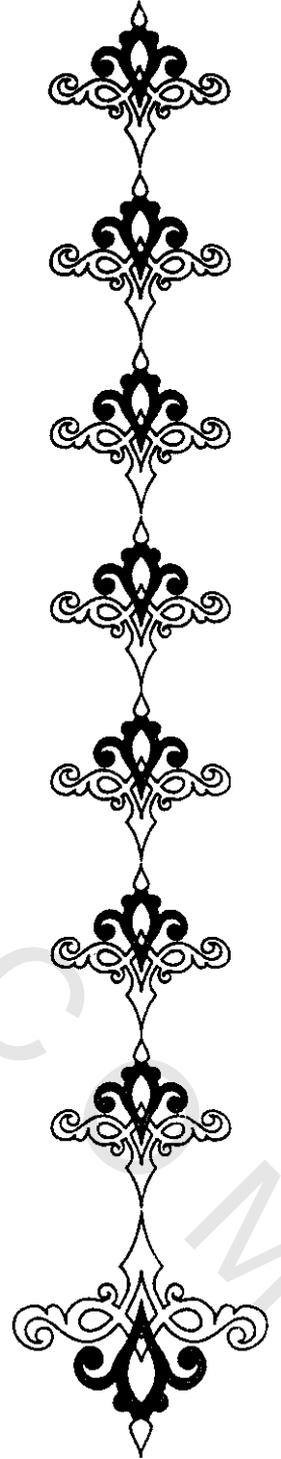


القسم الثاني

الإعراب

في تفسير الإعراب

دراسة وتحقيق



OBELIKAN.COM

## مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي حوى ما انتشر من العلوم نطاق علمه المحيط، وطوى لأوليائه طريق الوصول إليه، فأغناهم عن تجشم طوله البسيط، وصلواته وسلامه على محمد وآله وصحبه المائتين عن طرفي الإفراط والتفريط.

وبعد،

فلما كان علم النحو كثير التشعب، شديد الشغب، إذ<sup>(١)</sup> الاستقراء الناقص رباطه، والعلل الخيالية مناطه، كان جديراً بأن يُكتفى منه بالمجمع عليه ويوقف منه على ما احتاج تقويم اللسان إليه، سيما<sup>(٢)</sup> وقد حالت دون المتوسل إليه الوسائل، وقامت الدعاوى لذوي الطلب مقام تحقيق المسائل، فوضعت هذه الجملة منه لأولادنا علمهم الله الحقائق، وأوصلهم بها إلى الدقائق عجالة<sup>(٣)</sup> راكب، وعلالة<sup>(٤)</sup> طالب مع شيء من مخالفة الوضع والإصلاح ونهج لا يسلكه إلا من خلع ربة<sup>(٥)</sup> التقليد من عنفه فاستراح.

(١) كذا في الأصل (إذا) وفي (ب ، ج) (إذ) وهو الصحيح.

(٢) استعمالها في «اللغة»: (ولاسيما) أي: وبخاصة؛ تقول: العلوم كلها مفيدة ولاسيما الفقه، وتفيد أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد، ولكن نصيب ما بعدها أكثر بل منه على أولوته بالحكم المنسوب لما قبلها، ويجوز في الاسم بعد (ولاسيما) الرفع والنصب والجر نكرة ومعرفة، ينظر: «همع الهوامع» (٢/٢١٥) تحقيق أحمد شمس الدين الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، و«الكامل» في النحو والصرف والإعراب لأحمد قش (ص٨٤) دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية.

(٣) العجالة: بضم العين ما يتزود المسافر عما لا يتعبه، ينظر: «لسان العرب» مادة (عجل).

(٤) علالة: بالضم، ما يتعلل به، والعلالة ما حلب بعد الفيقة الأولى وبقية اللبن، انظر: «لسان العرب»، مادة (علل) (٩/٣٦٦)، ط: دار إحياء التراث العربي.

(٥) ربة: الربق بالكسر جبل فيه عدة عرّ انشد به البهم الواحدة من العرا (ربة) «مختار الصحاح» مادة (ربق) (ص٢٣١).

## تعريف النحو

النحو<sup>(١)</sup>: اسم اصطلاحى معناه عندهم قواعد، والقاعدة في اصطلاحهم جملة يكون المسند إليه<sup>(٢)</sup> فيها مفهوماً كلياً مجتمع أفراده في حصول المسند<sup>(٣)</sup> لكل<sup>(٤)</sup> واحد منها<sup>(٥)</sup>.

(١) أولاً - لم يحد المؤلف النحو كما هي طريقة غيره من علماء النحو، بل بين مفهوم القاعدة في اصطلاحهم ليصل إلى حد النحو بعد ذلك مضيئاً إليه القاعدة.

ثانياً - لإكمال الفائدة، نقول: عرف العلماء النحو لغة، فقال ابن جنى: هو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم.

- وقال الخضرى: النحو لغة، له معان سبعة: القصد والجهة كنحوت نحو البيت، والمثل كزيد نحو عمرو والمقدار كعندي نحو ألف كتاب، والقسم كهذا على خمسة أنحاء، والبعض نحو: أكلت نحو سمكة، والشبه: كعلي نحو محمد، وأظهرها وأشهرها ما ذكر سابقاً.

وقد جمعها الإمام الداودى في بيتين من الشعر، فقال:

للنحو سبع معان قد اتت لغة	جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصد، ومثل، ومقدار، وناحية	نوع، وبعض، وحرف، فاحفظ المثلا

ينظر: «الخصائص» لابن جنى (١/٣٤) ط: دار الكتاب العربى، «حاشية الخضرى» (١/١٠) ط: الحلبي (١٩٤٠م)، «الاقتراح» للسيوطى (ص٣٧-٣٨) ط: مكتبة الصفا - القاهرة.

(٢) المسند إليه: هو المبتدأ الذي له خبر، والفاعل من الفعل التام، وشبهه كاسم الفاعل، والصفة المشبهة مثل: أنت الحسن خلقته، فخلقه وهو فاعل الصفة المشبهة قد أسند إليه الحسن فهو المسند إليه، وما كان أصله مبتدأ ويشمل: اسم كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والمفعول الأول للأفعال التي تنصب مفعولين، والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، ينظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزوينى (ص٤٨) و«علم المعاني» لعبد العزيز عتيق (١٣١) ط: دار النهضة العربية - بيروت.

(٣) كذا في (ب، ج) وفي الأصل المستند. (٤) في (ب) لكل منها.

(٥) ولقد ذهب جمهور من النحويين أن الصرف جزء من النحو لا علم مستقل بذاته، فعلى هذا الاصطلاح يُعرف بأنه علم يعرف به أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً ليشمل الأمرين، أي: النحو والصرف، أو بأنه: علم بأصول مستنبطة من كلام العرب، يعرف بها أحكام الكلمات العربية، وقد عرفه المؤلف في «المواهب الوافية» (ص٢)، فقال: علم يبحث عن الأحوال العارضة لآخر الكلمة من تعلق معنى آخر بها وعن مانع تلك الأحوال وتسمى تلك الأحوال إعراباً وامتناعها بناء

مثل قولنا الفاعل مرفوع، وإنما يقضي بهذه الجملة من علم يتبع كلام العرب لزوم ذلك المسند<sup>(١)</sup>، لكل واحد من أفراد ذلك المسند إليه<sup>(٢)</sup> كما هو الاستقراء التام، أو<sup>(٣)</sup> أكثرها كما هو الاستقراء<sup>(٤)</sup> الناقص الذي هو رباط علم النحو، وأما من لم يستقرئ، وإنما يأخذ تلك الجملة مسلمة، حتى يعلم بالتتابع ما علمه القاضي بها، فتعود<sup>(٥)</sup> عنه يقينية يستحق اسم القاعدة الذي معناه: الأصل القار.

وقواعد النحو يعرف بها حال آخر الكلمة الذي هو الحركات والسكون والحذف - كما سيتضح لك - التابع لغة لحال معناها، فإن معنى الكلمة يعرض له من تعلقه بمعنى كلمة أخرى أحوال تختلف باختلاف جهة التعلق فيكون بعض أحوال آخر الكلمة لازماً<sup>(٦)</sup> في اللغة لبعض أحوال معناها العارضة بالتعلق غير

(١) أي: الرفع.

(٢) أي: الفاعل.

(٣) في الأصل (إذا) والصحيح ما أثبتناه في المتن كما في (ب، ج).

(٤) الاستقراء: هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعاً، أو هو انتقال الفكر في الحكم على الجزء إلى الحكم على الكل الذي يدخل الجزئي تحته، والاستقراء ينقسم إلى قسمين: تام، وناقص، كما ذكر المؤلف، فالاستقراء التام: هو الذي يتم فيه استيعاب جميع جزئيات وأجزاء الشيء الذي هو موضوع البحث، بالنظر والدراسة العلمية، وفق المستوى الذي يتطلبه البحث العلمي فيه مثلاً: عرفت وحدات الزمن، وعرف الجغرافيون الانهار الكبرى في الأرض والقارات، وهكذا كثير من المعارف العلمية توصل إليها العلماء عن طريق هذا الاستقراء.

وأما الاستقراء الناقص: فهو الذي تدرس من خلاله بعض جزئيات أو أجزاء الشيء الذي هو موضوع البحث - أي بحث - وتعتبر النماذج المدروسة أساساً تقاس عليه بقية الأجزاء أو الجزئيات، ومن هذا المنطلق؛ فإن الباحث يصدر حكماً عاماً ظنياً يشمل ما درسه وما لم يدرسه، وذلك بناء على غلبة ظنه، بأن بقية الأجزاء أو الجزئيات متشابهة للأجزاء التي درسها.

ينظر: ضوابط المعرفة لعبد الرحمن الميداني (ص ١٨٧ - ٢٠٠) ط: دار القلم - دمشق.

(٥) في (ج) فيعود.

(٦) كلزوم رفع آخر الفاعل بعلامة رفع، وكلزوم نصب آخر المفاعيل بعلامة نصب، والمجرور بعلامة جر، وهكذا.

معلل ذلك إلا بالوجدان، وإن استنبطت له علل خيالية إقناعية، والمعاني كما أنها معلومة بالعقل - كما أوضحنا في الأصول<sup>(١)</sup> - فأحوالها كذلك.

وقد زعم النحاة أن أحوال اللفظ تدل على أحوال المعنى، وهو باطل، لأن كل واحد من أحوال اللفظ مشترك بين أحوال كثيرة للمعنى<sup>(٢)</sup>، والمشارك لا يدل بنفسه على خصوص معنى من معانيه، وأيضاً يلزم أن يكون الإعراب كلمة لكونه لفظاً موضوعاً لمعنى، لعدم كون دلالة عقلية<sup>(٣)</sup>، ولا طبيعية<sup>(٤)</sup>، فلا تكون المعربات مفردات بل مركبة من كلمتين<sup>(٥)</sup>.

وقد خرج بقولنا التابع لغة لحال معناها أحوال اللام<sup>(٦)</sup> الصرفية؛ لأنها لا تتبع حال معنى<sup>(٧)</sup> الكلمة<sup>(٨)</sup>، وكذا حال آخر الأصوات<sup>(٩)</sup> وأسماء الأفعال؛ فإنه إنما

(١) للمؤلف كتاب في الأصول موسوم بـ (نظام الفصول شرح الفصول اللؤلؤية) ذكر فيها العلل، وأقسامها، واستطرد في ذلك كثيراً وبين معانيها، وأصل الكتاب شرح لمتن الفصول اللؤلؤية للعلامة صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير، وهو سفر عظيم ما زال مخطوطاً حتى كتابة هذه الأسطر، ولعله أشار هنا إليه، ينظر: هذا المخطوط من لوحة رقم (٣٢٧-٣٤٢).

(٢) فالرفع مثلاً يكون للفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان، وخبر إن...، والنصب يكون لاسم إن، وخبر كان، والمفاعيل... إلخ.

(٣) كدلالة المصنوع على الصانع.

(٤) كدلالة الدخان على النار، والنور على القمر، والضياء على الشمس، وهكذا.

(٥) ففي نحو (يذهب زيد) عنده كل كلمة لها معنى لغوي، ومعنى تركيبى، له علامة لفظية، وهي الضمة الدالة على الرفع، فمن الأسماء والأفعال نحو (زيد) و(يذهب)، ومن النصب من الأسماء والأفعال (الكتاب) (لن يقرأ) في قولك: «لن يقرأ زيد الكتاب»، وهكذا.

(٦) كذا في الأصل، وفي (ج) (اللوازم). (٧) كذا في الأصل، وفي (ب) حال آخر الكلمة.

(٨) في التركيب وإنما معناها حاصل قبل التركيب.

(٩) أسماء الأصوات، هي أصوات يخاطب بها من لا يعقل من الحيوان، أو صغار الإنسان، واسم الصوت يشبه اسم الفعل من حيث صحة الاكتفاء به، وإنما لم يجعل اسم فعل لأنه لا يحمل ضميراً ولا يقع في شيء من تراكيب الكلام، «كهلا» «لزجر الفرس أو لزجر الخيل»، ومعناه: توسعي في =

يعرف لمجرد<sup>(١)</sup> النقل عن العرب، ولا تنضبط بقاعدة نحوية، ودخل مثال<sup>(٢)</sup> «ذهب التنوين، وبدله<sup>(٣)</sup> للإضافة، لأنه حال للمضاف، نشأ من زجر حال معناه قبل الإضافة أعني: التكرير الذي زال بتعريف الإضافة أو تخصيصها<sup>(٤)</sup> له، فلو جعل ذلك وأمثاله إعراباً لم يبعد<sup>(٥)</sup>، لكن للاصطلاح حكمة في تخصيص حال دون حال، ثم لا يخفك<sup>(٦)</sup> أن النسبة حال للمنسوب، والمنسوب إليه<sup>(٧)</sup>، فتغيرها

= الزجر، وقد تزجر به الناقة أيضاً، و«عس» لزجر البغل، و«كخ» لزجر الطفل، و«قب» لوقوع السيف، و«غاق» لصوت الغراب، و«طق» لصوت الحجر، وهذه الأصوات مبنية محكية، لأن الصوت ليس فيه معنى، فجزى مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروف الاسم مبنية.

وأما أسماء الأفعال: فيه كلمات وضعت لتدل على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مسمياتها غير أنها لا تقبل علامات الفعل، ولا علامات الاسم، والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة والكثرة، فمثلاً: صه، للواحد والواحدة والتنثية والجمع، تقول: صه يا زيد، يا زيدان، يا زيدون، يا هند، يا هندان، يا هندات، وهكذا، ولو جئت بسمى هذه اللفظة وهو اسكت لاحتجت أن تتعامل مع كل اسم بلفظ يناسبه.

- ينظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢٥/٤-٨٥) ط: عالم الكتب - بيروت، «شرح كافية ابن الحاجب» للرضي (٣/١٦٥-٢٠٢) ط: دار الكتب العلمية - بيروت، «الكامل» لأحمد قبيش (ص ٢٥-٢٦٠) ط: دار الجيل - بيروت.

(١) (بمجرد) أدق من (لمجرد).

(٢) أي: دخول المضاف إليه.

(٤) جاء في الأصل وفي (ج) وتخصيصها، وفي (ب) أو تخصيصها وهو الصحيح، ولذلك أثبتناه في المتن

(٥) انفرد المصنف في مخالفة ما اصطلاح عليه النحاة من عدم جعل المضاف إليه إعراباً، لأنه عنده جاء بدلاً من التنوين الذي هو إعراب، فلم يبعد عنده أن يأخذ حكم المبدل عنه، فيكون إعراباً، ينظر:

«شرح الرضي» (١/٦٣)، «شذور الذهب» (ص ٣٦).

(٦) الاستعمال اللغوي الصحيح أن يُقال: (لا يخفى عليك)، انظر «القاموس المحيط» مادة (خفا) (٤/٣٢٦) ط: الحلبي بمصر، الطبعة الثانية.

(٧) كثيراً ما يكرر المصنف في هذا الكتاب لفظ المنسوب والمنسوب إليه، ويقصد السند والمسند إليه، وهو بهذا يحاكي الرضي شارح «كافية ابن الحاجب»، ينظر: (٢/٣٧٨)

إلى معنى الحرف الداخِل عليها موجب لتغيير<sup>(١)</sup> أحدهما أو كليهما. كما في مفعولي (العلم والظن)، ومانعه، أي: ويُعرف بالقواعد مانع ذلك الحال عن آخر الكلمات كما في المبنيات، وما إعرابه تقديري.

وإنما عدلنا عن قولهم: علم يعرف به الإعراب والبناء، لأن الإعراب والبناء الاصطلاحيين مجهولان لا يعرفان إلا بالنحو، فلو عرف النحو إلا بهما لكان دوراً<sup>(٢)</sup> واضحاً.



(١) في (ب) لتغير.

(٢) الدور: هو توقف الشيء على نفسه، أي: يكون هو نفسه علة لنفسه بواسطة أو بدون واسطة، والدور مستحيل بالبدهة العقلية، كما يقول العلماء، فمثلاً لو أن شخصاً قال: أول ماء وجد في الأرض هو من السحاب، وأول سحاب وجد هو من بخار الماء في الجو، وأول بخار للماء في الجو وجد من الماء الذي وجد في الأرض، فهذا دور مرفوض بالبدهة العقلية، لم يجسرنا إلى إثبات وجود شيء قبل أن يكون موجوداً، ليكون علة لوجود أمر ثان، والثاني علة لوجود أمر ثالث، والثالث علة لوجود الأمر الأول.

إذن فالأول علة لنفسه بعد دورة مرت على عنصرين آخرين، وهو ظاهر استعمال هذا الدور يسميه المناطقة (الدور السبقي)، وهو مستحيل عقلاً، وهناك دور آخر من قبيل الدور الاعتباري يسمى (الدور المعّي) وهذا لا استحالة فيه، بل هو جائز وواقع مثل: توقف المتضادين على الآخر، كالأبوة والبنوة والأصغر والأكبر، إذ لا يتصور الأبوة إلا مع تصور البنوة ولا يتصور الأكبر إلا مع تصور الأصغر، وهكذا، فالمؤلف يريد القول أن النحو يعرف به الإعراب والبناء، والإعراب والبناء يعرف به النحو، إذن فالدور توقف كل من الشئيين على الآخر، وهذا ما قصده المصنف.

- انظر: «ضوابط المعرفة» لحبنتة الميداني (ص ٣٢٣-٣٢٦)، و«المعجم الوسيط» (١/٣٠٣ ط).

## تعريف الكلمة

والكلمة: لفظ<sup>(١)</sup> موضوع، أي: معين لمعنى، فإن الوضع تعيين اللفظ للمعنى، فلا حاجة<sup>(٢)</sup> إلى تقييد الموضوع بالمفرد<sup>(٣)</sup>، لأن التركيب إما ما يحصل بالاستعمال لا بالوضع، لا كما زعم<sup>(٤)</sup> النحاة<sup>(٥)</sup>، وأيضاً لو سلم أن إذن الواضع

(١) احتراز المؤلف بقوله «لفظ» عن الخط والحركة والإشارة وغيرها، فربما دلت بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات.

(٢) في (ب، ج) ولا حاجة.

(٣) ناقش الرضي هذه المسألة في شرحه على «الكافية»، ورد على ابن الحاجب حين قال في تعريف الكلمة: «الكلمة لفظ وضع معنى مفرد»، فقال: «ومعنى اللفظ ما يعنى به»، أي: يراد، بمعنى المفعول. قوله: «لمعنى مفرد»، يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى «ضَرَبَ» أو لا جزء له، كمعنى (ضَرَبَ)، فالمعنى المركب على هذا، هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه، نحو «ضَرَبَ زيد» و«عَبَد الله»، إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناها مفرد، ولو قال: «الكلمة لفظ مفرد موضوع»، سلم من هذا، ولم يرد عليه أيضاً الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة، ينظر: شرح «كافية ابن الحاجب» للرضي (١/٢٢-٢٣).

(٤) في (ب) لا كما زعمه النحاة.

(٥) لقد عزم المؤلف بأن هذا الرأي رأي جميع النحاة، ولم يكن الأمر كذلك، فقد نقل السيوطي في «الزهر» عن عدد من العلماء قولهم: «اللفظ» إنما وضع للمعنى من غير تقييده، ثم ساق كلام ابن إيباد عن شيخه، قال: «ولو كان حال الجمل كحال المفردات في الوضع، لكان استعمال الجمل، وفهم معانيها متوقفاً على نقلها عن العرب، كما كانت المفردات كذلك، والواجب على أهل اللغة أن يتبعوا الجمل، ويودعوا كتبهم، كما فعلوا ذلك بالمفردات، ولأن المركبات دلالتها على معناها التركيبي بالفعل لا بالوضع، فإن من عرف مسمى «زيد»، وعرف مسمى «قائم» بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام إلى زيد، نعم يصح أن يُقال: أنها موضوع باعتبار أنها متوقفة على معرفة مفرداتها التي لا يُستفاد إلا من جهة الوضع، ولأن اللفظ المركب أجزاء مادية، وجزءاً صورتياً، وهو التأليف بينهما، وكذلك لمعناه أجزاء مادية، وجزءاً بصورياً، والأجزاء المادية من اللفظ تدل على الأجزاء المادية من المعنى، والوضع الصوري منه يدل على الجزء الصوري من المعنى بالوضع.

- «الزهر في علوم اللغة وأنواعها» للسيوطي (١/٤٤) ط: دار الجيل - بيروت.

بالتركيب وضع كإذنه بالتجوز، فقد صرحوا بأن المركبات موضوعة للنسبة والنسبة معنى بسيط اعتباري، فلا يجدي الاحتراز عن المركبات بالمفرد، الذي فسروه بما لا يدل جزؤ لفظه على جزء معناه، لأن جزء المركب كذلك لا يدل على جزء النسبة لبساطتها.

وأما تفسير المفرد بأنه اللفظ بكلمة واحدة ومعنى الواحدة، معلوم عرفاً، فدور، لأن الكلمة إنما احتيج إليها لبيان عرف النحاة فيها، فإذا توقفت معرفتها على معرفة عرفهم، فقد جاء الدور وأيضاً الهيئة التركيبية التي زعموا أنها موضوعة للنسبة ليست بلفظ حتى يشملها جنس الحد، فيحتاج إلى فصلها عنه، بل هي عرض للمهياً محمول عليه، فإن قولهم: هذا اللفظ مركب، كقولهم: هذا الجسم مربع أو مدور، والمحمول<sup>(١)</sup> خارج عن الذات كما علم لامتناع حمل الذات أو جزئها على نفسها، ولولا ذلك لورد ما أورده نجم الأئمة<sup>(٢)</sup> من لزوم كون المشتقات ونحوها من<sup>(٣)</sup> المركبات لدلالة كل من المادة والهيئة (على معنى غير معنى الآخر، ولا مدفع لهذا الاعتراض إلا بمنع جزئية الهيئة)<sup>(٤)</sup> مسنداً بما ذكرنا، ومقتضى لها بوضعه.

(١) المحمول: قضية منطقية، وتعني: أن يكون الحكم فيها قائماً على إسناد شيء إلى شيء آخر، أو نفيه عنه، فالقضية الحملية إذن فيها مسند، ومسند إليه، بحسب اصطلاح النحاة، ينظر: «ضوابط المعرفة» (ص ٨١).

(٢) نجم الأئمة: هو محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي (رضي الدين) نزير النجف، نحوي، صرفي، منطقي، متكلم، من أهل إستراباذ، من أعمال طبرستان، لقب بـ «نجم الأئمة» له مؤلفات كثيرة من أشهرها: «شرح كافية ابن الحاجب» في النحو، و«الشافية» في الصرف (ت ٦٨٦هـ)، ينظر: «بنية الوعاة» (١/٥٦٧) المطبعة العصرية - بيروت، و«مخزاة الأدب» (١/٢٧، ٤٨-٤٩) دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ساقطة في الأصل وما أثبتناه من (ب).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط في النسخة الأم، وما أثبتناه من (ب، ج).

فاسم جامد، أي: غير مشتق من حدث لمستقبل عقلاً، أو خارجاً بنفسه لا يحتاج في تعقله إلى تعقل شيء آخر، كما في النسبيات، وسواء كان هذا المستقل حدثاً نحو: القتل، والضرب، الموضوعين للمشترك بين أشخاصهما، أو غيره من جثة نحو: رجل، أو غيرها من زمان نحو: يوم، أو مقدار نحو: عشرة، أو نحو ذلك شخصاً عند الوضع كالإعلام أو كلياً كالأجناس.



## فصل

## تقسيم الموضوعات

يختص بتقسيم الموضوعات باعتبار أسمائها النحوية، ليعرف به رسم كل واحد منها، فإن اقتضى اللفظ الموضوع بوضعه غير نسبة، أي: لم تؤخذ<sup>(١)</sup> في وضعه تعلقه بشيء ولا تعلق شيء به، وقوله مخصوصة<sup>(٢)</sup> احتراز عن لفظ نسبة، فإنه موضوع لمطلق النسبة<sup>(٣)</sup>، ومقتض<sup>(٤)</sup> لها بوضعه.

فاسم جامد، أي: غير مشتق من حدث لمستقبل عقلاً، أو خارجاً بنفسه لا يحتاج في تعلقه إلى تعقل شيء آخر، كما في النسبيات، وسواء كان هذا المستقبل حدثاً<sup>(٥)</sup> نحو: القتل، والضرب، الموضوعين للمشارك بين أشخاصهما، أو غيره من جثة<sup>(٦)</sup> نحو: رجل، أو غيرها من زمان نحو: يوم، أو مقدار نحو: عشرة، أو نحو ذلك شخصاً عند الوضع كالأعلام أو كلياً كالأجناس.

(١) في الأصل لم توجد، وفي (ب، ج) لم تؤخذ، ولذا أثبتناه في المتن، لأن السياق يدل عليه.  
(٢) لم يوضع المصنف من هو، ولم يكن لهذا السياق كلام مسبق حتى يشرح هذا النص، ولعل المصنف كان يقصد نصاً لأحد العلماء كان يحفظه فأثبتته في ثنايا وضعه لهذه النبذة المختصرة والمعلومات تتزاحم في خواطره، أو لعله ينسب هذا الكلام إليه، ولكن كعادة بعض أهل العلم يقول: «وقوله» ويقصد نفسه - والله أعلم -.

(٣) النسبة: قضية منطقية تدور حول المعاني والالفاظ، ينظر: «ضوابط المعرفة» (ص ٥٧).

(٤) في الأصل «وخصص لها» وفي (ب) «ومقتضيا لها»، وقد أثبتناه في المتن، لأن دلالة السياق تدل على ذلك.

(٥) الحدث: المقصود به المصدر الذي هو أصل المشتقات عند البصريين، ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (٢٣٧/١) ط: دار إحياء التراث العربي، «شرح ابن عيش» (١/ ١١٠)، «أسرار العربية» (ص ١٧١) ط: المجمع العلمي العربي - دمشق.

(٦) الجثة: هو الشخص المرثي أو المحسوس بعكس الحدث الذي هو معنى من المعاني كالعلم والقتال والقدرة وغيرها، ينظر: «ابن عيش» (١/ ١١٠).

\* ومنها: المضممرات<sup>(١)</sup>، وأسماء الإشارة<sup>(٢)</sup>، لأن التعيين بالقرينة لا ينافي الوضع المشترك، وإن اقتضى بوضعه نسبة شيء متصل لفظه إليه.  
فاسم موصول<sup>(٣)</sup>، بما نسب إليه من جملة، أو ما يقدر لها<sup>(٤)</sup>، نحو: الذي ضرب أو الذي عندك وسيأتي، أو اقتضى نسبة شيء داخل في مفهومه له قيداً.

(١) ذكر ابن يعيش بأنه لا فرق بين المضممر والمكني عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناها واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ، وأما البصريون فيقولون: المضممرات نوع من المكنيات، فكل مضممر مكني، وليس كل مكني مضمراً، فالكتابة إقامة اسم مقام تورية، وإيجازاً، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو: فلان، والفلان، ففلان كناية عن أعلام الأناسي، والفلان كناية عن أعلام البهائم، وإذا كانت الكناية، فقد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالأسماء المضممرات نوع كنايات، ونجد ابن السراج يعنون للمضممرات في «الأصول»، فيقول: باب الكنايات، وهي علامات المضممرين، ثم يقول: الكنايات على ضربين، متصل بالفعل، ومنفصل منه، ثم يسوق الشرح لهذا الموضوع، فوافق الكوفيين، وأما السيوطي فيذهب إلى أن المضممر هو الكناية، فيقول: المضممر ويسمى الكناية، والكوفيون يقولون: الكناية والمكني. ويطلق الضمير، ويراد به: المضممر، وهما بمعنى واحد، وهو اسم جامد يدل على: ما يكتنى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب، وقال بعضهم: هو ما يكتنى به عنه مثل: أنا وأنت وهو...، وكالتاء من: كتبتُ، وكتبْتُ، وكتبتِ، وكالواو من: يكتبون، وهو سبعة أنواع: متصل، ومنفصل، وبارز، ومتر، ومرفوع، ومنصوب، ومجرور.

ينظر: «شرح الفصل» (٨٤/٣)، «الأصول في النحو» لابن السراج البغدادي (١١٥/٢) ط: مؤسسة الرسالة، «مع الهوامه» (١٩٤/١)، «جامع الدروس العربية» للعلايين (١١١٦/١)، ط: المكتبة العصرية.  
(٢) أسماء الإشارة: هو النوع الثاني من المبنيات بعد الضمائر، وهي: الأسماء التي يُشار بها إلى المسمى، وفيها: من أجل ذلك معنى الفعل، ولذلك كانت عاملة في الأحوال، وهي: ضرب من المبهم، ولهذا بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة، وقيل: بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها، وهي: إما الإشارة الحسية أو الوصف نحو: هذا الرجل، كاحتياج الحرف إلى غيره. ينظر: «شرح الفصل» (١٢٦/٣)، و«شرح الكافية» للرضي (٧٥/٣).

(٣) معنى الموصول: أن لا يتم بنفسه، بل يستقر إلى الكلام بعده يصله به ل يتم اسماً، فإذا تم بما بعده، كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، ويجوز أن يقع مبتدأ أو خبراً، أو فاعلاً أو مفعولاً ومضافاً إليه، فتقول: قام الذي عندك، وضربت الذي، وجاءني غلام الذي في الدار، وتقول: الذي في الدار زيد، وتقول: زيد الذي أبوه قائم، ولهذا علل العلماء بناء الموصول بأنه محتاج في تمامه إلى جملة بعد توضحه، لأنه صار كعوض الكلمة، وبعض الكلمة تشبه الحرف من حيث أنه لا يفيد بنفسه، ولا بد من كلام بعده. ينظر: «شرح الفصل» (١٣٨/٣)، «شرح الكافية» (٨٨/٣).

(٤) وفي (ج) بها.

فاسم مشتق<sup>(١)</sup>، أي: مأخوذ ومصوغ<sup>(٢)</sup> من اسم حدث لإرادة نسبة الحدث الذي أخذ لفظه منه إليه، وتقيد به.

فإن جعل كاسماً لمحل حدوثه، أي: للمحل الذي حدث فيه هو اسم زمان أو مكان<sup>(٣)</sup> نحو مرقد زيد، ومقدم الحاج، أي: المكان الذي يرقد<sup>(٤)</sup> فيه زيد، والزمان الذي يقدم فيه الحاج.

وإن جعل اسماً لمحل زيادته، أي: للشيء الذي زاد فيه الحدث على ما في غيره<sup>(٥)</sup>، فهو اسم تفضيل<sup>(٦)</sup>، نحو: زيد أضرب من عمرو، فإن «أضرب» اسم لمن زاد الضرب الحاصل منه على الضرب الحاصل من غيره، وقد يراد به من زاد الواقع عليه على الواقع على غيره.

(١) المشتق: ما أخذ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالم وظريف، ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفهيم من الفهم، ونصر من النصر، ونذر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقت الأشجار، وأسبعت الأرض، من الورق والسبع، وهكذا. ينظر: «شذا العرف» للحملاوي (ص ٦٨) دار القلم - بيروت - لبنان، التطبيق الصرفي للراجحي (ص ٧٥) دار النهضة العربية - بيروت.

(٢) كذا في الأصل «وموضوع» وفي (ب، ج) وصوغ.

(٣) اسما الزمان والمكان من المشتقات: والغرض منهما إفادة مكان الفعل وزمانه، كما بين المصنف، ولولا ذلك للزمك أن تأتي بالفعل، ولفظ المكان والزمان، فاشتقوا المكان والزمان من الفعل، وكثيراً ما يشتق اسم الزمان والمكان من الفعل الثلاثي المجرد على وزنين، «مَفْعَلٌ»: إن كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها، أو كان الفعل معتل الآخر، «مَفْعِلٌ»: إن كان المضارع مكسور العين أو كان الفعل من المثال الواوي، فمثال الوزن الأول: شهر المحرم مبدأ العام الهجري، فترة العطلة ملهى الأطفال، مدخل المدينة جهة المشرق، الصحراء ملجأ الوحوش.

ومن الوزن الثاني: ليلة القدر مهبط الخير من السماء، العشاء موعد تجمع المصلين في الساجد، الخديقة مهبط الطيور، المورد العذب شديد الزحام.

ونادراً ما يشتق من غير الثلاثي على وزن (اسم المفعول)، تقول: الليل مستقر لكثير من المخلوقات، الأرض اليمنية مستخرج الخيرات، وهكذا.

- ينظر: «شرح المفصل» (١٠٧/٦)، و«شرح شافية ابن الحاجب» للرضي (١٨١/١)، و«شذا العرف» (ص ٨٢).

(٤) في (ب) يقدم. (٥) في (ب، ج) على ما في غيره منه.

(٦) اسم التفضيل: يطلق عليه العلماء أحياناً: أفعل التفضيل، وهو: اسم مصوغ من المصدر، أي: مشتق منه للدلالة على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، ويبني من =

وإن جعل اسماً لمبدأ حدوثه - المبدأ غير مهموز ما فيه<sup>(١)</sup> - يبدو الحادث، ويكون علة لوجوده، فهو اسم فاعل<sup>(٢)</sup>، نحو: خارج، ومخرج، ومستخرج، لمن نشأ عن الخروج أو الإخراج، أو الاستخراج.

وإن جعل اسماً لمنهائه، أي: للمحل الذي انتهى إليه الحدث، فهو اسم مفعول<sup>(٣)</sup>، نحو: مضروب اسم لمن انتهى إليه الضرب.

= ثلاثي مجرد على وزن (أفعل) جاء منه فعل تام غير لازم للثني، متصرف، قابل معناه للكثرة، مثبت، مبني للمعلوم، ليس الوصف منه على (أفعل فعلاء).

- فإذا كان الفعل جامداً، أو غير قابل للكثرة والتفاضل والتفاوت، فإنه لا يُصاغ منه اسم التفضيل مطلقاً، فمثال الجامد: عسى - ليس . . . ومثال الفعل الذي لا يقبل التناووت، فني - مات . . . وإذا كان الفعل أكثر من ثلاثة أحرف، أو كان الوصف منه على (أفعل فعلاء) نأتي باسم التفضيل من فعل مساعد، مستوف للشروط المذكورة، ويعد المصدر الصريح للفعل الذي نريد التفضيل منه، ويُعرب المصدر بغيراً منصوباً مثل: صنعاء أكثر ارتفاعاً من المكلا، محافظة إب أشد خضرة من محافظة البيضاء.

- وإن كان الفعل مبنيًا للمجهول أو منفيًا، فنأتي باسم التفضيل من فعل مساعد مستوف الشروط، ويعد المصدر (المؤول) للفعل المبني للمجهول أو المنفي، مثل: المعالي أجدر أن يسمى إلى طلبها، الدولة العبرية أحق ألا تبقى.

- ينظر: «شرح المفصل» (٩١/٦)، «شرح الكافية» للرضي (٥١٢/٣)، «شفا العرف» (ص ٧٨) ..

(١) في (ب، ج) منه.

(٢) اسم الفاعل: ما اشتق من مصدر المبني للفاعل، ويبدل على من وقع منه الفعل، أو قام به. ويصاغ منه الفعل الثلاثي على وزن واحد هو (فاعل)، ويقلب وسط الفعل (همزة) في اسم الفاعل إن كان ألفاً، ويصاغ من غير الثلاثي على صورة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، وهناك أسماء تشتق من الأفعال، للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى، وتقوية والمبالغة فيه، ومن ثم سميت صيغ المبالغة، وهي لا تشتق إلا من الفعل الثلاثي، ولها أوزان أشهرها خمسة: «فَعَالٌ، مَفْعَالٌ، فَعُولٌ، فَعِيلٌ، فَعِلٌ». ينظر: «التبصرة والتذكرة» (٢١٦/١)، «شفا العرف» (ص ٧٤-٧٥).

(٣) اسم المفعول: هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل، ويصاغ من الفعل الثلاثي، الصحيح على وزن واحد فقط، هو «مفعول» ويفك إدغام مضعف الثلاثي عند صياغة اسم المفعول منه، كما يجيء اسم المفعول من المعتل الأول، دون تغيير، نقول: وثق، موثوق به، أما الثلاثي المعتل (الوسط) أو (الآخر)، فإن اسم المفعول منه يأتي كالأني: «قال: مقول»، «باع: مبيع» =

وإن جعل اسماً لما يستعان به عليه، أي: على الحدث فهو اسم آلة<sup>(١)</sup>، نحو: مفرقة اسم للآلة التي يُستعان بها على الغرف، وموضع استيفاء صيغ المشتقات هو التصريف<sup>(٢)</sup>.

وهي مشتركة في تقييد مدلولها بالمتصف بذلك الحدث المشتقة منه<sup>(٣)</sup>، وما عدا العَلَمَ مما تقدم من الأقسام كلها، فهو موضوع لماهية غير نسبة مخصوصة<sup>(٤)</sup> طبيعية كانت الماهية<sup>(٥)</sup>، أو وضعية؛ فإن الواضح إذا عين اللفظ بإزاء مفهوم اعتباري له يشترك<sup>(٦)</sup> فيه كثيرون، فهو وضع مشترك، وإن لم يكن الاشتراك

= ادعا: مدعوه، مرضي: مرضي، رمي: حرموي، رمي: رمي، موقفي: موقفي، وهكذا، وقد اكتفى المصنف بالإشارة إلى صوغه من الثلاثي فحسب، وللغلاة نقول: وأما من غير الثلاثي، فيأتي على صور متعددة، فيكون كاسم فاعله، ولكن يفتح ما قبل الآخر، نحو: مكرم، ومعظم، ومستعان به، ومطاع، ومستخرج، وهكذا. ولا يُصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر.

- ينظر: التبصرة والتذكرة (٢١٦/١)، «شلا العرف» (٧٥/٧٤).

(١) اسم الآلة، هو اسم ما يعالج به وينقل، أو هو الاسم المشتق من الفعل الثلاثي المتحدٍ للدلالة على الأداة التي وقع الفعل بواسطتها، ويأتي هذا الاسم على ثلاثة أوزان قياسية، هي: مَفْعَلٌ، مِفْعَلَةٌ، مِفْعَالٌ، تقول: المجرم قرين الباحث لا يفارقه، والمفزل صاحب الحياض في عمله، فالجهر من: جهر، والمقرض: من قرض، والمفزل: من فزل.

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا فُجِعْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتُ مَا لَهُمْ عِلْمٌ قَرِينَهُ إِلَّا قَائِلَةٌ الْآخِرُ تَأْكُلُ مِمَّا سَأَتْهُ﴾ (سبا: ١٤)، ف «سأته» من ساء، وتقول: مكنسة من كثر، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ (النور: ٣٥)، فمشكاة، ومصباح: من شكأ، وصبح، وهكذا.

- ينظر: شرح الفصل (١١١/٦)، «شلا العرف» (ص ٨٣).

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (١٨٠-١٨٨)، «اللمع في التصريف» لابن عصفور، تحقيق قباوة (٢/ ٤٥٠-٤٥٠٩)، ط: دار المعرفة - بيروت.

(٣) في (ب، ج) هي من (٤) في (ب) النسبة للمخصوصة.

(٥) الماهية: لفظ منطقي يقصد فيها حقيقة الكلي، أي: ما كان من عناصر الكلي مقوماً للماهية بمعنى أنه لولاه لارتفعت حقيقته أو تغيرت، ولما كانت الماهية حقيقة الكلي، كانت قابلة للشركة.

- ينظر: ضوابط المعرفة (ص ٣٣٧).

(٦) في الأصل «مشترك»، وما أبتناه في المتن من (ب، ج) وهو أقرب للسياق.

طبيعياً، كما سيأتي في ماهية النسبة، أو اقتضى نسبه نفسه إلى شيء حال كون المنسوب غير قائم بالمنسوب إليه، أي: ليس حالاً فيه، فإن القيام بشيء الحلول فيه، بل هو قائم بنفسه، وإن اقتضى وضعه للنسبة الحاجة إلى المنسوب إليه لعدم وجودها إلا بذكر طرفيها، فاسم مضاف وضِعاً نحو: ذو أو الو<sup>(١)</sup>، وفوق، وعلامته عدم دخول لام الجنس<sup>(٢)</sup> عليه من كلام من يحتج به، فإن لام الجنس لا تدخل على<sup>(٣)</sup> ما وضع ليكون منسوباً<sup>(٤)</sup>.

وأما نحو: زيد القائم، لم يوضع ليكون منسوباً كما علمت بل نسبه إلى زيد كنسبه (زيد) إليه، في «القائم زيد» استعمالية لا وضعية، واللام داخلة فيه لاستصحاب أصل، كما في الأعلام المنقولة عن المصادر والصفات<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ب، ج) والو.

(٢) لام الجنس: هي آل العريف، وهي تقيده إما استفراق الأفراد وهي التي تخلفها «كل» حقيقة، نحو: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨)، ونحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَبِي خُسْرٍ﴾ (المصر: ٢)، أو لاستفراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها «كل» مجازاً نحو: زيد الرجل علماً، أي: الكامل في هذه الصفة، ومنه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة: ٢)، أو تعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها «كل» لا حقيقة ولا مجازاً، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء: ٣٠)، وقولك: والله لا أتزوج النساء، أو لا ألبس الثياب، ولهذا يقع الحث بالواحد متهماً، وبعضهم يقول في هذه: أنها لتعريف العهد، فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان تميز بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس.

- ينظر: «المقتضب» للمبرد (٢/١٤٣)، (٤/١٣٨)، «مغني اللبيب» لابن هشام الأنصاري (١/٧٣)، «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١/٢٧٧).

(٣) في (ب) إلا على ما. (٤) أي: مضافاً.

(٥) قوله «الأعلام المنقولة عن المصادر والصفات»: يشير المصنف إلى القسم الثاني من أقسام العلم؛ فإن العلم ينقسم إلى قسمين، منقول عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية، وذلك المنقول عنه، إما مصدر، نحو: فضل، أو اسم عين، مثل: أمد، أو اسم فاعل: كحارث، أو اسم مفعول، نحو: =

ولهذا حكموا بأن المحكوم به<sup>(١)</sup> في مثله ليس هو الوصف، كما<sup>(٢)</sup> في زيد القائم، بل الجنس المتصف بالقيام ليفيد<sup>(٣)</sup> قصره على زيد، حيث لا عهد، وأما مع العهد، فيجب أن يحكم بما نسبته إلى الآخر مجهولة حقيقة، أو ادعاء، وإن كانت عينية معلومة.

أو اقتضى نسبة نفسه إلى شيء حال كون المنسوب قائماً به، أي: بذلك الشيء المنسوب إليه، وحالاً فيه صفة<sup>(٤)</sup> من صفاته.

= مسعود، منصور، أو صفة مشبهة، نحو: سعيد، أو فعل ماض نحو: شمر - علم درس - أو فعل مضارع نحو: يشكر، أو جملة فعلية والفاعل ظاهر «كبرق نحره»، «وشاب قرناه» أو ضمير بارز، كأطرقا - علم مفازة.

والقسم الثاني مرتجل: وهو ما استعمل من أول الأمر علماً (كسعاد) علم لامرأة. وزيد وأدّد: علمان للمذكر، وقد ذهب سيبويه إلى أن الأعلام كلها منقولة، وعلى عكسه الزجاج فذهب إلى أنها كلها مرتجلة، والصحيح ما ذكرنا.

- ينظر: «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١١٤/١) ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، فهارس كتاب «سيبويه» لعظيمة (ص ١٣٣) دار الحديث - القاهرة.

(١) المحكوم به: يطلق على المسند أو المخبر به، ويسمى عند علماء المنطق: محمولاً، والمحكوم به ثمانية: خير البتداء، نحو: قادر من قولك: الله قادر، والفعل التام، مثل: حضر سعيد، واسم الفعل، كقوله تعالى: «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ» (المؤمنون: ٣٦)، والبتداء المكتفى برفوعه نحو قوله تعالى: «أَرَأَيْبَ أَنْتَ عَنْ إِلَهِي يَا إِبْرَاهِيمَ» (مریم: ٤٦)، والمصدر النائب عن فعل الأمر، مثل: ضربني العبد مسيئاً، والمفعول الثالث لأرى «وأخواتها»، والمفعول الثاني: لظن «وأخواتها»، وأخبار النواسخ كان ونظائرها، وإن ونظائرها، وقيل: ما يعمل عمل الفعل، وهو المصدر - اسم الفعل - الظرف - الجار والمجرور.

- ينظر: «الايضاح في علوم البلاغة» للقزويني (ص ١٠٣)، و«البلاغة العربية» للميداني (١٦٢/١) ط: دار القلم - دمشق، و«البلاغة الواضحة» للجارم ومصطفى أمين، و«علم المعاني» لعبد العزيز عتيق (ص ١٣٠) ط: دار النهضة العربية - بيروت.

(٢) في (ب، ج) في مثله هو ليس هو الوصف، أعني القيام كما ..

(٣) في الأصل «لتقيد» وفي (ب، ج) ليفيد ولعله المناسب.

(٤) في (ب) وصفه.

## تعريف الحرف:

وهو أيضاً قسمان: لأنه إن كان غير مقيد بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال، فحرف أي: فذلك الموضوع يسمى في اصطلاحهم حرفاً، ولا يكون مدلوله إلا حالاً مخصوصاً، بما انتسب إليه من مدخوله، أو ملحوقه، كالتنوين<sup>(١)</sup>، ويا النسبة؛ فإن «في» مثلاً معناها نسبة الحلول إلى مدخولها، ويا النسبة نحو «بصري» معناها نسبة الرجل<sup>(٢)</sup> إلى ملحوقها، وكذا معنى ﴿أَيُّ اللَّهِ شَكُّ﴾ (إبراهيم: ١٠)<sup>(٣)</sup>، نسبة الإنكار إلى معنى «في» أعني، وحاشا الله كونه محلاً للشك<sup>(٤)</sup>، بكونه منكراً، وعلى ذلك فقس.

وأما ما توهمه نجم الأئمة - رحمه الله -<sup>(٥)</sup> من أن من الحروف، ما مدلوله جوهر<sup>(٦)</sup>، كحروف المضارعة<sup>(٧)</sup>، فغفلة عن أنه لو كان كذلك لاختلفت، اختلاف الضمائر، ولما احتيج إلى فاعل، لاجتماع فاعلين، وإنما هي حروف دالة على

(١) التنوين: هو نون زائدة ساكنة تتبع آخر الاسم لفظاً وتفرقه خطأ، وهو عشرة أقسام: تنوين تمكين، وتنوين تكثير، وتنوين عوض، وتنوين مقابلة، وتنوين ضرورة، وتنوين زيادة، وتنوين تكثير، وتنوين حكاية، وتنوين ترنم، وتنوين غلو.

- ينظر شرح ذلك في: «الكواكب الدرية» (٣١/١) ط: دار الكتب العلمية - بيروت، و«النحو الوافي» لعباس حسن (٣٣/١) ط: دار المعارف بمصر.

(٢) في (ب) نسبة الرجل الملحق إلى مدخولها ملحوقها، وفي (ج) نسبة الرجل المنسوب.

(٣) سورة إبراهيم آية (١٠) وتماها: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَيُّ اللَّهِ شَكُّ فَأَطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (إبراهيم: ١٠).

(٤) في الأصل: «الشك يتصف كونه محلاً للشك بكونه منكراً»، وفي (ج): «للشك ليصف كونه محلاً للشك بكونه منكراً»، ولعل ما أثبتناه من (ب) في المتن أقرب لدلالة المعنى.

(٥) لا توجد في (ب، ج).

(٦) الجواهر: يطلق المتكلمون على الذات بأنه جوهر كالأجسام والأرواح، ينظر: «ضوابط المعرفة» (ص ٣٢٨)، والمؤلف هنا أطلقه على الحرف ولم نجد نجم الأئمة - وهو الرضي - يطلقه على الحرف

فيما وقفنا عليه من مؤلفاته، ينظر: «شرح الرضي» (٢/١).

(٧) نحو: يذهب، تذهب، نذهب، اذهب.

نسبة التكلم والخطاب، والغيبة إلى الفاعل، كطاء التأنيث تدل على نسبة التأنيث إلى الفاعل لا على المؤنث نفسه، وإلا لكانت ضميراً، ولولا انفصال الضمائر لم يتعد<sup>(١)</sup> جعلها حروفاً، كالمتصل منها بأسماء الإشارة فظهر أن لا فرق بين الفعل والحرف، إلا أن<sup>(٢)</sup> نسبة الحرف غير مقيدة بزمان، ونسبة الفعل مقيدة به.

وأما ما استحسنته نجم الأئمة - رحمه الله -<sup>(٣)</sup> أنه<sup>(٤)</sup> لا فرق بينهما، إلا أن يُقال الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره، بخلاف الفعل، فإنه يدل على معنى في نفسه، وفي غيره<sup>(٥)</sup>، فمن الغفلة اليقينة<sup>(٦)</sup>، لأن معنى الفعل لو كان هو ماهية الحدث، لا بشرط الوجود، التي هي معنى مصدره لكان مرادفاً له، فلم يكن معنى في غيره، لما علم من استقلاله عقلاً، ولو كان هو الماهية، بشرط وجودها، لكان فرداً من نوع، وهو شخص، ولا يكون المعنى الواحد بالشخص في محلين، وإن أراد أن الزمان في نفسه، والحدث في غيره، فوهم أيضاً، لأن الزمان ليس من مدلوليه كما سنوضحه لك من بطلان قولهم، إن معنى الفعل مركب من الحدث والزمان.

(١) في (ج) لم يبعد. (٢) في (ج) بأن.

(٣) في (ب، ج) لا توجد هذه الجملة (رحمه الله).

(٤) في (ب، ج) من أنه.

(٥) ينظر: «شرح الكافية» للرضي (٢٩/١).

(٦) إن الناظر إلى كلام نجم الأئمة الرضي في شرحه للفعل والفرق بينه وبين الحرف، يجد تغايراً بين ما نسبته المصنف له، وبين ما هو في شرحه لذلك، فهو يقول في تفسير قول ابن الحاجب: الفعل: ما دل على معنى في نفسه، وقوله: «في نفسه» يخرج الحرف، وقوله: «مقترون بأحد الأئمة الثلاثة»، أي: الماضي، والحال، والاستقبال، يخرج الاسم... إلخ.

فإنني أشك في صحة فهم المصنف لقول الرضي «الفعل يدل على معنى في نفسه وفي غيره، وأنه يقصد الحدث والزمان، وقد يكون الحدث والفاعل الذي يلزم الحدث اقتضاء. ينظر: «شرح الكافية»

## أقسام الحرف

ثم الحرف<sup>(١)</sup> قسمان: مؤثر<sup>(٢)</sup> تعلقه بغيره حالاً للفظ الغير، وغير مؤثر

(١) لم يشر المصنف إلى تعريف الحرف من الناحية اللغوية حتى تكتمل الصورة عند الدارس لهذا الباب، ونحن بدورنا نقول: الحرف في اللغة: كل شيء طرفه وشفيقه وحده، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ (الحج: ١١)، قالوا: على وجه واحد، وهو أن يعبد على السراء دون الضراء، ينظر: «مختار الصحاح» (ص ١٣١) مادة «حَرْفٌ»، «القاموس المحيط» (٣/ ١٣٠) مادة «حرف».

(٢) المؤثر هو: ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فهنا أشار المصنف إلى أحد هذه المؤثرات أو العوامل وهو الحرف، فإنه يؤثر في آخر الاسم، فيجعله مجروراً، وعلى هذا يمكن القول أن المؤثر من العوامل الأصلية التي لا يمكن الاستغناء عنه، وإلا أدى إلى خلخلة الجملة وفسادها.

وأما غير المؤثر، فيمكن تقسيمه إلى قسمين:

- زائد: وهو الذي يمكن الاستغناء عنه، من دون أن يترتب على ذلك فساد في المعنى المراد، مثال ذلك، قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء: ١٦٦) يمكن أن تقول في غير القرآن الكريم: وكفى الله شهيداً، وتقول: بحسبك الإخلاص، أي يكفيك، أو: كافيك؛ فالباء في المثالين لم تغيرا من الجملة عند حذفهما، ولم يضيفا معنىً جديداً حتى أثر حذفهما، وإنما جيء بهما لتقوية المعنى وتوكيده.

- شبيهة بالزائد: كـ «رب» و «لعل» وغيرهما، وهذه الحروف تؤدي معنىً جديداً خاصاً لا يمكن أن نستغني عنه، ولكن مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق، بخلاف حروف الجر الأصلية، وقد ذكر النحاة أن الحروف على أنواع في تأثيرها وعدم تأثيرها، كالاتي:

١ - ما يدخل على الاسم وحده، كـ (لام) التعريف، إذا قلت: الرجل، والغلام، فاللام أحدث معنى التعريف.

٢ - ما يدخل على الفعل وحده كالسين وسوف، تقول: سيقوم أو سوف يقوم.

٣ - أن تشترك بين الاسم والفعل، وهي مهملة مثل: هل، تقول: هل سعيد في الدار؟ هل قرأ سعيد؟

٤ - أن تشترك بين الاسم والفعل، وهي - مع ذلك - عاملة مثل: «لا» النافية، تقول: لا رجل في الدار، وقال تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْهَيْبَةَ الثِّينَ﴾ (النحل: ٥١).

٥ - حروف تختص بالاسم، وهي عاملة كحروف الجر، وإن وأخواتها.

٦ - حروف تختص بالفعل وهي عاملة كالتواصب والجوازم.

- ينظر: «الأصول في النحو» (٤٢/١)، «شرح ابن يعيش» (٢/٨)، «شرح الرضي» (٤/٢٥٣)،

«مغني اللبيب» (١/٣٩٠)، «النحو الوافي» (١/٤٤١).

كحروف التنبيه<sup>(١)</sup>، ونحوها، لا بحث للمعرب عنه، لأنه إنما يبحث عما أثر تعلقه بالغير حالاً للفظ الغير، أو كان ذلك المنسوب القائم بالمنسوب إليه مقيداً به، أي: بأحد الأزمنة الثلاثة، ففعل نحو: ضرب، ويضرب، فإن مخالفة هيئتها

(١) حروف التنبيه هي: «ألا، أما، ها»، وأضاف ابن مالك «يا» وعدها من حروف التنبيه، فـ «ألا، أما» غير عاملين، يدخلان على الجملة: خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمراً أو نهيّاً أو استفهاماً أو تمنياً أو غير ذلك، فمثال: «ألا» قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ (البقرة: ١٣)، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨)، وأما «أما»، فقول حاتم الطائي:

أما والذي لا يعلم الغيب غيره      ويحيي العظام البيض وهي رميم  
لقد كنت اختار القرى طاوي الحشا      محاذرة من أن يُقال لثبم

- فأما بمنزلة ألا في البيت الأول، وتكثر قبل القسم، وفائدتها المعنوية توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار، وحرف النفي والإنكار، نفي كما يقول العلماء، ونفي النفي إثبات، وركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصاروا بمعنى «إن».

- وأما «ها»، فتكون للتنبيه، فتدخل على أربعة أشياء:

١ - الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو: هذا، بخلاف ثمّ، وهنّا بالتشديد، وهناك.

٢ - ضمير الرفع، المخبر عنه باسم إشارة نحو قوله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَآءُ﴾ (آل عمران: ١١٩)، وقيل: إنما كانت داخلة على الإشارة، فقدمت، فرد بنحو: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَآءُ﴾، فأجيب بأنها أعيدت توكيداً.

٣ - نعت «أي» في النداء كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ (الاحزاب: ١)، وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء.

٤ - اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف، يُقال: «ها الله»، بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها»، وحذفها، قال زهير بن أبي سلمى في ديوانه:

تعلمنّ ها، لعمر الله ذا قسما      فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك

- وأما «يا» فأكثر ما يليها منادى، أو أمر، كقراءة الكسائي، وأبو جعفر ورويس لقوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾، أو تمن، نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ (النساء: ٧٣)، أو تقليل نحو: «من السريع» قول ضمرة بن ضمرة في الأزهية:

ماوي يا ريتسما غسارة      شعواء ككاللذعة بالميسم

والمعنى: يا ماوية لعل حرباً سريعة تذلل من تصييه وتغدو عاراً عليه طوال العمر.

- والشاهد من هذا البيت «يا رب» حيث دخل حرف النداء الذي يدل على التنبيه على حرف الجر الشبه بالزائد، والذي يدل على التقليل.

- ينظر: «شرح الرضي» (٤/٢٤١-٤٥٢)، «مغني اللبيب» (١/٤٨٨)، «القراءات العشر المتواترة» (ص ٣٧٩).

لهيئة المصدر، ومخالفة هيئة أحدهما<sup>(١)</sup> لهيئة الآخر، لما أريد في الوضع من جعلهما موضعين لنسبة ما وجب من مصدرهما، لمباده أو منهاه، في أحد الأزمنة إليه، وقد صرح أئمة البيان بأن كون المسند فعلاً للتقيد بأحد الأزمنة<sup>(٢)</sup>.

وزعم النحاة أن الدال على الزمان هو الهيئة وحدها، وكذا قالوا: الدال على معنى المشتق هيئة، وفيه نظر تقدم<sup>(٣)</sup>، ولأن من هيئات الأفعال ما هو موجود في الأسماء، ولا يدل على الزمان، ومن هيئات المشتقات ما هو موجود في الجوامد، نحو: كاهل<sup>(٤)</sup>، ولا يدل على الفاعل.

وأبعد من ذلك قولهم، إن مدلول الفعل مركب من الحدث والزمان، لأن الموضوع المقيّد لا يستلزم التركيب في الموضوع له، وإلا لكان البلق<sup>(٥)</sup> الموضوع للبياض المقيّد بكونه في الخيل موضوعاً لمركب ولا قابل به، ولا يصح أن يريدوا بالتركيب عدم تمايز أجزاء الماهية، ذهناً أو خارجاً، كما في ماهية المزاج<sup>(٦)</sup> والإنسان، لأن ذلك حاصل في معاني الأسماء الجوامد العنصرية، والتركيب بذلك الاعتبار، إنما ينظر إليه الفيلسوف لا النحوي<sup>(٧)</sup>.

ثم كون الوضع لحدث مقيّد بزمان، لا يوجب ذكر القيد، بعد العلم بالوضع، بمعنى<sup>(٨)</sup> قيد به، بل هو كوضع البلق ونحوه.

- (١) في الأصل: أحدهما، وما أثبتناه من (ب، ج) يدل عليه سياق النص.
- (٢) نلاحظ اضطراباً عند المؤلف؛ فالحدث في الأصل عن الحرف، ثم انتقل إلى الحديث عن الاسم والفعل.
- (٣) ينظر: «باب المشتقات» (ص ٧٤).
- (٤) الكاهل: ما ظهر من الزور، والزور ما بطن من الكاهل، والكواهل: جمع كاهل، وهو مقدم أعلى الظهر، وفي الخبر: تميم كاهل مضر، وعليها المحمل، «لسان العرب» (١٢/١٧٩) م (كَهَل).
- (٥) البلق: سواد وبياض، يقال: فرس (أبلق)، وفرس (بلقاء)، ينظر: «لسان العرب» (١/٤٨٧).
- (٦) في (ب) المزاج.
- (٧) كذلك والنحو: يبحث في فلسفة اللغة، فهو فيلسوف نحوي، وما الفلسفة إلا البحث عن حقيقة الأشياء، والنحو من هذه الأشياء.
- (٨) في (ب، ج) لمعنى.

## أقسام الفعل

### أولاً - المضارع:

ثم الفعل قسمان<sup>(١)</sup>: مضارع<sup>(٢)</sup>، أي: مشابه للمشتق، بدلالة أصله، أي: أصل المضارع<sup>(٣)</sup>، وهو: مضارع المتكلم، وإنما كان أصلاً<sup>(٤)</sup>، لأن الإخبار بحال النفس، أسبق من الإخبار بحال غيرها<sup>(٥)</sup>، ومن هنا كان المخاطب<sup>(٦)</sup> والغائب<sup>(٧)</sup>، تبعاً له في حذف همزة الأفعال منهما، كحذفها منه، لاجتماع همزتين فيه.

(١) وافق المصنف الكوفيين، والأخفش، في تقسيم الفعل إلى قسمين: المضارع والماضي، وعللوا هذا التقسيم أن الأمر مأخوذ ومقتطع من المضارع، إذ أصل (أفعل): ليفعل كأمر الغائب، ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم، فقد استقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة، بغية التخفيف، مع كثرة الاستعمال، وبناء على ذلك، فقد قالوا: بإعرابه، وأنه مجزوم بلاه الأمر. بينما انبرى البصريون لهذا القول، وقالوا: إن الأمر أصل بذاته مستقل عن أخويه الماضي والمضارع، وأنه مبني، وقد فصل الأنباري هذه المسألة وأصلها ورد على الكوفيين في دعواهم، وأن الصحيح أن الأفعال ثلاثة. ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (٢/٥٢٤)، ط: دار إحياء التراث العربي، «شرح التصريح» (١/٥٥)، «معجم الهوامع» (١/٢٧).

(٢) في (ب، ج) الأول المضارع.

(٣) والمضارع في اللغة: المتشابه، مشتقة من «الضرع» كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعاً، ويُقال: تضارع السخلان - ولد الغنم والولد المحب لأبويه - إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع، وتقابلا في الرضاعة، ثم اتسع، ف قيل لكل مشتبهين متضارعان، فاشتقاقه إذا من الضرع، لا من الرضع، والمراد أنه ضارع الأسماء أي: شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع، هي الهمزة والنون والتاء والياء. ينظر: «شرح المفصل» (٦/٧)، «شرح الرضي» (٤/١١).

(٤) نحو: اذهب، وأقول، وأبحث، فهي أصل: تذهب، تقول، تبحث، تذهب، نقول، تبحث.

(٥) في (ب) منه الأخبار بغيرها. (٦) مثل: تذهب، وتقرأ.

(٧) مثل: يذهب، يقرأ.

وكذا تبعاه في تسمية الأجوف ذا الثلاثة، والمنقوص ذا<sup>(١)</sup> الأربعة<sup>(٢)</sup> إذ لا يكون كذلك إلا فعل المتكلم، الدال على معناه، وهو: النسبة بنفسه، لأنه أشمل على طرفيها<sup>(٣)</sup> كالمشتق، اشتمل على الدلالة على المنسوب والمنسوب بنفسه، بخلاف الماضي، وأما استتار ضمير الغائب المفرد فيه، فغير مفيد، لحاجته إلى المرجع، وحملت البقية<sup>(٤)</sup>، وهي: مضارع المخاطب، والغائب، لمفرد، أو مثنى، أو جمع تذكيراً، أو تأنيثاً عليه، أي على مضارع المتكلم.

ولذلك، أي: ولأجل دلالة أصل المضارع على معناه بنفسه، أعرب<sup>(٥)</sup> كما أعربت المشتقات، ووقع مبتدأ كما في: «تسمع بالمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ب، ج) ذا الأربعة، وفي الأصل بدون (ذا) وما ورد في (ب، ج) هو الصحيح لدلالة السياق عليه، ولذا أثبتناه في المتن.

(٢) الأجوف: ما كانت عينه حرف علة، مثل: قال، باع، والمنقوص ما كانت لامه حرف علة، مثل: سعى، دعا. وسُمي منقوصاً؛ لأن لامه تحذف في بعض التصريفات نحو: سعوا، دعوا، (على وزن فعوا)، سعت - دعت (على وزن فعت).

(٣) في الأصل: طرفها، وفي (ج) طرفيها، ولعله أقرب للسياق.

(٤) في الأصل: وجملة البقية، وفي (ب، ج) وحملت البقية، وهذا هو الصحيح، لأن دلالة السياق يدل عليه، ولذا أثبتناها في المتن.

(٥) أجمع نحاة البصرة والكوفة على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في سبب إعرابها كالاتي:

(أ) ذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة.

(ب) وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه:

الوجه الأول - أن المضارع يكون شائعاً فيتخصص.

الوجه الثاني - لام الابتداء تدخل على الفعل، وتدخل على الاسم، فدل على مشابهة أيضاً بينهما.

الوجه الثالث - أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ما يجري على المضارع في حركته وفي

سكونه، ينظر: «الإنصاف» (٥٤٩/٢) (٧٢).

(٦) ينظر: «المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري (٣٧٠/١) ط: حيدر أباد، و«مجمع الأمثال»

للميداني (٢٢٧/١) دار الجليل - بيروت، وهو من شواهد الرضي في «شرح الكافية» (١٩٧/١)

(٥١/٣)، (١٦٧)، (٤٣/٤)، (٢١٦)، (٢٢١)، (٤٧٧)، «دمع الهوامع» (٢٧/١)، (٢٨٩)، و«أوضح

المسالك» (١٣١/١)، (٢٣٢)، و«شرح الأشموني» (٣٤/١)، (١٧٧)، (٢٢٨/٣)، (٢٠٦).

ودخلت عليه (اللام)<sup>(١)</sup> الشبيهة بلام التعريف في مثل قوله<sup>(٢)</sup>:

ما كاليروح ويفدو لاهياً مرحاً مشمراً يستديم الحزم ذورشد

وقال النحاة: إنه إنما أعرب لموازنة المشتق، ووقوعه مشتركاً بين الحال والاستقبال كاسم النكرة المشترك بين أفرادها<sup>(٣)</sup>، وفيه نظر، لما علمت من أن

(١) كذا في (ب، ج).

(٢) لم أقف على قائله: والمعنى ليس الذي يلهو ويمرح ليله ونهاره كالذي يمضيه مجداً في أمره حازماً في تصرفاته، صاحب عقل راشد، والشاهد من البيت: «اليروح» حيث دخلت اللام التعريفية على المضارع، والذي سوغ دخول «أل» على المضارع كونه يشبه الوصف، نحو: مروح. ينظر: «خزانة الأدب» (١/٥١-٥٢)، «معجم الهوامع» (١/٢٧٨)، «الدرر اللوامع على معجم الهوامع» (١/١٥٨) دار الكتب العلمية.

(٣) ذكر كثير من النحاة: أن المضارع أعرب لوقوعه مشتركاً، وهذا وجه من مشابهة المضارع لمطلق الاسم، وأما مشابهته لاسم الفاعل خاصة بالموازنة وصلاحته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله، ووقوعه مشتركاً، هو حقيقة في الحال والاستقبال، وقال بعضهم: هو الحقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحمل إلا على الحال، ولا يصرف على الاستقبال إلا لقربة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز. وأيضاً من المناسب، أن يكون للحال صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل، وقيل: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، وذلك لفاء الحال، حتى اختلف العلماء فيه، فقال الحكماء: إن الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زماناً، لكان التصنيف تثلثاً.

- قال السيوطي: إن زمان المضارع خمسة أقوال:

الأول - أنه لا يكون إلا للحال، لأن المستقبل غير محقق الوجود، فقولك: زيد يقوم غداً، أي: ينوي أن يقوم غداً.

الثاني - أنه لا يكون إلا للمستقبل.

الثالث - وهو رأى الجمهور، وبه قال سيبويه، أنه صالح لهما حقيقة، فيكون مشتركاً بينهما لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ، وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ.

الرابع - أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وقد اختاره السيوطي.

الخامس - عكس القول الرابع، لأن الأصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً، ثم حالاً، ثم ماضياً، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالثال، ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال.

- ينظر: «شرح الرضي» (٤/١٢)، «معجم الهوامع» (١/٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٧)، «المواهب للمؤلف «مخطوط» (ص ١٤٩).

الزمان ليس من مدلوله، ولو سلم، فالاسم لم يعرب<sup>(١)</sup> لكونه مشتركاً، وإلا لما أعرب العَلَمُ، لأن معناه<sup>(٢)</sup> في نفسه، وما معناه في نفسه، تختلف أحوال معناه، فتختلف أحوال آخر، لفظه، للمناسبة بينهما، بخلاف ما كان في غيره، وأيضاً اشتراك الفعل لو سلم لفظي، واشتراك الاسم معنوي، وأين أحدهما من الآخر. ولو كان الاشتراك اللفظي موجباً للإعراب<sup>(٣)</sup> لأعرب الماضي أيضاً، فإن «ضرب» على رأيهم مشترك بين معانٍ، وكذا غيره.

### ثانياً - الماضي:

والثاني ماضٍ، وضع لنسبة حدث واقع في زمن ماضٍ، وهو أنواع: متصرف، إلى المضارع، ومشتق، وأمر، ونهي<sup>(٤)</sup>، وهو الأكثر من الأفعال الماضية، وغير متصرف، وضع لمدح نحو: نعم، والمرفوع بعده هو المدوح، وتارة يأتي بعده نكرة منصوبة، فيقولون: هي تميز لضمير فيه، هو الفاعل،

(١) ورد في الاصل «فالاسم يعرب ..» وفي (ب، ج)، «فالاسم لم يعرب ..»، وهو ما أثبتناه لدلالة السياق عليه.

(٢) في (ب، ج) بل لأن.

(٣) لا أعلم أن أحداً من النحاة، قال: إن الاشتراك اللفظي أو المعنوي يوجب الإعراب.

(٤) قسم المؤلف الفعل الماضي إلى قسمين: متصرف، وغير متصرف، وهذا التقسيم من الآراء التي انفرد بها المؤلف، فالمتصرف قسمه إلى مضارع، أي: يتصرف من الماضي إلى المضارع فقط، مثل: زال يزال، فتى يفتى، ومنه ما يتصرف على المشتق، مثل: ضرب، ضارب، مضروب، ومنه ما يتصرف إلى الأمر، مثل:جاهد، يجاهد، جاهد، ومنه ما يتصرف على المنهي، مثل: لعب، يلعب، لا تلعب، وهكذا.

- وهذا القسم عليه أكثر الأفعال الماضية، وأما غير المتصرف: فهو الذي لازم صورة واحدة، وهو إما أن يكون ملازماً للماضي، ك: ليس، وكره، وعسى، وعلق من الأفعال الناقصة، ونعم، وحجذاً، في المدح، وبس وساء في الذم، وإما أن يكون ملازماً للأمر: ذهب، وتعلم، ولا ثالث لهذين الفعلين.

- وكلام المؤلف هنا يقرب من كلام الرضي، فإن كان يريد بالمتصرف: انصرف فهي عبارة الرضي حيث قال: «واعلم أن الماضي يتصرف إلى الاستقبال» ينظر: «شرح الرضي» (٨/٤).

ويجعلون ما أتى بعدهما هو المخصوص بالمدح مرفوعاً، على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره ما قبله من جملة المدح أو الذم.

وأما حبذا، ففاعله ذا، لا يتغير<sup>(١)</sup> بتغير الممدوح كما ولا كيفاً.

والمرفوع بعده المخصوص، وما نصب بعده من نكرة فعلى التمييز أو على الحال، بحسب ما يصلح<sup>(٢)</sup>، أو ذم نحو: «بئس» والكلام فيه كما في «نعم»، أو تعجب نحو: ما أحسن زيداً، وأحسن يزيد، وما فيهما من التمحض

(١) قوله: «لا يتغير» يعني لا يثنى «ذا» ولا يجمع، ولا يؤنث، لأنه لما ركب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تانيث الفعل، ولا تثنيت ولا جمعه، لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة، لا يجوز فيه شيء من ذلك، ودليل بنائهما وأنها شيء واحد أنه لا يجوز الفصل بينهما.

- لهذا تقول: حبذا العمران، وحبذا المحمدون، وحبذا هند، ولا يُقال: حب ذان، ولا حب أولاء، ولا حب تا، والسبب أن «ذا» مبهم كالضمير، في «نعم» و«بئس» فالزم الأفراد مثله، وخلع منه الإشارة لغرض الإبهام، فد «حبذا»، بمعنى حب الشيء، وهي تقارب في المعنى، نعم لأنها للمدح إلا أن حبذا تفضلها بأن فيها تقريراً للمذكور من القلب، وليس كذلك نعم، وقد ذهب الفراء إلى أن «حب»، أصله حبب، مضموم العين، وقال ابن يعيش: حب، أي صار محبوباً جداً، وذهب الأخفش إلى أن حبذا، ترفع الاسم، وتنصب الخبر، إذا كان نكرة خاصة، تقول: «حبذا أخوك قائماً»، وذهب المبرد وابن السراج على اسمية «حبذا» بدليل دخول حرف النداء عليها كما قال الشاعر:

يا حبذا القمراء والليل الساج وطرق مثل ملاء النساج

- ورد بأن «يا» هنا حرف تنبيه أو حرف نداء لمنادى محذوف تقديره «يا صاحبي حبذا» ومن ذهب إلى اسميتها، أيضاً السيرافي والخليل، وسيبويه.

- ينظر: الكتاب (٢١٨/١)، «شرح ابن يعيش» (١٣٨/٧-١٣٩)، «شرح الرضي» (٢٥٧/٤)، «شرح ألفية ابن معطي» تحقيق الشمولي (٥٥/١)، «همع الهوامع» (٨٨/٢)، «الأصول في النحو» لابن السراج (١٢٠/١)، «خزانة الأدب» (٤٢٩-٤٣٢).

(٢) ذكر النحاة أن المخصوص بالذم أو المدح إذا كان جامداً، فالاسم المنصوب قبله أو بعده، يكون تمييزاً وكتولك: نعم زيد رجلاً، أو حبذا زيد رجلاً، وحبذا رجلاً زيداً، وإن كان مشتقاً جار المخصوص أن يقع حالاً أيضاً، والعامل «حب» أو نعم: تقول: حبذا محمد رسولاً، وحبذا رسولاً محمد، نعم محمد رسولاً، نعم رسولاً محمد. ينظر: «شرح الرضي» (٢٥٨/٤).

للتعجب، قد أخفى كيفية تعلق بعض أجزائهما ببعض، فاختلفا في أعمالهما، ولهذا لا يتصرف في تركيبهما<sup>(١)</sup> بتقديم بعض أجزائه على بعض.

ولا فصل بينهما إلا بكان أو بظرف أو ترج، نحو: عسى زيد أن يخرج، أو عسى أن يخرج زيد، أو غيرهما، نحو: ليس، وعلى كون هذه التي تتصرف أفعالاً أدلة ليس هذه النبذة محل استيفائها.

وقال البعض بعدم فعليتها، ودافع ما استدلوا به عليها، وتحقيقه في المطولات<sup>(٢)</sup>، وكل منهما، أي: من المضارع والماضي، مصوغ على هيئة، أي: على صورة تقتضي بالوضع نسبة صفة مبداه، الواجبة للمبدأ منه، أي من الفعل، وهي صفة التأثير، وعلى هيئة تقتضي بوضعها نسبة صفة منهاه الوجبة للمنهى منه، أي: من الفعل وهي صفة التأثير<sup>(٣)</sup>.

اعلم أن الفعل المتعدي الذي هو مدلول المصدر، عَرَضُ مضاف إلى الفاعل والمفعول، وقد اختلف أرباب المعقول في المحل الذي قام به العَرَضُ، فمنهم من ذهب إلى أنه قام بالفاعل، ومن ذهب إلى أنه قام بالمفعول، فالأولون حكموا بأنه مجرد التأثير والآخرون بأنه مجرد الأثر.

(١) في الأصل: وفي (ب) لا يتصرف في تركيبها، وفي (ج) لا يتصرف في تركيبها.

(٢) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين وغيرهم من النحويين هل هي أسماء أو أفعال أو حروف، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٧/١٢٧-١٥٢)، «الأصول في النحو» (١/٩٨-١١٧)، «الإنصاف» (١/٩٧).

(٣) يلاحظ هنا الأسلوب المنطقي الذي يحول دون فهم مراد المؤلف، هذا من المآخذ على المؤلف في هذا المؤلف.

والصحيح أنه مجموعهما، فيجب منه صفة الكل من المحلين، فللفاعل<sup>(١)</sup>، صفة التأثير، وللمفعول صفة التأثر، وقد بنى الفعل على هيتين أحدهما لصفة التأثير، والآخر لصفة التأثر<sup>(٢)</sup>، لتستند كل صفة إلى موصوفها<sup>(٣)</sup>.

وبعد . . هذا تحقيق يعلم<sup>(٤)</sup> أن إسناد الهيتين إلى الزمان والمكان والمصدر مجاز، وليس<sup>(٥)</sup> للمذكورات من الفعل صفة تأثير ولا تأثر، ولهذا لا يشتق لها منه صفة، والهيئة التي تقتضي نسبة صفة المنهي، هي الحرف الأول منها، فيهما أي: في الماضي والمضارع، وفتح ما قبل الحرف الآخر في المضارع، وكسره، أي: كسر ما قبل الآخر، مع ضم ثالث ما أوله همزة وصل نحو «انطلق» و«اقتدر»، و«استخرج»، وضم ثاني ما أوله تاء زائدة نحو: «تُعَلِّم» في الماضي.

وأما أمر المخاطب نحو: اضرب، فد مضارع مجزوم بتقدير اللام، فقم في تقدير لتقم كما قرئ: ﴿فَبِذَلِكَ فَتَفَرَّحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (يونس: ٥٨)<sup>(٦)</sup>، بالتاء الفوقانية، إلا أنهم لكثرة الاستعمال حذفوا اللام كما حذفوا لذلك أيضاً حرف المضارعة، وربما وجدوا ما كان بعد حرف المضارعة ساكناً، فاحتاجوا في البدء به

(١) في الأصل: فالفاعل، وفي (ب، ج) فللفاعل، وقد أثبتنا ذلك في النص لأن السياق يدل عليه.

(٢) في (ب) والآخرى التأثر.

(٣) ذكر المؤلف للفعل المتعدي، استطراداً، فهو يتحدث عن أقسام الفعل بأنواعه الثلاثة، ثم نجد في أثناء ذلك يحشراً، وليس موضعه هنا، وهذه من سلبات هذا الكتاب واضطراباته.

وحديثه عن الفعل المتعدي، وعن المحل الذي قام به العرض من مسائل الخلاف بين العلماء، ينظر: «التبصرة والتذكرة» للصيمري (١١٣-١١٩)، «الإنصاف» (١/٧٩-٨٤)، «أحياء التراث العربي وأسرار العربية» (ص ٨٥)، و«شرح التصريح» (١/٤٦٣).

(٤) في (ج) تعلم.

(٥) في (ب، ج) إذ ليس.

(٦) هذه القراءة بالياء لجميع القراء المشاهير، ما عدا رويس، فقد قرأها بالتاء: ﴿فَلْتَفَرَّحُوا﴾، وذكر أبو حيان أنها قراءة ابن عامر، وقد رويت عن عثمان بن عفان، وأنس وقتادة وغيرهم، ينظر: «الكشف عن وجوه القراءات» لمكي بن أبي طالب النيفسي (١/٥٢)، «الإنصاف» (٢/٥٢٤)، و«القراءات العشر المتواترة» لمحمد كريم (ص ٢١٥)، مكتبة دار المهاجر.

إلى همزة قبله مضمومة، إن كان بعد الساكن ضمة، وإلا فمكسورة، وسموا تلك الهمزة همزة وصل لما<sup>(١)</sup> توصل بها إلى النطق بانساكن، إلا ما كان مضارعاً «لأفعل» فإنهم ردوا في الأمر همزة الماضي المفتوحة، حرف المضارعة، التي حذفوها في المضارع، لأجل اجتماعها مع همزة المتكلم حذراً من اجتماع همزتين فيه.

وپردوا الحذف في المضارع المخاطب، والغائب تبعاً له، وسيأتي دفع قول البصريين، أن الأمر مبني<sup>(٢)</sup>، وكلها أي: كل ما اقتضى الوضع نسبته إلى شيء فهو موضوع لماهيته نوع النسبة، فإن «ضرب» مثلاً موضوع لنسبة الضرب الذي هو صفة التأثير، إلى مبداه، وهذه النسبة نوع من مطلق النسبة الشاملة لنسبة الضرب وغيره، وإن كانت النسبة معنى اعتبارياً فقد علمت أنه لا يتمتع الوضع للمعاني الاعتبارية.

فيتضح لك أن الفعل أداة لنسبة مصدره، كالحرف أداة لنسبة حال مخصوص إلى متعلقه لا فرق بينهما، إلا بأن حروف المنسوب داخله في لفظ الفعل، وبتقييده<sup>(٣)</sup> بالزمان دون الحرف، ومن ذلك توهم النحاة<sup>(٤)</sup>، أن الفعل موضوع للحدث نفسه أو الشخص منه، وقد تقدم لك وجه سقوطه.

(١) كذا في الأصل، وفي (ب) لماً بالتشديد.

(٢) ينظر، باب «جزم الفعل المضارع» من هذا الكتاب، وقد ناقش الأنباري هذه المسألة في كتابه «الإحصاف» (٢/٥٢٤، ٥٤٩)، «أسرار العربية» (ص ٣١٣-٣٢٧).

(٣) في (ب) ومتقيده، وفي الأصل: وبتقيده، وما في النص من (ج).

(٤) ذكر النحاة: أن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافياً فدلالته عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالة مطابقة، أي: دلالة مطابقة اللفظ على معناه، وقولنا مقترن بزمان إشارة إلى أن اللفظ وضع بازائهما دفعة واحدة، وقال بعضهم عند تعريف الفعل: هو ما يدل على معنى مستقل بالفهم، والزمن جزء منه، وقيل: كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان معين، أو ما أسند إلى شيء ولم يستند إليه شيء، وهذا ما اتضح لي من مراد المؤلف - والله أعلم - .  
- ينظر: «شرح ابن عييش» (٢/٧)، «أسرار العربية» (ص ١١).

وأما شخص النسبة والمنسوب فاستعماله<sup>(١)</sup> بواسطة شخص المنسوب إليه الذي لا تستغني النسبة في وجودها عقلاً ولا خارجاً عن وجوده، لأنه قيد وتشخص القيد يوجب<sup>(٢)</sup> تشخص المقيد، إلا أن يكون القيد كلياً، فتقييد الكلي بالكلي لا يشخصه، وقد علم بذلك التقسيم حد كل واحد منها، أي: من الأقسام المذكورة في الفصل لاشتمال التقسيم على جنس كل<sup>(٣)</sup>، وذلك لا يخفى على الفطن.



(١) في (ب) فاستعمالي.

(٢) في (ب، ج) موجب

(٣) «كل» فيه تنوين عوض عن المضاف إليه، ويسمى هذا التنوين: تنوين العوض اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضاً عن المضاف إليه، ينظر: «الكواكب الدرية» (٣١/١).

## فصل

## متعلقات الفعل وشبهه

يشمل على بيان<sup>(١)</sup> متعلقات الفعل<sup>(٢)</sup> وشبهه، فاعلم أنه يتعلق اسم الحدث المسمى بالمصدر تعلق قيام به، أو ملابسة له، وما دخل المصدر في مفهومه من فعل أو مشتق أشخاصاً أي: مراداً بها غير المعنى الكلي، بل ما تشخص بالوجود، لأن المفهوم الكلي من حيث هو كلي قائم بنفسه عقلاً لا يستدعي تعلقه<sup>(٣)</sup> بشيء بخلاف الوجود فهو جزئي مفتقر إلى التعليقات وجوداً أو عقلاً.

فيتعلق ذلك الشخص من الحدث في اللفظ بما يتعلق به عقلاً وقصدًا، أي: أن الموجب<sup>(٤)</sup> للتعلق اللفظي هو قصده، لا أن التعلق العقلي بمجرد<sup>(٥)</sup> موجب للتعلق اللفظي، فكثيراً ما يحذف أكثر المتعلقات؛ لعدم القصد في الخطاب إلى إفادة المخاطب، تعلق الحدث بها من مبدأ وهو الفاعل مرفوعاً فقط، كما في فاعل الفعل، واسم التفضيل، أو مرفوعاً، أو مجروراً، كما في فاعل المصدر، والصفة المشبهة، أو مجروراً فقط، كما في فاعل اسم المفعول، والزمان والمكان، ومنهى وهو والمفعول مرفوعاً فقط، كما في المسند إليه صيغة المنهى، أو منصوباً، أو مجروراً، كما في البواقي وغيرها<sup>(٦)</sup>، أي: غير المبدأ والمنهى من ظرف أو علة، أو حال، ومعنى تعلقه بالعلة والظرف<sup>(٧)</sup>، والحال:

(١) «يشتمل على بيان» أصح من «يشمل على بيان»، والحقيقة أنه لا يوجد بيان بل إغراب، وكلام منطقي

بعيداً عن النحو.

(٣) في (ب، ج) تعلقاً.

(٢) في (ج) للفعل.

(٥) في (ج) لمجرده.

(٤) في (ج) أي الموجب.

(٧) في (ب) بالظرف والعلة.

(٦) في (ج) وغيرهما.

تقيده بها، وملاستها<sup>(١)</sup> فقط، لا قيامه بها، كقيامه بمبدها<sup>(٢)</sup>، ومنهاه اللذين هما محلا حقيقة، ولهذا لا يسند إلى غيرهما<sup>(٣)</sup> إلا مجازاً، كما سيأتي.

وسواء كانت الملابس مقدمات على ما يتعلق بها، وإنما يتقدم عن المرفوع بإحدى الجهتين لما عرفت من أنه معهما كمدخول<sup>(٤)</sup> الحرف مع الحرف، بخلاف غيره، فليس مخرلاً<sup>(٥)</sup> لمعنى الهيئتين كالمرفوع، أو مؤخرات عنه كما هو الأصل من أن رتبة المطلوب متأخرة وجوداً عن رتبة الطالب، وواحدًا كان المنتهى الذي يقتضيه الفعل نحو: ضرب زيد عمراً، وأما المعطوف فإنه منهي لحدث غير<sup>(٦)</sup> الحدث الواقع على المعطوف عليه، أو اثنين نحو: علمت زيداً قائماً، وسيأتي فيه كلام، أو ثلاثة نحو: أعلمت زيداً عمراً قائماً، وسواء تعلق الحدث بنفسه، نحو: ضربت زيداً، أو علمت<sup>(٧)</sup> عمراً قائماً، أو بالهمزة التي معناها جعله متصفاً بالحدث، نحو: أقمت زيداً، أي: جعلته متصفاً بالقيام.

ومنه همزة باب: أعلمت<sup>(٨)</sup> وأعطيت، أو التضعيف، أي: تشديد الحرف، نحو: قومت زيداً، بمعنى الهمزة، أي: جعلته متصفاً بالقيام، إلا المصدر إذا كان

(١) في (ب) ملاسته.

(٢) من بداية قوله: «مبدها إلى نهاية باب أقسام الجمع» وهو قوله: «ثم الجمع...» محذوف من (ب).

(٣) في الأصل: «غيرها» وما أثبتناه في النص في (ب، ج).

(٤) في (ج) لمدخول باللام لا بالكاف.

(٥) في (ج) محلاً بالحاء.

(٦) في الأصل وفي (ب) عن وما أثبتناه من (ج).

(٧) في الأصل وفي (ب) وأعلمت، وما أثبتناه من (ج).

(٨) ذلك لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل وأورد الأنباري سبعة أسباب على عدم تقديم

الفاعل على الفعل، ينظر: «أسرار العربية» (ص ٧٩).

مفعولاً مطلقاً، أي منتصباً بفعله المذكور، أو المحذوف المراد نحو: ضربت ضرباً زيداً، فإنه إنما جاء لمجرد تأكيد فعله أو بيان نوعه أو عدده، فاعتبار التعليق فيه منافي لغرض الإتيان به، فالتعليق لفعله لا له، أو مؤخراً أيضاً عن متعلقه إما عن فاعله، فالفاعل لا يتقدم كما علمت على فعل<sup>(١)</sup>، ولا على غيره؛ وإما عن غيره فلأن المصدر لم يوضع لنسبة كما علمت حتى يقتضي المنسوب إليه أينما كان، وإنما وضع للمعنى الكلّي الثابت الذي لا يقتضي تعلقاً في العقل، ولا في اللفظ، فإذا علق بشيء استعمالاً، فإنما يتعلق به تقييداً له ذلك الشيء كما في الجوامد، ومرتبة قيد الجوامد متأخرة عن رتبة المقيد، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول، فإنهما لما وُضعا لنسبة والمنسوب إنما يكون حادثاً استلزم تعقل<sup>(٢)</sup> مبداه ومنهاه، وغيرهما، مما هو محل لوجوده فيتعلق به أيهما<sup>(٣)</sup> كان إلا إذا عرض عليهما الانسلاخ عن معنى الحدوث، فإنهما يرجعان إلى معنى الصفة المشبهة ونحوها في عدم اقتضاء المنهى حتى يُراد من الجميع الحدوث، فيتعلق لفظاً بما يتعلق به عقلاً، كما في تعلق أفعال التفضيل بالمفعول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾<sup>(٤)</sup> (الأنعام: ١١٧).

(١) في (ج) باب أعلمت.

(٢) في الأصل، وفي (ب) بفعل، وما أثبتناه في النص من (ج).

(٣) في (ج) أينما.

(٤) ووجه الاستدلال بهذه الآية، تعلق أفعال التفضيل بالمفعول، ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/٢٩).

دار الكتب العلمية - بيروت، و«إعراب القرآن الكريم» للدرويش (٣/٢٠٦) دار ابن كثير - دمشق.

## وقول الشاعر:

وأضربُ مناً بالسيوفِ القوانِسا<sup>(١)</sup>

ومررنا<sup>(٢)</sup> برجل خير<sup>(٣)</sup> منه عمه، على ما حكاه يونس<sup>(٤)</sup>، ويجري مثل ذلك في اسم الزمان والمكان أيضاً، فنقول: «هذا مضرب زيد عمراً»، بحيث لا يكون مصدرًا ميميًّا<sup>(٥)</sup>، ولهذا قيدنا التعليق بالشخص والقصد لاستلزامها إرادة الحدوث، بخلاف القصد على المفهوم الكلي، فإنه لا يستلزمه.

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي وتمام البيت:

أكر وأحمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانِسا

ومعناه: لم أر أحسن كراً وأبلغ حماية للحقائق منهم، ولا أضرب للقوانس منا، الشاهد فيه: «وأضرب القوانسا» وجه استدلال المؤلف بهذا البيت أن القوانسا نصب بفعل محذوف مقدر دل عليه أفعال التفضيل، ينظر: «الامالي» لابن الحاجب (١٥٨/٢) عالم الكتب، «خزانة الأدب» (١٠/٧) (٣٢٣/٨).

(٢) كذا في الاصل وفي (ج) «مررت».

(٣) خير: اسم تفضيل حذف منه الهمزة لكثرة الاستعمال ووزنه فعل «بفتح الفاء».

(٤) هو يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي (٩٠هـ - ١٨٢هـ) من أهل جبل، وهي بلدة بين النعمانية، وواسط كان بارعاً في النحو، روى عن سيويه، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها. قال السيرافي: كان بارعاً في النحو من أصحاب أبي عمرو سمع عن العرب، وروى عنه سيويه فأكثر وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها.

قال الرضي: وحكى يونس عن ناس من العرب، رفعه - أي أن يرفع الاسم الظاهر - بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: «مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمله»، وليس ذلك بمشهور. ينظر: «شرح الرضي» (٥٣٠/٢)، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص ٥١-٥٣) دار المعارف، «بغية الوعاة» للسيوطي (٣٦٥/٢) المكتبة العصرية - صيدا.

(٥) المصدر الميمي: يدل على ما يدل عليه المصدر العادي، ويؤدي ما يؤديه من الدلالة على المعنى المجرد من العمل، ويفوقه في قوة الدلالة وتأكيدها ويجيء من الثلاثي المجرد على (مَفْعَل) كمقتل ومضرب، ومن غيره على زنة المفعول كمخرج ومستخرج، وكذا الباقي، ينظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (١٦٨/١) (١٧٧) دار الكتب العلمية - بيروت، «النحو الوافي» (٢٣١/٣) دار المعارف - مصر.



## فصل

### تقسيم الاسم

أولاً - المثني:

يشتمل على تقسيم الاسم باعتبار كمية مدلوله، الاسم ينقسم إلى ثلاثة

أقسام:

الأول - مثني إن لحق آخر مفرده، سواء كان الآخر باقياً على حاله كما في الصحيح أو منقلباً إلى حرف هو أصله، كما في المقصور اليائي مطلقاً، والواوي الثلاثي<sup>(١)</sup>، والممدود المنقلبة همزته عن واو نحو: كساء، أو ياء، نحو: رداء أو إلى غير أصل<sup>(٢)</sup>، كالمقصور الواوي الزائد على الثلاثة ينقلب إلى الياء، والممدود للتأنيث ينقلب إلى الواو<sup>(٣)</sup>، وهذا الانقلاب في جمع المؤنث السالم، وفي المثني الذي يلحق آخر مفرده نون مكسورة لتخالف نون جمع<sup>(٤)</sup> المذكر السالم، بعد ألف تنقلب تلك الألف للنصب والجر ياء مفتوحاً ما قبلها، لتخالف الياء التي في نصب<sup>(٥)</sup> جمع المذكر السالم، وجره، فإنها مكسور ما قبلها كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - .

(١) كذا في (ج) وفي الأصل، وفي (ب) والواوي والثلاثي.

(٢) في (ج) أصله.

(٣) وافق المؤلف في هذا الباب الرضي وكانه ملخص من شرحه، ينظر: «الرضي» (٤٢٢/٣).

(٤) كذا في (ج) وفي الأصل، وفي (ب) نون الجمع المذكر السالم.

(٥) في الأصل: في جمع المذكر السالم.

## ثانياً - الجمع:

**والثاني - جمع إن دل على أكثر من اثنين بحروف المفرد ليخرج نحو:**  
 عشرين، والو<sup>(١)</sup>، وركب<sup>(٢)</sup>، فإنهم قالوا: هي أسماء جموع<sup>(٣)</sup> لا جموع، وكذا  
 نحو: «تمر» اسم جنس<sup>(٤)</sup> لا جمع، ولا اسم جمع لوقوعه على القليل والكثير،  
 واسم الجمع ما لا تميز واحده بالتاء غالباً، واسم الجنس<sup>(٥)</sup> ما يميز واحده بها<sup>(٦)</sup>.

## جمع المذكر السالم:

ثم الجمع قسمان<sup>(٧)</sup>: أحدهما صحيح يلحق آخره نون مفتوحة بعد واو  
 تنقلب للنصب والجر ياءً مكسوراً ما قبلها للفرق بين الجمع والمثنى، ولكن لا

(١) قوله: «عشرين، والو»، ملحق بجمع المذكر السالم، وسميت «عشرين» وهي من ألفاظ العقود  
 بلحقه، لأنه لا واحد لها لا من لفظها ولا من معناه، والو: كذلك إلا أن لها مفرداً من معناها، وهي  
 «صاحب» وكلا الملحقين مسموع عند العرب.

(٢) وأما قوله: «ركب» فاسم جمع، وهو اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط.

(٣) أسماء الجموع: هي كل اسم تضمن معنى الجموع غير أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحده من  
 معناه، كقبيلة، ومعشر، ونساء، وجيش، ولنا أن نعامله معاملة المفرد باعتبار اللفظ، ومعاملة الجمع  
 باعتبار معناه: تقول: القوم ساروا وسار، وشعب ذكي، وشعب أذكى، وباعتبار أنه مفرد يجوز  
 جمعه كما يجمع المفرد مثل قوم - أقوام، وشعب - شعوب، -، وتجاوز تثنيته، أيضاً تقول: قوم -  
 قومان، شعب - شعبان، جيش - جيشان، وهكذا.

(٤) ويسمى اسم إفرادي، لأن ما دل على الجنس صالحاً للقليل والكثير، مثل: ماء، لبن، عمل.

(٥) كذا في (ب، ج) وفي الأصل (واسم جنس).

(٦) تابع المؤلف في تعريف الجمع ابن حاجب حيث قال: «ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير  
 ما، فنحو: «تمر»، و«ركب»، ليس بجمع على الأصح، وقد وافقه الرضي حيث قال: «وأما اسم  
 الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً»، بينما لاخفش يقول:  
 «جميع أسماء الجموع التي لها آحاد في تركيبها جمع، ومثله قال الفراء، ينظر: «شرح الرضي»  
 (٤٣٦/٣، ٤٣٤/٣).

(٧) تسم المؤلف - رحمه الله - هنا الجمع إلى قسمين: الأول - الصحيح، وأدخل ضمنه جمع المذكر السالم  
 وجمع المؤنث، الثاني - جمع التكسير، وهو متابع لمن سبقه من علماء النحو، ينظر: «شرح ابن يعيش»  
 (٢/٥)، «شرح الرضي» (٤٣٤/٣-٤٦٨).

يلحق آخره ذلك إلا إن كان مذكراً لفظاً ومعنى علماً<sup>(١)</sup> لعاقل<sup>(٢)</sup> نحو: زيدون، أو صفة أي: مشتقاً له، أي: للعاقل، نحو: رجال ضاربون ومضروبون وحسنون والأفضلون، وتكون تلك الصفة أيضاً غير أفعل فعلاء، مثل: أحمر حمراء، وغير فعلان فعلى، نحو: سكران سكرى، فرقاً بين الأول وبين أفعل فعلى بضم الفاء، نحو: أفضل فضلى.

وبين الثاني وبين فعلان فعلانة، نحو: ندمان ندمانة، فإنهم قالوا فيه أفضلون وندمانون، وغير المستوي فيها، أي: في مفردا المذكر والمؤنث، نحو: جريح وصبور، فإن التاء<sup>(٣)</sup> لا تلحقهما، ونحوهما في المؤنث، فهذه الثلاث لا تجمع إلا تكسيراً، ولفظ الجمع في مذكرها ومؤنثها واحد.

وقولنا «غالباً»<sup>(٤)</sup> احترازاً راجع إلى العلم والصفة؛ فإن الواو والنون قد تلحق غير ما جمع الشروط نحو: سنين، وأرضين، وأحمرين، وتحقيقه في التعريف.

(١) أي: علم شخص لا علم جنس، وأيضاً من الشروط أن اللفظ يجب أن يكون خالياً من ناء التانيث الزائدة، نحو: حمزة، طلحة.

(٢) ليس المراد بالعاقل أن يكون عاقلاً بالفعل، وإنما المراد أنه من جنس عاقل، كالآدميين والملائكة، فيشمل المجنون الذي فقد عقله، والطفل الصغير الذي لم يظهر أثر عقله بعد، وقد يجمع غير العاقل تنزيلاً له منزلة العاقل إذا صدر منه ما يشبه العقل، فيكون جمع مذكر، وقيل ملحق به كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (يوسف: ٤)، وقال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِياً طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا نَارَ غَائِبِينَ﴾ (فصلت: ١١). ينظر: «شرح الرضي» (٤٤٢/٣)، «النحو الوافي» (١٤٠/١).

(٣) في الأصل: فإن الباء، وفي (ب، ج) ما أثبتناه.

(٤) يشعر كلام المؤلف هنا أنه قد سبق لهذا اللفظ ذكر فيما مضى، لكنه لم يذكره من قبل فيتوهم القارئ أن كلامه سقط أو سهو، وعند التبع وجدنا أن هذه الطريقة استخدمها المؤلف في كثير من المواضع فتارة يقول: «وقولنا»، وأخرى يقول: «وقولهم أو قوله»، وكأنها طريقة قديمة كان يستخدمها العلماء فحذا حذوهم.

### ما جمع بألف وتاء:

وألف وتاء<sup>(١)</sup> عطف على نون مفتوحة، أي: ومن الصحيح ما لحق آخره ألف وتاء، وإن كان اسم مذكر<sup>(٢)</sup> غير ذلك الذي جمع الشروط، ولم يسمع تكسيره جامدًا نحو: حمامات، أو مشتقًا نحو: مرفوعات في مرفوع، أو اسم مؤنث مطلقًا.

(١) ذكر كثير من النحاة، ولاسيما الأقدمين تسمية هذا الجمع بـ «الجمع بألف وتاء مزيدين» احترازًا من نحو «أبيات»، فالألف زائدة والتاء أصلية، ومن نحو «قضاة» فتاؤه مزيدة وألفه متقلبة عن أصل، وقد تابعهم هنا المؤلف.

ينظر: «أوضح المسالك» لابن هشام (٥٠/١) دار إحياء التراث العربي - بيروت، «معجم السهوامع» للسيوطي (٧٧/١)، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) اشترط النحاة لجمع المؤنث السالم ستة شروط، وهي:

١ - كل ما كان منته ببناء زائدة سواء أكان علمًا مؤنثًا لفظًا أو معنى، وسواء أكانت التاء للتانيث، مثل: فاطمة، عطية، أو للعوض عن حرف أصلي، نحو: ثبة، وعده، وقد تكون التاء للمبالغة، مثل: علامة، علامات.

٢ - ما آخره ألف التانيث المقصورة أو الممدودة علمًا أم غير علم مؤنث، أم لمذكر مثل «سعدى»، و«فضلى»، و«دنيا» إذا كانت علمًا للمذكر وزهراء، وحسنة، وزكريا.

٣ - كل علم مؤنث حقيقي عاقل أو غير عاقل على الأصح، مثل: زينب، ليون، علم على ناقة.

٤ - مصغر المذكر الذي لا يعقل، مثل: نهيرات، جبيلات - تصغير نهر، وجبل -.

٥ - وصف المذكر غير العاقل، مثل: هذه بساتين جميلات زرتها أيامًا معدودات.

٦ - كل خماسي لم يسمع له عن العرب جمع تكسير، مثل: سرادقات، حمامات، اصطبلات، وما عدا ذلك فمقصود على السماع، وقد جمعها بعضهم بقوله:

وقسه في ذي التاء ونحو ذكري	ودرهم مصفر وصحراء
وزينب، ووصف غير العاقل	وغبيرذا مسلم للناقل

- وقد ترك السادس وهو الخماسي الذي لم يسمع له جمع تكسير.

- ينظر: «شرح الكافية الشافية» (١/٢٠٠) ط: دار المأمون للتراث، «شرح التصريح» (٢/٥١٣)،

«النحو الوافي» (١/١٦٨).

أي: سواء كان جامداً، نحو: هندات، أو مشتقاً نحو: مسلمات إلا<sup>(١)</sup> صفة مجردة عن التاء نحو حائض، وطالق، إذا أريد بهما مجرد النسبة إلى الحيض والطلاق، كما في تامر ولابن<sup>(٢)</sup>، نسبة إلى التمر واللبن، فلا يلحق جمعهما التاء اتباعاً للمفرد، فإذا لحقت المفرد التاء، نحو: حائضة لحقت الجمع، لأن الصفة حيثئذ<sup>(٣)</sup> تكون بمعنى الحدوث أو صفة غير مصحح مذكرها، وهي الثلاث اللواتي<sup>(٤)</sup> منع جمع مذكرهن بالألف والنون كما تقدم<sup>(٥)</sup>.

### الجمع المكسر:

وثانیهما - مكسر إن لم يلحقه ذلك الذي لحق الصحيح، المذكر والمؤنث وإنما سمي مكسراً، لتغيير هيئة مفرده، بخلاف مفرد الصحيح، فإن هيئته سالمة.

### ثالثاً - الاسم المفرد:

والثالث هو ما أشير إليه بقوله<sup>(٦)</sup>: «والإلا»، أي: إن لم<sup>(٧)</sup> تلحقه علامة المثني ولا دل على أكثر من اثنين بحروف المفرد، فهو مفرد، والمفرد قسمان أحدهما مؤنث، إن لحق آخره ألف ممدودة، نحو: حمراء، ونفساء، وكبرياء<sup>(٨)</sup>، أو مقصورة<sup>(٩)</sup> نحو: حبلی، لغير إلحاق يحترز من ألف، نحو: أرطى ومعزى،

(١) الكلام هنا فيه انقطاع، والتقدير: إلا إن كان صفة.

(٢) في (ب) لابن وتامر.

(٣) في الأصل وفي (ج) (ح) ولعله رمز أو مختصر لكلمة (حيثئذ)، وقد جاءت في (ب).

(٤) في (ب) التي. (٥) ينظر: باب «جمع المذكر السالم».

(٦) لم يوضح المؤلف من هو، وقد تكرر مثل هذا في كلامه، وليس له ذكر متقدم.

(٧) في الأصل: وإلا أي: لم وما أثبتناه موجود في (ب، ج).

(٨) في الأصل: كبرى، وما أثبتناه من (ب، ج) هو الصحيح.

(٩) المقصور: ما كان آخره ألف لازمة، وسمي مقصوراً لأنه ضد الممدود، أو لأنه محبوس عن الحركات.

فإنهما للإلحاق<sup>(١)</sup> بجعفر ودرهم، أو تاء لحقت في آخره، نحو فاطمة ومسلمة، أو آخر ما نسب إليه من فعل أو مشتق، نحو: انكسرت القدر<sup>(٢)</sup>، أو القدر منكسرة<sup>(٣)</sup>، ولحوقها ما نسب إليه يكون جوازاً، أي غير متحتم<sup>(٤)</sup>، بل إن شاء المتكلم ألحقها وإن شاء حذفها في المنسوب إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي والذي لا ذكر له من جنسه في الحيوان، مثل: الظلمة<sup>(٥)</sup>، والقدر، ومنه: أي: وفي المؤنث غير الحقيقي الجمع، لأنه بمعنى الجماعة والأمة والعصبة المشتملة على تاء التأنيث غير المذكر السالم، أما هو فإن سلامة مفرده من التغيير أبقت على جمعه صفة التذكير، ويلحق التاء جوازاً أيضاً في المنسوب إلى مضممر جمع غيره، أي: غير المذكر السالم نحو: الرجال فعلت، وإن شئت فعلوا، والنساء، والأيام فعلت، وإن شئت فعلن، وتلحق التاء وجوباً في المنسوب إلى ما عداهما، وهو المنسوب إلى ظاهر المؤنث الحقيقي، ومضمرة ومضممر غير الحقيقي، سواء مضممر الجمع.

وثانيهما - ما أشار إليه بقوله: ألا يكون مفرداً مؤنثاً فمذكر، أي: مفرد مذكر ولو كان اسماً للجمع نحو: ركب<sup>(٦)</sup> ونساء.

- (١) الإلحاق: يكون في الاسم والفعل، ومعناه: أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة، مثل: كلمة أخرى، في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، ينظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (١/٥٢-٥٩).
- (٢) القدر: ومثلها النار، والشمس، والعين وغيرها من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي، ولهذا فإنها لا تجمع جمع مؤنث سالم، وذلك لخفاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقي، ولا ظاهر العلامة، وإنما هو مسموع عن العرب، انظر «شرح الرضي» (٣/٤٥٦).
- (٣) في (ج) منكسر.
- (٤) أي: غير واجب.
- (٥) الظلمة: من المؤنث الذي لا يعقل، فلذلك تجمع على الظلمات.
- (٦) ركب: اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، ينظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (٢/٢٠٢)، «شرح الرضي» (٣/٤٣٤-٤٣٥).

## فصل

## ما لا يتبع آخر لفظه حال معناه

أولاً - أسماء الاستفهام:

يشتمل على بيان ما لا يتبع حال آخر لفظه حال معناه في الاختلاف للمانع الذي أشير إليه في رسم العلم، لا يختلف حال آخر الحرف، لأن اختلاف حال اللفظ إنما يكون تبعاً لاختلاف حال ما فيه من معنى تبيهاً بتغيير<sup>(١)</sup> حال المحل على تغير حال الحال، والحرف ليس محللاً لمعناه، حتى يتغير<sup>(٢)</sup> المحل بتغيير الحال، ولا يتغير أيضاً حال ما تضمنه من الأسماء بأن وقع الحرف في ضمن معناه: أي: في جانب معناه كأسماء الاستفهام نحو: «من، وما، وأين، وأنى، ومتى، وأيان، وكم»، ونحوها ممن تضمن همزة الاستفهام التي معناها كون ما بعدها مستولاً عنه.

ثانياً - أسماء الشرط:

وأسماء الشرط نحو: «مهما»، و«إذا»، و«حيثما»، و«إذما»، و«كيفما»، وأسماء الاستفهام تكون شروطاً أيضاً<sup>(٣)</sup> لتضمن الجميع (إن) الشرطية التي معناها

(١) في (ج) بتغيير.

(٢) في الأصل، وفي (ب) حتى يتعين.

(٣) أراد المصنف القول - والله أعلم - بأن هذه الأسماء - الاستفهام والشرط - قامت مقام الحروف، فعملت عملها، وكلها مبنية لقيامها مقامها، والسبب في إقامة هذه الأسماء مقام الحروف، توسعاً في الكلام، لأنه لكل واحد منها موضع يختص به، ف«من» مثلاً سؤال عن يعقل، و«ما» سؤال عما لا يعقل، و«أين وأنى» سؤال عن المكان، «متى وأيان» سؤال عن الزمان، «كم» سؤال عن العدد، و«كيف» سؤال عن الحال، وهكذا أيضاً أسماء الشرط قامت مقام «إن» الشرطية، وكذلك أقاموا هذه الكلمات مقام الحروف مع أن العرب دائماً يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم، للمبالغة =

كون ما بعدها متوقفاً حصوله على حصول ما قبلها، فبذلك كانت كالحرف أو ناسبه<sup>(١)</sup>، أي: شابه الحرف في تعيين معناه بغيره، وهو الماضي، وقد عرفت كون معناه نسبة لا تتحصل إلا بذكر المنسوب إليه.

### ثالثاً - المضمرات:

والمضمرات<sup>(٢)</sup>: الكلمات الدالة على متكلم مخصوص أو مخاطب أو غائب كذلك، لعدم لدالاتها على المخصوص إلا بانضمام حضوره حساً، كما في المتكلم والمخاطب أو ذهنًا ولفظًا، كما في الغائب.

وهي متصلة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ومنفصلة مرفوعة ومنصوبة فقط.

فالمرفوعة المتصلة<sup>(٣)</sup>، إنما يتصل بالفعل، وهي إما لفظ «نا» للمتكلم مثني أو جمعاً، مذكرين أو مؤنثين<sup>(٤)</sup>، أو «تاء» مضمومة للمتكلم مفرداً مذكراً أو مؤنثاً<sup>(٥)</sup>

= في طلب الإيجاز والاختصار، لأن هذه الكلمات تشتمل على الجنس الذي يدل عليه، فمثلاً «من» تشتمل على جميع من يعقل بخلاف الهمزة أو حرف الاستفهام، و«أين» تشتمل على جميع الأماكن، و«متى» على جميع الأزمنة، وهكذا، فلما كانت فيها فائدة ليست في الهمزة أقاموها مقام الحروف. ينظر: «أسرار العربية» (ص ٣٨٥).

(١) نلاحظ هنا هذا التعبير الغريب الذي أخذ الكتاب نصيباً ضخماً من اسمه.

(٢) فائدة وضع المضمرات موضع الأسماء الصريحة لرفع الالتباس، فمثلاً: «أنا، أنت»، لا يصلحان إلا لمعنيين، ومثلهما ضمير الغائب، وكذلك وضعها نوع من الإيجاز لأننا نستغني بالحرف الواحد عن الاسم، مثل «التاء» من فعلت، حيث صار هذا الحرف كجزء من الاسم، بينما الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فلو قلت: سعيد فعل سعيد، فربما توهم أنه سعيد غير الأول، ومن هنا فلا يزال هذا الالتباس في الاسم إلا الصفات، كقولك: مررت بسعيد الطويل وسعيد القصير.

ينظر: مزيداً من هذا البحث النفيس في «شرح المفصل» (٣/٨٤-٩٠)، «شرح الرضي» (٦/٣).

(٣) بدأ المصنف بالضمائر المتصلة المرفوعة، وذلك لأن المرفوع مقدم على غيره من أنواع الضمائر، والمتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر.

(٥) نحو: ضربتُ ومشيئُ.

(٤) نحو: ضربنا، ومشيئنا.

أو مفتوحة لمذكر المخاطب<sup>(١١)</sup>، ومكسورة المؤنثة وملحوقة بما لثناهما<sup>(١٢)</sup> وميم<sup>(١٣)</sup> لجمع المذكر<sup>(١٤)</sup>، وبنون لجمع المؤنث في الماضي<sup>(١٥)</sup>، أو ألف لثنى الغائب مذكراً أو مؤنثاً في ماضي ومضارع<sup>(١٦)</sup>. ولثنى المخاطب في المضارع<sup>(١٧)</sup> أو واو فيهما لجمع المذكر الغائب<sup>(١٨)</sup>، وفي المضارع لجمع المذكر المخاطب<sup>(١٩)</sup>، أو نون فيهما لجمع المؤنث<sup>(٢٠)</sup>، أو «يا»<sup>(٢١)</sup> في المضارع للمخاطبة<sup>(٢٢)</sup>.

والمنصوبة تتصل بالفعل والحروف<sup>(٢٣)</sup> المشبهة به<sup>(٢٤)</sup>، وهي إما «ياء» تحتانية للمتكلم مفرداً مذكراً أو مؤنثاً، أو تاء له<sup>(٢٥)</sup> مثنى، أو جمعاً كذلك، أو كاف مفتوحة لمذكر المخاطب المفرد، ومكسورة لمؤنثة وملحوقة للبقاقي بما تقدم، أو «ها» للغائب مشبعة بواو<sup>(٢٦)</sup> لمفرد المذكر وبألف لمفرد المؤنث<sup>(٢٧)</sup> وملحوقة للبقاقي بما تقدم.

(١) نحو: ضربت ومشيت.

(٢) نحو: ضربت، ومشيت، وضربتما، ومشيتما.

(٣) في الأصل: وميم الجمع المذكر، وبنون الجمع المؤنث في الماضي أو ألف لثنى الغائب.

(٤) نحو: ضربتم، ومشيتم.

(٥) نحو: ضربين ومشين.

(٦) نحو: ضربا وضربان.

(٧) نحو: تضربان.

(٨) نحو: ضربوا، يضربون.

(٩) نحو: تضربون.

(١٠) نحو: يضربين.

(١١) نحو: ضربت ومشيت.

(١٢) نحو: ضربت ومشيت.

(١٣) نحو: ضربت ومشيت.

(١٤) نحو: ضربت ومشيت.

(١٥) نحو: ضربت ومشيت.

(١٦) نحو: ضربت ومشيت.

(١٧) نحو: ضربت ومشيت.

(١٨) نحو: ضربت ومشيت.

(١٩) نحو: ضربت ومشيت.

(٢٠) نحو: ضربت ومشيت.

(٢١) نحو: ضربت ومشيت.

(٢٢) نحو: ضربت ومشيت.

(٢٣) نحو: ضربت ومشيت.

(٢٤) نحو: ضربت ومشيت.

(٢٥) نحو: ضربت ومشيت.

(٢٦) نحو: ضربت ومشيت.

(٢٧) نحو: ضربت ومشيت.

(٢٨) نحو: ضربت ومشيت.

(٢٩) نحو: ضربت ومشيت.

(٣٠) نحو: ضربت ومشيت.

(٣١) نحو: ضربت ومشيت.

(٣٢) نحو: ضربت ومشيت.

(٣٣) نحو: ضربت ومشيت.

(٣٤) نحو: ضربت ومشيت.

(٣٥) نحو: ضربت ومشيت.

(٣٦) نحو: ضربت ومشيت.

(٣٧) نحو: ضربت ومشيت.

(٣٨) نحو: ضربت ومشيت.

(٣٩) نحو: ضربت ومشيت.

(٤٠) نحو: ضربت ومشيت.

(٤١) نحو: ضربت ومشيت.

(٤٢) نحو: ضربت ومشيت.

(٤٣) نحو: ضربت ومشيت.

(٤٤) نحو: ضربت ومشيت.

(٤٥) نحو: ضربت ومشيت.

(٤٦) نحو: ضربت ومشيت.

(٤٧) نحو: ضربت ومشيت.

(٤٨) نحو: ضربت ومشيت.

(٤٩) نحو: ضربت ومشيت.

(٥٠) نحو: ضربت ومشيت.

(٥١) نحو: ضربت ومشيت.

(٥٢) نحو: ضربت ومشيت.

(٥٣) نحو: ضربت ومشيت.

(٥٤) نحو: ضربت ومشيت.

(٥٥) نحو: ضربت ومشيت.

(٥٦) نحو: ضربت ومشيت.

(٥٧) نحو: ضربت ومشيت.

(٥٨) نحو: ضربت ومشيت.

(٥٩) نحو: ضربت ومشيت.

(٦٠) نحو: ضربت ومشيت.

(٦١) نحو: ضربت ومشيت.

(٦٢) نحو: ضربت ومشيت.

(٦٣) نحو: ضربت ومشيت.

(٦٤) نحو: ضربت ومشيت.

(٦٥) نحو: ضربت ومشيت.

(٦٦) نحو: ضربت ومشيت.

(٦٧) نحو: ضربت ومشيت.

(٦٨) نحو: ضربت ومشيت.

(٦٩) نحو: ضربت ومشيت.

(٧٠) نحو: ضربت ومشيت.

(٧١) نحو: ضربت ومشيت.

(٧٢) نحو: ضربت ومشيت.

(٧٣) نحو: ضربت ومشيت.

(٧٤) نحو: ضربت ومشيت.

(٧٥) نحو: ضربت ومشيت.

(٧٦) نحو: ضربت ومشيت.

(٧٧) نحو: ضربت ومشيت.

(٧٨) نحو: ضربت ومشيت.

(٧٩) نحو: ضربت ومشيت.

(٨٠) نحو: ضربت ومشيت.

(٨١) نحو: ضربت ومشيت.

(٨٢) نحو: ضربت ومشيت.

(٨٣) نحو: ضربت ومشيت.

(٨٤) نحو: ضربت ومشيت.

(٨٥) نحو: ضربت ومشيت.

(٨٦) نحو: ضربت ومشيت.

(٨٧) نحو: ضربت ومشيت.

(٨٨) نحو: ضربت ومشيت.

(٨٩) نحو: ضربت ومشيت.

(٩٠) نحو: ضربت ومشيت.

(٩١) نحو: ضربت ومشيت.

(٩٢) نحو: ضربت ومشيت.

(٩٣) نحو: ضربت ومشيت.

(٩٤) نحو: ضربت ومشيت.

(٩٥) نحو: ضربت ومشيت.

(٩٦) نحو: ضربت ومشيت.

(٩٧) نحو: ضربت ومشيت.

(٩٨) نحو: ضربت ومشيت.

(٩٩) نحو: ضربت ومشيت.

(١٠٠) نحو: ضربت ومشيت.

والمجرورة بإضافة اسم إليها، أو بحرف جر كما في المنصوبة<sup>(١)</sup>، والمنفصلة المرفوعة لفظ «نحن» لثنى المتكلم وجمعه<sup>(٢)</sup>، ولفظ «أن» ملحوقه بألف مفردة<sup>(٣)</sup>، وبتاء فوقانية، كالكاف في الحركة واللواحق للمخاطب، ولفظ «الهاء» وملحقة بما تقدم فيها للغائب، والمنفصلة المنصوبة لفظ: «إيأ» ملحوقه بلفظ المتصلة في أقسامها ولواحقها وحركاتها.

ثم المرفوع المتصل قد لا يظهر كما في الماضي للغائب والغائبة المفردين، وفي المضارع للمتكلم مطلقاً، والمخاطب والغائب والغائبة مفردات، فيقولون: هو مستر لا محذوف.

ثم ضمير المتكلم والمخاطب والغائب إذا<sup>(٤)</sup> اجتمعت متصلة نحو قولك لمخاطبك: «الدرهم أعطيتكه» وجب تقديم المرفوع، ثم الأعراف منها<sup>(٥)</sup>، ثم الانفصال لا يجوز إلا عند تعذر الاتصال<sup>(٦)</sup> إما بكون الضمير مبتدأ أو خبراً من نوعين أو بحذف ما حقه أن يتصل به أو لحائل بينه وبينه ينتقض بإزالته غرض مقصود أو لتقدمه عليه<sup>(٧)</sup>.

(١) نحو: كتبي فيها فوائد.

(٢) في الأصل وجمعه، وفي (ب، ج) ما أثبتناه في النص، وهو الصحيح لأنه يدل عليه السياق، تقول: «نحن المسلمون الأعزاء، ونحن الرجال الشرفاء»، فتدخل على الجمع، المذكر السالم، والتكسير.

(٣) في الأصل: المفرد به. (٤) في (ب، ج) إن.

(٥) أي الأخص، فإن كلاً من ضميري المتكلم والمخاطب، أخص من ضمير الغائب.

(٦) قال ابن مالك: وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأسى أن يجيء المتصل

لأن الغرض من وضع الضمير الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه إلا لضرورة كما ذكر المصنف، ينظر: «شرح الرضي» (٣/٢٩-٤٢)، «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (١/٢٣٠)، «شرح الأشموني» (١/٩١).

(٧) العلة من المتصل الاختصار كما سبق، وثمة أمر آخر، وهو أن المتصل كالجزم من الكلمة، ويكون الشيء كجزء الكلمة أفضل من انفصاله عنها، ينظر: «شرح الكافية» لابن مالك (١/١٣٣).

## رابعاً - أسماء الإشارة:

وأسماء الإشارة، وهي الأسماء الدالة على كون ما قصد بها شاهداً، وهذا هو الأصل في موضوعها.

وأما استعمالها في الأمور المعقولة، فمن وضع الظاهر موضع المضمرة، كما في (علم المعاني)، فاحتاجت في دلالتها على م.

أقصد بها إلى حضوره حساً، أو ذهنياً، كالمضمرات، وهي: ذا للمفرد المذكر، و«تا» للمفرد المؤنث، ولثناهما زيادة علامة التثنية عليهما<sup>(١)</sup>، ولمفرد المؤنث صيغ أخرى: «تي»، و«ته»، و«تهبي»، و«ذي»، و«ذه»، و«ذهي»، إلا أن الأصل هي الأولى التي يلحقها علامة التثنية، ولجمعهما أولى بالمد والقصر<sup>(٢)</sup>.

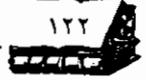
وأما «ثم» و«هنا»، و«هنا» فللإشارة<sup>(٣)</sup> إلى المكان خاصة، وقد يتقدم كلاً منها حرف التثنية، يلحقه حرف الخطاب<sup>(٤)</sup>، على حسب ما تقدم في المتصل المنصوب.

(١) أي: ذا، تا، فإن مثنيهما «ذان» و«ذين»، و«تان وتين».

(٢) يلاحظ هنا اضطراب في كلام المؤلف، حيث أدخل كلاماً بين جمل مما يجعل القارئ يتيه في هذا الخلط؛ فالجملة الأخيرة تابعة لقوله: «ولثناهما زيادة علامة التثنية عليهما»، ولجمعهما «اولاء» بالمد والقصر، مثل: أولى، وقد أخذ المؤلف مضمون هذا الكلام من ابن الحاجب و«شرح الرضي» ينظر: (٧٨-٧٤/٣).

(٣) أسماء الإشارة كلها صالحة لكل مشار إليه مكاناً كان أو غير مكان، بينما «ثم»، و«هنا»، و«هنا» مختصة للمكان فقط، وقد أخطأ المؤلف حين جعل «ثم» مثل: «هنا»، و«هنا» يتقدم كلا منها حرف تنيه، فلا يتقدم «ثم» حرف تنيه، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب، وإنما الهاء قد تلحق «هنا»، و«هنا»، فنقول: ها هنا، ها هنا، قال تعالى: ﴿إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ (البقرة: ٢٤)، ويدخل عليهما كاف الخطاب، فنقول: هناك، ينظر: «شرح ابن عيش» (١٣٨/٣)، «شرح الرضي» (٢٣١/٢)، «معني اللبيب» (١٦٢/١)، و«شرح ابن عقيل» (١٣٤/١) ط: دار الاتحاد العربي.

(٤) لعل العبارة المستقيمة «وقد يتقدم كلاً منهما حرف التنيه، ويلحقهما حرف الخطاب».



### خامساً - الموصولات:

والموصولات<sup>(١)</sup> وهي ما لا يكون جزءاً من الكلام<sup>(٢)</sup> إلا بضم جملة خبرية، أو ما في حكمها إليه<sup>(٣)</sup>، فلا فرق بينهما وبين الحرف<sup>(٤)</sup> والفعل<sup>(٥)</sup> إلا أن معنى ما ضم إليه فيها<sup>(٦)</sup>، ومعناها فيما ضما إليه، ويجب في الجملة التي ضمت إلى الموصول ضمير يربط الجملة به، وقد يحذف إذا كان فضلة، وهي: «الذي، والتي، واللذان، واللذان، والأولى<sup>(٧)</sup>، والذين، واللاتي، واللاتي، واللواتي، ومن، وما، وأي، وأيه».

(١) اعلم أن الموصولات سميت بهذا الاسم، لأنها تستقر إلى صلوات توضحها وتبينها؛ لأنها لم تفهم معانيها بأنفسها، فلو ذكرت من غير صلة، لم تفهم معناها، حتى تضم إلى شيء بعدها، فإذا قلت: الذي انطلق أخوه، والتي ذهب عمها، وكذلك ساثرها، لا تفهم منها شيئاً حتى تضم صلتها وهو الفعل كما ذكر.

(٢) في (ب) للكلام.

(٣) يجب أن تكون الصلة للموصول جملة خبرية أو ما في حكمها، كما ذكر المؤلف، لأن مضمون الصلة حكم معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، بينما الجمل الإنشائية والطلبية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها، ولذا يجب أن تكون الصلة خبرية لا إنشائية لهذا التعليل، وجوز بعض النحويين الإنشائية والطلبية بشروط يطول ذكرها هنا. ينظر: «شرح الكفاية للرضي» (٣/٩١)، «مع الهوامع» (١/٢٩٤-٢٩٥).

(٤) في (ج) الفعل والحرف.

(٥) قول المؤلف: لا فرق بينها - أي الموصولات - وبين الحرف والفعل بمعنى أنه أشبه الحرف والفعل بأن كلا منهما لا يفيد بنفسه ولا بد من كلام بعده، فصار الموصول كالحرف أو الفعل الذي لا يدل على معنى في نفسه وإنما معناه في غيره.

(٦) أي: في الأسماء الموصولة التي تعتورها المعاني كالفاعلية والمفعولية.. أما جملة الصلة لا محل لها من الإعراب.

(٧) ومُقال لها: «الألى» وهي بمعنى الذين، وقد تأتي للعاقل ولغيره. ينظر: «شرح ابن عقيل» (١/١٤٢).

و«ذو»<sup>(١)</sup>: بمعنى الذي، و«ذا» بعد «ما» الاستفهامية<sup>(٢)</sup>، و«الألف واللام» الداخلان على اسم فاعل أو مفعول نائبين عن فعليهما<sup>(٣)</sup>.

### سادساً - أسماء الكنايات:

\* وبعض الكنايات<sup>(٤)</sup>، وهي ما وضع لمقدار أو حدث مبهمين: **فالأول** - كم وكذا<sup>(٥)</sup>، وتكون «كم» استفهامية، وقد دخلت في أسماء الاستفهام، فلهذا قال: «وبعض الكنايات»<sup>(٦)</sup>، وخبرية<sup>(٧)</sup> تقع في مواقع التمدح بالكثرة، فمعناها، أعني الكثرة فيما دخلت عليه مثل «رب»، ولا كذلك العدد الصريح، لأنه موضوع للمقدار المخصوص دال عليه بنفسه لا للمقدر بخلاف، «كم» فهي موضوعة للكثرة.

- (١) المقصود بها (ذو) الطائفة التي تأتي بمعنى الذي.
- (٢) أخذ المؤلف بنص ابن الحاجب وشرح الرضي له حيث قال ابن الحاجب «وذو» الطائفة، و«ذا» بعد «ما» الاستفهامية، والألف واللام، ينظر: «شرح الرضي» (٣/٩٨-١٠٨).
- (٣) الألف واللام تكون موصولة بمعنى (الذي) في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول: هذا الضارب زيداً، أي: الذي ضرب زيداً، وهذا المضروب، أي: الذي ضرب أو يضرب، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣/١٣٤)، «شرح ابن عقيل» (١/١٥٨).
- (٤) الكنايات في اللغة: جمع كناية، والكناية في الأصل مصدر كالتاب، ومعناها: الإخفاء، وفي الاصطلاح: أن يعبر عن شيء معين لفظاً أو معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه إما للإبهام أو لشناعة المعبر عنه، أو الفعل القبيح أو التعمية أو الإلغاز، أو إرادة بعض صفات المكني عنه مع الاختصار. ينظر: «شرح الرضي» (٣/٢٣٢)، «المواهب الوافية» (ص ١٠٧).
- (٥) كذا: يكنى بها عن العدد المهم قليله وكثيره.
- (٦) نلاحظ أحياناً أن المصنف ينسب قولاً ما، ويقول: قال، أو قوله، وقد رجعت إلى بعض كتبه وخاصة «المواهب»، عليّ أجد هذا اللفظ، وهو يشرح الكافية فلم أجد، ولعله يتخيل أنه يشرح بعض النصوص، وذلك لكثرة شروحه، فلعله هنا وهم أنه يشرح، فقال مثل هذا القول، أو أنه من قوله، ولكن كمادة بعض العلماء يقول: قوله أو وقال، وهو كلامه.
- (٧) قول المصنف: «وتكون كم استفهامية» بمعنى: أي عدد، وأما الخبرية فهي بمعنى: عدد كثير، وتشترك «كم» الاستفهامية مع الخبرية في ستة أمور:  
١ - كونهما كنيتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار

والثاني - كيت وذيت<sup>(١)</sup>، وعدم إعرابهما لعدم تركيبهما، وأما نحو، قال: كيت وذيت، فمقول القول هو المكنى عنه<sup>(٢)</sup> لا الكناية، وقيل: لأنها لما كني بها عن<sup>(٣)</sup> الجمل كانت مثلها في عدم الإعراب لقيامها مقامها.

- ٢ - كونها مبنيتين على السكون. ٣ - لزوم التصدير.
- ٤ - الاحتياج إلى التمييز. ٥ - جواز حذف التمييز إذا دل عليه دليل.
- ٦ - اتحادهما في وجوه الإعراب من جر ونصب ورفع.
- وتفرقان في خمسة أمور:
- ١ - أن «كم» الاستفهامية تميز بمفرد منصوب نحو «كم بيتاً حفظت؟»، ويجوز جر تمييزها، ب «من» مضمرة جوازاً إن جرت «كم» بحرف، نحو: «بكم ريال اشتريت كتابك؟».
- ٢ - أما «كم» الخبرية فتميز بجرور مفرد، أو مجموع نحو: «كم مصاعب اقتحمتها؟»، و«كم فارس غلبت؟»، والإفراد أكثر وأبلغ.
- ٣ - أن الخبرية تختص بالماضي ك «رَبَّ» - كما ذكر المصنف، فلا يجوز: كم دور لي سألينها، ويجوز: «كم عبداً ستشتريه؟».
- ٤ - أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي جواباً من مخاطبه بخلاف الاستفهامية - أن المتكلم بالخبرية يتوجه إليه التكذيب والتصديق.
- ٥ - أن المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام، تقول: «كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون، ويُقال في الاستفهام: «كم مالك عشرون ألفاً أم ثلاثون؟».
- ينظر: «أوضح المسالك» (٢٢٦/٣)، «معجم النحو» (ص ٢٨٧).
- (١) كيت وذيت: اسمان يكتنن بهما عن الحديث والقصة، ومثلهما «ذيت وذيت» ولا بد من تكريرهما، وهما اسمان مبنيان لثباتهما عن الجمل، تقول: كان من الأمر كيت وكيت، وقالوا: ذيت وذيت، أضف إلى ذلك أن كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام، والجملة من حيث هي لا تستحق إعراباً، ولا بناءً، وقيل: بنيت؛ لأنها كنايات عن الخبر، كما يكتنن عن الاسم المعروف بفلان، وعن العدد، بأن تقول: كذا وكذا، ولم يوضع على الأفراد. ينظر: «المقتضب للميرد» (١٨٣/٣) ط: عالم الكتب، «شرح الرضي» (٢٣٧/٣)، «معجم النحو» (ص ٢٨٩).
- (٢) المكنى عنه: المراد منه معنى اللفظ إن كان لفظاً، قال المتني من البسيط:
- كان فعلة لم تملأ مواكبها      ديار بكر ولم تخلع ولا تهب
- فجاء بكلمة «فعلة» كناية عن موزونها مع اعتبار معناه، وهو «خولة» وقد منع من الصرف ولو لم يقصد العلمية لصرفه.
- (٣) في الاصل: على، ما أثبتناه في المتن من (ب، ج).

## سابعاً - الظروف المقطوعة عن الإضافة:

وبعض الظروف وهي ما لم يتضمن حرف الاستفهام، ولا حرف الشرط كـ «قبل»، و«بعد»، وبقية الجهات الست<sup>(١)</sup>، إذا قطعت عن الإضافة تبنى على الضم، وأجرى<sup>(٢)</sup> مجراها<sup>(٣)</sup> لا غير، و«ليس غير»، و«حسب»،

(١) «قبل، وبعد، وأول»، وأخواتها: إذا حذف المضاف إليه، ونوى معناه دون لفظه تبنى على الضم كقراءة السبعة «لله الأمر من قبل ومن بعد» (الرم: ٤)، وقال الشاعر:

لممرك ما أدري واني لأوجل على أينما تفلسوا المنية أول

- فجاءت كلمة «أول» هنا مبنية على الضم في محل نصب، ولو أعربها لآتى بها الشاعر منصوبة، وسبب البناء: أن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه.

- والجهات الست هي: (تحت، فوق، أمام، قدام، وراء، خلف)، إضافة إلى «أسفل، دون، أول، من عل، ومن علو»، وهذه الظروف من الظروف المسموعة المقطوعة عن الإضافة، لا يُقاس عليها بمعناها، كأن تقول (يمين، شمال، آخر) وغيرها.

- وهذه الظروف كلها مبنية، والسبب في ذلك أنها قليلة التصرف أو عادمته، وعدم التصرف يناسب البناء، إذ معناه عدم التصرف الإعرابي، وقد جوز بعض النحاة أن تعوض هذه الظروف التوين، فتعرب، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

وتحن قـتـلنا الأزـد ازد شـنوءة فما شربوا بعداً على لذة خمراً

وقول الآخر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكساد اغص بالماء الحميم

- الشاهد في اليتين «بعداً» و«قبلاً»، حيث وردت كل من الظرفين منونة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً، وقد رجح الرضي أن هذا الظرف لا فرق بين ما أعرب منها، وما بني، وقال: وهو الحق. ينظر: «شرح الرضي» (٣/٢٥٢/٢٥٤)، و«قطر الندى» (ص ٣٥-٣٦).

(٢) في (ب) ويجري.

(٣) قول المصنف: وأجرى مجراها لا غير، وليس غير، وحسب شبه غير بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذي فيها، كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة، ولإبهام «غير»، لا تعرف بالإضافة، وهي أشد إبهاماً من «مثل»؛ فلهذا لم يُبن «مثل» على الضم، ولا يحذف منها المضاف إليه، إلا مع «لا» النافية للجنس، وليس نحو: اكتب هذا لا غير، وجاءني محمد ليس غير، لكثرة استعمال «غير» بعد «لا» و«ليس»، و«غير» التي بعد «ليس» بمعنى «إلا» فيحذف المستثنى بعد «إلا» التي بعد «ليس».

- والمضاف إليه المحذوف في «ليس غير» هو المستثنى المحذوف في نحو: «أقبل خالد ليس إلا»، فلما حذف منها المضاف إليه، بنيت على الضم لمشابتها للغايات بالإبهام، وأما «حسب» - كما ذكر المصنف - فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال، وبني على الضم تشبيهاً بـ «غير». ينظر: «شرح الرضي» (٣/٢٥٦).

وكـ «حيث»، و«إذا» و«إذ» و«أين»، و«أنتى»، و«متى»، و«مُذًا»، و«مُنذًا»، و«أمس»، و«عوضًا»، و«قطًا»، ونحوها<sup>(١)</sup> مما وضع لنوع نسبة بحيث لا يتم إلا بذكر ما انتسب إليه، فلا فرق بينها وبين الحرف، إلا أن مدلول الحرف وصف لمتعلقه بخلاف معانيها فهي أمور مضافة<sup>(٢)</sup>، والمضاف غير وصف للمضاف إليه، وإن اتصل به ملابسه، فذلك<sup>(٣)</sup> الاتصال الوضعي<sup>(٤)</sup> أشبه الحرف، وقد تقدم شيء من التحقيق عند بيان وضعه.

(١) قوله: «وغيرها»، أي: أيان، وكيف، ولدى، ولدن، والآن، ولأ، ومع.

(٢) لقد جعل المؤلف - فيما يظهر لي - كل هذه الظروف مبنية لعلة واحدة، وهي الاتصال الوضعي، وهو اتصال إضافة يشبه الحرف من حيث كونه مفترقاً لغيره، وكلام المؤلف هذا مخالف لما ذكر النحاة، وهذا الأمر ليس على إطلاقه، وإنما بعضها بنيت لما ذكره المؤلف، والبعض الآخر بني لعلة أخرى، فعلى سبيل المثال: «قط» بنيت لتضمنها لام الاستغراق لزوماً لاستغراقه جميع الماضي، وقيل: لأنها تضمنت معنى «من» الاستغراقية، وقيل: لأنها أشبهت الفعل الماضي لأنها لزمانه، وكذا «حيث»، ومد، ومنذ» ذكر النحاة أنها بُنيت لمشابتها الموصولات في احتياجها إلى الجمل، وقيل إن «منذ» مركبة من «من» إذ» فلما ركبا بني، وهذا قول الكوفيين. ينظر: «شرح الرضي» (٣/٢٥٢-٣١٥)، و«معجم الهوامع» (٢/١٠٢-١٧٤)، و«المواهب» (ص ١١٠).

(٣) في (ب، ج) فبذلك.

(٤) قول المؤلف: فذلك الاتصال الوضعي أشبه الحرف، الوضع أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفين كما في اسمي «جنتنا» وهما التاء و«نا» إذ الأول على حرف، والثاني على حرفين، فشابه الأول الحرف، كحرف الجر «الباء» وشابه الثاني الحرف الثاني، كحرف الجر «عن» إذ أن أصل الحرف أن يكون على حرف أو حرفين، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة حروف فصاعداً، فما كان أقل من ذلك فقد شابه الحرف في وضعه، واستحق البناء، وهذا معنى الوضعي أشبه الحرف.

- ينظر: «أوضح المسالك» (١/٢٢) ط: دار الفكر، «حاشية الصبان» (١/٨٤).

ثامناً - المركبات<sup>(١)</sup>:

وجزاء مركب معناه<sup>(٢)</sup> أي: معنى الحرف جزء معناه، أي: جزء معنى الكل، وليست<sup>(٣)</sup> كذلك إلا تراكيب العدد<sup>(٤)</sup> ونحوه كـ «شذر مذر»<sup>(٥)</sup> مما تضمن الثاني حرفاً، لأن المعنى التركيبي فيها لما كان مفتقراً من حيث هو مجموع معاني أجزائه إليها، سرى الافتقار اللازم<sup>(٦)</sup> للكل إلى أجزائه، لما لم يكن هو غيرها، بخلاف معاني سائر المركبات، فإنها غير مجموع معاني المفردات.

(١) المركبات: ما تألفت من كلمتين ركبنا وجعلنا كلمة واحدة نحو: بعلبك، وأحد عشر، وقيل: كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة.

(٢) في (ب) بدون (معناه). (٣) في (ب) وليس.

(٤) التراكيب العددية: هي نقل الأرقام في اللغة العربية إلى ما يلائمها من اللفظ العربي السليم، والمفرد من هذه التراكيب لا يسمى مركباً، ولكن المركب منها هو الأعداد من أحد عشر فما فوق إلى تسعة عشر ما عدا اثني عشر، فإن جزاء الأول يعرب إعراب المثني، وعشر: بدل من نون المثني، ينظر: «شرح ابن عيش» (٦/١٥-٢٧)، و«شرح الرضي» (٣/٢٢٣).

(٥) «شذر مذر»: قال العلماء: الشذر قطع من الذهب تلفظ من معدنه بلا إذابة، أو خرز يفصل بها النظم، أو هو اللؤلؤ الصغار، الواحدة: لؤلؤة، والمذر: الفاسد، وقيل: شذر من التشذر، أي: التفريق، ومذر: من التبذير، وهو الإسراف، وقد أصبح الكلام مثلاً، يُقال: تفرقوا شذر مذر، يطلق على كل من كان مجتمعاً على أمر فاختلّفوا تفرقوا، وقد استعمل هذا اللفظ كـ «خمس عشر»، نحو: تفرقوا شذر بقر، وشذر مذر، قال ابن مالك: تفرقوا شذر مذر، وشذر مذر، أي: متشذرين متبذرين، وميم (مذر) بدل من باء. ينظر: «شرح الرضي» (٣/٢٨٨)، «شرح الكافية الشافية» (٣/١٦٩٧) ط: دار المأمون، و«القاموس المحيط» مادة (شذر) (مذر) (٢/٥٩-١٣٧).

(٦) الافتقار اللازم: معناه الافتقار المؤصل، أي: اللازم كالحرف كما في إذ، وإذا، وحيث، والموصولات الاسمية، فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة، فأشبهت الحرف في ملازمته الافتقار فبنيت، وهناك افتقار آخر، ولكنه افتقار غير مؤصل، أي: غير لازم، وذلك ما افتقر إلى «مفرد» كـ «سبحان» أو إلى جملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليه، والمضاف من حيث هو مفتقر إلى المضاف إليه، مثل قوله تعالى: «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ» (الثلاثه: ١١٩) ف «يوم» غير مبني، لأنه افتقار عارض بدليل أنك لو قلت: «هذا يوم مبارك» فيوم غير مفتقر إليها، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة، فإنها مفتقرة إليها، لكن هذا الافتقار غير مؤصل، لأنه ليس لذات النكرة، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صيغته، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار. ينظر: «حاشية الحضري» (١/٢٧-٢٩) ط: دار التعاون للنشر والتوزيع، و«حاشية الصبان» (١/٨٩-٩٠).

وأيضاً المركبات الإسنادية الإضافية، قد<sup>(١)</sup> ثبت لها قبل العلمية حالة إعراب أو بناء والنقل إلى العلمية يستلزم بقاء المنقول على حاله، إذ العلمية لا توجب تغييراً<sup>(٢)</sup>.

وأما نحو: بعلبك، فالحق أن حركة الأول ليست بحركة بناء اصطلاحية، أعني: ما يكون على آخر الكلمة بل هو حركة بنية كحركة راء (عَضْرَفُوط)<sup>(٣)</sup>، إذ لم يسبق له تركيب معتبر معه الانفكاك بين جزئيه، كما في تركيب الإضافة والإسناد<sup>(٤)</sup>، بل هو وسط ليس بمحلل لإعراب، ولا بناء اصطلاحية.

وأما الجزء الثاني فينبغي بقاؤه على ما كان عليه ف «ويه» في سيبويه، مسبني، «وبك» في بعلبك، معرب إن ثبت له معنى إفرادي، وما جاء من إعراب الأول، إعراب المضاف، والثاني إعراب المضاف إليه، فللتشابه الصوري بين تركيب المزج، و تركيب الإضافة، استحقاقاً نصب على التعليل، أي: لا يتغير ما ذكر لأجل الاستحقاق ما لا يستقل بالمعنى المقصود، لأن العناية إنما تليق بما له استقلال بنفسه.

(١) في الأصل: فقد، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٢) في الأصل: إذا العلمية لا يوجب، والصحيح ما أثبتناه من (ب، ج).

(٣) عَضْرَفُوط: دوية بيضاء ناعمة، وقيل: ذكر العطاء، ينظر: «شافية ابن الحاجب» (٢٩/١)، و«الممتع في التصريف» لابن عصفور (١٦٥/١)، دار المعرفة - بيروت.

(٤) المركب الإضافي: يعرب صدره وهو الجزء الأول المضاف، وأما جزؤه الثاني فمضاف إليه ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف وعدمه، مثل: نور الدين - عبد الله .

والمركب الإسنادي: مثل: جاد الحق، تأبط شراً، وحكمه أن يبقى على حاله قبل العلمية، ويمكن على حالته الأصلية، وتقدر على آخره حركات الإعراب، وقد نهج المؤلف في هذا التقسيم نهج النحاة، ينظر: «شرح ابن يعيش» (١١٢-١١١/٤)، «شرح الرضي» (١٣٧/١).

وأما ما هو كالجُزء من الكلمة، فبمعزل عن أن تعتبر له أحوال مختلفة، وهذه الذي لا يختلف حال آخرها، تسمى المبنيات، لأنها استقرت على حالة واحدة، كالبناء الذي لا يتغير من حاله<sup>(١)</sup>، (ولا الاسم عطف على قوله: «الحرف»<sup>(٢)</sup>)، أي: ولا يختلف حال آخر الاسم الذي قياسه الإعراب، بأن لا يكون من تلك المبنيات وآخره ألف، مفردة عن همزة بعدها، نحو: عصا، وحبل، أو آخره، «ياء» متكلم مفرد<sup>(٣)</sup>، نحو: غلامي، أو جمعاً مكسراً، نحو: ثيابي، مطلقاً، أي: لا يتغير رفعاً ولا نصباً ولا جرّاً، أو آخره «ياء» أصلية بعد كسرة نحو: القاضي، والمشتري، وقاض، ومشتر، فإنهم استثقلوا إعرابه رفعاً وجرّاً، فحذفوا الضمة والكسرة، فسكنت «الياء» في المعرف، واجتمعت «الياء»، و«التنوين»، ساكنين في المنكر فحذفت «الياء» لالتقاء الساكنين<sup>(٤)</sup>.

أو هو جمع مذكر سالم مضاف إلى «ياء المتكلم» فإنهم استثقلوا إعرابه رفعاً نحو مكرمي<sup>(٥)</sup>، لأن نون الجمع تحذف للإضافة، فيجتمع «الواو» التي<sup>(٦)</sup> هي علامة الرفع فيه، و«ياء المتكلم»، والأولى منها ساكنة فتقلب «الواو» «ياء» وتدغم في «الياء».

(١) في الأصل: عن حاله، وفي (ب) حاله، وما أثبتناه من (ج).

(٢) يظن القارئ أن الكلام مبتور لعدم اتصاله بما قبله، وهذا من إغراب المؤلف.

(٣) في (ب) يا مفرداً أو يا متكلم.

(٤) في (ب) للالتقاء الساكنين.

(٥) الأصل في كلمة «مكرمي» مكروني، حذفت النون للإضافة، فصارت الكلمة «مكروني»، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت أحدهما بالكون، فقلبت «الواو» ياء، وأدغمت في الياء، فصارت الكلمة «مكرومي» بضم الميم، ثم تحركت الميم بالكسرة لتناسب الياء، لأن الكسرة تناسب الياء كما أن الضمة تناسب الواو، والفتحة تناسب الألف، فصارت الكلمة «مكرومي» ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٣٦/١) المكتب الإسلامي - بيروت، و«إعراب شواهد القطر» للخوام، (ص ٢٣) - عالم الكتب.

(٦) في الأصل: الذي، وما أثبتناه من (ب، ج).

## حكم الفعل الذي آخره نون توكيد:

ولاً<sup>(١)</sup> الفعل الذي آخره نون توكيد، لأن ما قبلها يلزم مع ضمير المذكورين الضم، ومع المخاطبة الكسرة، ومع غيرهما<sup>(٢)</sup> الفتح أو نون<sup>(٣)</sup> جمع؛ لأن ما قبلها يلزم السكون.

(١) لعله يريد (ولام) الفعل.

(٢) في الأصل: «غيرها».

(٣) في الأصل وفي (ج) أو نون.

- اتفرد المصنف بإعراب المضارع الذي لحقته نون التوكيد، واتصلت به اتصالاً مباشراً، وقد علل ذلك بقوله: «إنه يلزم مع ضمير المذكورين الضم، ومع المخاطبة الكسر، ومع غيرها الفتح أو نون جمع؛ لأن ما قبلها يلزم السكون». وبعد الرجوع إلى المصادر والمراجع تبين أن ما ذهب إليه المصنف قول ضعيف، قال به بعض النحاة ونقله الرضي، حيث قال: «وقال بعضهم: جميع ما اتصل به النونات - أي النسوة الثقيلة والخفيفة - من المضارع باق على إعرابه، كما أن الاسم معرب، لكن لما اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتنب قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعراب مقدراً كما في نحو: غلامي على مذهب المصنف - يقصد ابن الحاجب - مع أن بعض النحاة يذهبون إلى أنه مبني».

- والذي عليه النحاة أن الفعل المضارع إذا اتصل به نون التوكيد فإنه مبني، وقد علل النحاة بناءه بأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب المضارع لمشابهة الاسم في الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء وغيرها.

- فلما دخلت عليه نون التوكيد بنوعها أكدت معنى الفعلية، ومكته فرجع إلى أصله، وهو البناء، فقلب جانب الفعل، وبعُد من الاسم، فعاد إلى أصله وهذا مثله مثل الاسم الذي لا ينصرف، إنما منع من الصرف لشبه الفعل، فلما دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف بعُد من الفعل، وتمكنت فيه الاسمية فعاد إلى أصله من دخول الجر والتنوين اللذين كانا له في الأصل.

- وذهب بعض النحاة إلى أن سبب بناء المضارع «التركيب» وخروجه من التمكن، وحين أسند إلى المضارع ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة منعت التركيب وفصلت بين المضارع والتوكيد، فأعرب لفظاً أو تقديراً.

- ينظر: «شرح ابن يعيش» (١٠/٧)، «شرح الرضي» (١٧/٣)، «الإنصاف» (٦٥٢/٢)، «سر صناعة الإعراب» (٧٤٤/٢) ط: دار القلم - دمشق، «شذور الذهب» (ص ٧٢)، «شرح الأشموني» (٤٧/١)، «شرح التصريح» (٥٢/١)، «الكواكب الدرية» (٥١/١).

وتوهم النحاة أن ذلك معهما بناء، وإنما هو مانع من الإعراب، كياء المتكلم في الأسماء، لوجود سبب الإعراب فهو تقديري مطلقاً رفعاً ونصباً وجزماً، أو واو، و«ياء» أصليتان لم يلحقهما ضمير بارز مرفوع للتثنية، وجمع المذكر والمخاطبة نحو: «يدعو، ويرمي» فإنه مستقل عليه<sup>(١)</sup> الإعراب رفعاً.

وأما النصب فالفتحة لأنها خفيفة، والجزم بحذف الواو والياء، فهما لفظيتان أو الفعل آخره ألف كذلك، أي: لم تلحقه<sup>(٢)</sup> ما ذكر، فإنه متعذر إعرابه رفعاً ونصباً، وأما الجزم فيحذف الألف كما سيأتي.

#### إعراب المركب:

ولا يختلف حال آخره المجموع تركيباً إسنادياً أو إضافياً<sup>(٣)</sup>، أو غيرهما من التقييدات<sup>(٤)</sup> إذا كان مستحقاً للإعراب، بأن يكون واقعاً موقع المفرد، نحو الجملة الخبرية، وما يقدر بها إذا وقعت خبراً أو حالاً، أو وصفاً للنكرة أو مفعولة أو مضافاً إليها، أو جواباً لشرط جازم لاشتغال المحل الذي يكون الإعراب المجموع من حيث مجموع بإعراب جزئه<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ب، ج) ما أثبتناه، وفي الأصل: عنه.

(٢) في (ج) لم يلحقه.

(٣) أطلق المصنف القول في كل مضاف ومضاف إليه، فجعل المضاف والمضاف إليه، كالمسند والمسند إليه إذا وقع في كل المفرد المعرب، في تعذر إعرابه رفعاً ونصباً وجزماً، وهذا مما لا يسلم به، لأن الإعراب يقع على صدر المضاف، نحو: جاء غلامٌ زيد، ورأيت غلاماً زيد، ومررت بغلام زيد، فوقع الإعراب على المضاف، وهكذا. ويبدو لي أنه نظر إلى آخر المضاف إليه فوجده على صورة واحدة وهي الجبر، فالحقه بالجملة المحكية التي لا تختلف آخرها بحركة الإعراب المستحق لها، وهذا رأي مخالف لإجماع النحاة. ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/٤٩-٥١)، «وأوضح المسالك» (١/٢٨).

(٤) لعله أراد الجار والمجرور، لأنه يقع موقع المفرد من حال ونعت وخبر... فهو كالجمله في الوقوع.

(٥) في (ب) جزئيه، وفي (ج) جزء.

أي: آخر المجموع المركب، فإن كل واحد من جزئيه يستحق<sup>(١)</sup> إعراباً بتركيبه مع صاحبه، ولم يبق إلا الهيئة التركيبية والهيئة ليست بلفظ حتى يقع عليها الإعراب، فإن الإعراب إنما يكون على آخر اللفظ<sup>(٢)</sup> والهيئة محمول خارجي عن المنهي كما تقدم.

والذي أرى أن انتصاب مفعولي العلم من إعراب الجمل<sup>(٣)</sup>، لأن العلم لم يتعلق إلا بالنسبة التي بينهما، وهي مدلولوا الجملة المركبة منهما، لا بأحدهما، ولا بمجموعهما، فلهذا نصب الجزآن لعدم وجود النسبة إلا بهما، فكأنهما موضوعان لها فزال إعراب المفردين، أعني: الرفع الذي كان لهما بالابتداء والخبر بإعراب المجموع لوقوعه موقع مفعول واحد، بخلاف ما لم يقع الجزآن موقع واحد، فإنه يستغني بتأثر الناسخ في أحدهما كما سيأتي<sup>(٤)</sup> في باب كان، وإنَّ وما وأخواتها - إن شاء الله تعالى -.

### اسماء الأفعال والأصوات:

ويختلف رفعاً ونصباً وجرماً وجزماً، ما عدا الذي لا يختلف جوازاً، أي: لا يتحتم<sup>(٥)</sup> فيه إحدى الحركات بلا تركيب ومعه، كبعض أسماء الأفعال والأصوات

(١) في (ب) مستحق إعرابياً وما أثبتناه من الأصل (ج).

(٢) في الأصل: على اللفظ، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٣) يعني انتصاب المفعولين اللذين هما في الأصل مبتدأ وخبر، بأفعال القلوب (ظن وأخواتها) نحو: علم الطالبُ الصديقَ مخلصاً، ف «الصديق مخلصاً» عند المصنف يعرب إعراب الجمل، لأنهما وقعا موقع مفعول به واحد.

- وهذه كالمسائل السابقة التي انفرد بها وخالف فيها النحاة ينظر: «المقتضب» للمبرد (٣/٩٥-٩٦)، و«معجم الهوامع» (١/٤٨٦).

(٤) في (ب) كما ستأتي.

(٥) في الأصل: لا يتحتم، وفي (ب، ج) أي: لا يتحتم

مما<sup>(١)</sup> اختلف حال آخره لا تبعاً لحال معنى الكلمة، نحو: هيهات، مثلثة التاء بتونين وغيره<sup>(٢)</sup>، وفاقٌ بالسكون والحركة مع التونين وعدمه<sup>(٣)</sup>.

وقد زعم النحاة أنهما مبنيان<sup>(٤)</sup> كمسماهما، أعني: الفعل واسم الفعل، والصوت المحكي في اسم الصوت، وهو بعيد، لأن قيام شيء مقام شيء لا يوجب له أحكامه، وإلا لوجب بناء صلة الألف واللام لكونهما بمعنى الفعل ونائبة منابه.

(١) في الأصل: «ما».

(٢) أي: بفتحها وضمها، وكسرهما مع التونين وبدونه، تقول: هيهات، وهيهات، وهيهاتاً وهيهات، وهيهات وهيهات، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٤/٦٥-٦٧).

(٣) غاقٌ: يطلق على صوت الغراب، وقد ذهب المؤلف إلى أنه يسكن، وكذلك يحرك مع التونين وعدمه، تقول: غاقٌ، غاقاً، غاقًا، غاقٍ، غاقٍ، وقد ذكر الرضي أن التونين في أسماء الأصوات تونين الإلحاق وتونين المقابلة كما قيل في تونين «مسلمات» لا تونين التكرير.

- هذا وقد ذهب بعض النحويين إلى أن أسماء الأصوات تعامل معاملة اسم الفعل، ومن ذهب إلى هذا المذهب الرضي، حيث قال: وأنا لا أرى منعاً من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البر، لما استغنى بها الطالب عنهما، أسماء أفعال بمعنى الأمر، كما ذهب إليه بعضهم، فتكون أوامر ونواهي، لأن الله - سبحانه وتعالى - جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء، فلا بأس بأن تخاطب، وتكلم بما تفهمه كالعقلاء. ينظر: «شرح الرضي» (٣/٢٠٣).

(٤) لقد أعرب المؤلف في قوله: «وقد زعم النحاة أنهما مبنيان»، أي أسماء الأصوات وأسماء الأفعال، وعند الرجوع إلى كتب النحاة - فيما وقفت عليها - لم أر موافقاً لهذا الرأي أحداً من النحاة، اللهم إلا ما ذكره السيوطي أنه شذ إعراب بعضها لوقوعه موقع متمكن كقول روية:

ولو تترى إذ جبتني من طاقٍ      ولستني مثل جناح غاقٍ

- والشاهد في هذا البيت إعراب (غاقٍ) شذوذاً لوقوعه موقع الاسم المعرب، وقيل: الغاق طائر مائي، ولا شاهد فيه، وقد ذكر جميع النحاة أن أسماء الأصوات كلها مبنية محكية، لأن الصوت ليس فيه معنى، فجرى مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروف الاسم مبني، وقال آخرون: إن سبب بنائها أنها تشبه الحروف المهملة ك «لام» الابتداء، في أنها لا عاملة ولا معمولة، كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة ك «ليت» في أنها عاملة غير معمولة، ولعل رأي المؤلف الذي خالف فيه إجماع النحاة انبثق من موافقته للكوفيين في إعراب الأمر على أنه فعل مضارع مجزوم، فهو معرب كما ذكر، لأنه علل بأن الأمر من الأفعال، وأسماء الأفعال، والأصوات بمعنى الأفعال، فمقاس على ذلك. ينظر: «الأصول» لابن السراج (٣/١٣٩)، «شرح ابن يعيش» (٤/٤٥-٨٥)، «شرح الرضي» (٣/١٦٥)، «أوضح المسالك» (٣/١٢٢)، «شرح التصريح» (٢/١٩٧)، «معجم الهوامع» (٣/٨٧)، «خزانة الأدب» (٦/١٧٢).

ثم الأمر معرب كما تقدم، فكيف بينى ما وقع موقع المعرب<sup>(١)</sup>، والصوت المحكي لا يتصف عندهم بإعراب ولا بناء، وأيضاً الكلمات الخالية عن التركيب حكمها حكم الموقوف عليه، وحالة الوقف استحسانية - كما علم - لا واجبة، ولا نريد بالإعراب إلا مجرد تغير حال آخر اللفظ، لا الدلالة على المعاني كما ذكره<sup>(٢)</sup>، لما علمت في صدر هذه النبذة من فساد ما ذكره، ويكون اختلاف حال آخر الكلمة وجوباً في جزء مركب غير ذلك، الذي لا يختلف رأساً، والذي لا يختلف إلا جوازاً مطلقاً تخفيفاً بالإعراب لثقل تركيب المستقل، لأنه لو بقي على حالة واحدة لثقل مع التكرار لما في الطباع من استئثار الاستقامة على حالة واحدة.

ولمثل هذا من كيفية الكلم عن هيئات وأوزان مختلفة، وتسمى هذه المختلفة الأواخر المعربات، لأن الإعراب لغة التغيير.



(١) نلاحظ من المؤلف اضطراباً هنا، حيث يقول: إن قيام شيء لا يوجب له أحكامه، وإلا لوجب بناء صلة الألف واللام، ثم يقول: فكيف بينى ما وقع موقع المعرب والصوت المحكي لا يتصف عندهم بإعراب، ولا بناء؟!.

(٢) قوله هذا خلاف ما اصطلاح عليه النحاة من أن الإعراب علامة للمعنى، وهو في اللغة إفصاح وبيان، وهذا مخالف لما عليه النحاة.

## فصل أنواع الإعراب

\* يشتمل على بيان موضع كل واحد من أنواع الإعراب:

### أولاً - الرفع:

فالرفع<sup>(١)</sup> منها، أي: من المعربات يكون للمسند والمسند إليه، والإسناد ضم إحدى كلمتين إلى الأخرى، لإفادة المخاطب حصول وصف إحداهما العنواني للأخرى، أو إفادة نكتة غير ذلك كالتحسر في ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا<sup>(٢)</sup> أَثْنَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ (آل عمران: ٣٦)، التهكم في نحو: السماء فوقنا والأرض تحتنا، أو إفادة أن المتكلم عالم بتلك النسبة أو نحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

وسواء أكان الوصف المقاد حصوله حقيقياً أو اعتبارياً كما في الخبر إذا كان جملة، ثم مجموع جزأي الإسناد يكون جملة فعلية إن تقدم المسند فعلاً وإلا فاسمية.

(١) الرفع في اللغة: العلو والارتفاع، وفي اصطلاح النحاة: تغير مخصوص علامته الضمة أو ما ناب عنها.

(٢) في الأصل وفي (ج): «وضعتها».

(٣) الأصل في الخبر الذي يتكون من المسند والمسند إليه، أنه يلقي لأحد غرضين:

الأول - الإعلام بالخبر الذي دل عليه الكلام، أي إفادة المخاطب بالحكم إذا كان جاهلاً، ويطلق عليه «فائدة الخبر».

الثاني - إفادة المخاطب بأن المتكلم عالم بالحكم الذي تضمنته الجملة الخبرية، ويطلق عليه «لارم الفائدة»؛ لأنه يلزم أن يكون عند المتكلم علم أو ظن بالخبر.

- وقد يخرج الكلام عن هذين الغرضين إلى أغراض بلاغية أخرى كما ذكر بعضها المؤلف، ينظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقرظيني (ص ٢٩)، و«البلاغة العربية» (١/ ١٧١-١٧٥)، و«علم المعاني» لعبد العزيز عتيق (ص ٦٨-٧٣) ط: دار النهضة العربية.

وبعد هذا نعلم أن الإسناد أخص من النسبة، فكل إسناد فهو نسبة<sup>(١)</sup>، وليس كل نسبة هي إسناد، لأن الفعل منسوب إلى ما عدا المسند والمسند إليه من متعلقاته بضمها إليه، وتركيبها معه وملابسته لها<sup>(٢)</sup>، وكذلك المضاف والمضاف إليه، والحرف ومتعلقه والصفة وموصوفها بينهما نسبة، إلا أنها لمجرد تقييد أحدهما بالآخر، لإرادة تقليل شياع<sup>(٣)</sup> المقيد في أزمنة أو أمكنة أو غيرها<sup>(٤)</sup>.

وأما حصول المقيد للمقيد كما في تركيب الإضافة، وتركيب الحرف مع متعلقه، أو حصول القيد للمقيد، كما في تركيب الوصف مع موصوفه ونحوه<sup>(٥)</sup>، فإفادة النسبة له ليست بمبراهة كما أريدت من الإسناد، فلا تغفل عن الفرق بينه وبين مطلق النسبة<sup>(٦)</sup>.

وإنما يرفع<sup>(٧)</sup> المسند والمسند إليه إذا كانا مجردين عما سيأتي من موجبات النصب والجر والحزم، وسواء كانا<sup>(٨)</sup> مذكورين أو أحدهما<sup>(٩)</sup> لجواز حذف المبتدأ وجوباً كما في قطع الصفة، نحو: «الحمد لله الحميد»<sup>(١٠)</sup>.

(١) لعل الصحيح «هو» رغم أن النسخ الثلاث «فهو» لأن السياق يدل عليه.

(٢) في الاصل: بها، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٣) الصحيح: شيوع من شاع، ينظر: «القاموس المحيط» مادة (شيع) (ص ٩٤٩).

(٤) ينظر: «شرح الرضي» (١/١٦١-١٦٢).

(٥) في الاصل: «الوصف ونحوه» وعلله سقط من الاصل.

(٦) ينظر: «شرح الرضي» (٢/٢٣٧-٢٣٩، ٢٦٧-٢٧٥، ٣١٤-٣١٥).

(٧) في (ب، ج) يترفع.

(٨) أي: المسند والمسند إليه.

(٩) أي: محذوفاً أحدهما إما المبتدأ وإما الخبر.

(١٠) أعلم ان المبتدأ يحذف وجوباً في كثير من المواضع، أهمها ما يأتي:

١ - إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد المدح كما مثل المؤلف بـ «الحمد لله الحميد»، أو الذم كقول

القاتل: «أعوذ بالله من إبليس عدو الله»، أو ترحم نحو: «مررت بعبسك المسكين»، وإنما التزم

النحاة في هذه الأمثلة الحذف وجوباً للإنشاء.

أو جوازاً كقول المستهل: الهلال<sup>(١)</sup>، أو الخبر وجوباً<sup>(٢)</sup> نحو: لولا علي لهلك عمر.

- = ٢ - إذا أخبر عن المبتدأ بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله كالبيت الذي استشهد به سيويه، بقوله:  
حناناً مما أتى بك ههنا      أذو نسب أم أنت بالحي عسارف  
والتقدير: أمري حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل، ومثله قوله تعالى: ﴿فَصَّرْ  
جَمِيلٌ﴾ (يوسف: ١٨)، وقولك: «سمع وطاعة».
- ٣ - إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم أو بش مؤخر عنها نحو: «نعم الرجل خالد، بش الرجل  
مسلمة، أي: هو».
- ٤ - إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: في ذمتي لأفعلن، أي: يميني.
- ٥ - قول العرب: «من أنت زيد؟» مذكورك زيد، وهو أسلوب سماعي عن العرب.
- ٦ - قولهم: لا سواء، حكاه سيويه وتأوله على حذف مبتدأ، أي: هذان لا سواء، أو لا هما سواء،  
وهو واجب الحذف، لأن المعنى لا يستويان، وأجاز المبرد والسيرافي إظهاره.
- ٧ - قولهم: «لاسيما زيد» بالرفع، أي: لا سي الذي هو زيد. ينظر: «شرح ابن يعيش» (٨٠/١)،  
«شرح الرضي» (١٧٢/١).
- (١) ويحذف المبتدأ جوازاً في عدة مواضع أيضاً، أهمها الآتي:
- ١ - إذا دل عليه دليل ولم يتأثر المعنى بحذفه، كمثل قول المؤلف: كقول المستهل: الهلال، والمستهل،  
وهو طالب الهلال، وتقدير المثال: هو الهلال، فحذف المبتدأ جوازاً، كما تقول: المسك والله،  
أي: هو المسك، أو هذا المسك.
- ٢ - يكثر الجواز في الاستفهام نحو ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ (١٢) نَارَ حَامِيَةٍ﴾ (القارة: ١٠-١١) أي: هي نار،  
ونحو: ﴿قُلْ أَفَأَنْتُمْ بِشِرِّ مَنِ ذَلِكُمْ تَارُونَ﴾ (الحج: ٧٢) أي: هو النار.
- ٣ - بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ (الحاقة: ١٥) أي: فعمله لنفسه.
- ٤ - بعد القول كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (المرقان: ٥) أي: هو، ينظر: «شرح ابن يعيش»  
(٩٤-٩٥/١)، «شرح الرضي» (٢٤٣-٢٤١/١).
- (٢) يحذف الخبر وجوباً في مواضع عدة، من أهمها ما يأتي:
- (أ) إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية - على مذهب البصريين -، وفيما إذا كان كوناً مطلقاً، كما  
مثل المؤلف، أما إذا كان كوناً مقيداً، وجب ذكره إن فقد دليله، كقولك: لولا زيد سلمنا ما  
سلم، ومنه حديث: «لولا قومك حديثوا عهد بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم».
- (ب) كل مبتدأ يكون مصدرًا صريحًا مضافًا إلى معموله كقولك: عهدي بك ذكيًا.
- (ج) إذا وقع بعد واو بمعنى «مع» نحو: كل طالب وكتابه، أي: مقترنان.
- (د) أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم، مثل: لعمرك لأفعلن، أي: لعمرك قسمي.
- ينظر: «شرح الكافية الشافية» لابن الحاجب (٥٩٢-٥٩٣/٢).

أو جوازاً<sup>(١)</sup>، نحو: خرجت فإذا السبع، والفعل وجوباً<sup>(٢)</sup> في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: ٦)<sup>(٣)</sup>، وجوازاً<sup>(٤)</sup> في مثل: زيد، لمن قال: من قام؟.

(١) اعلم أن الخير يحذف جوازاً إذا دلّ عليه دليل ولم يتأثر المعنى بحذفه، وقد مثل المؤلف لذلك بقوله: «خرجت فإذا السبع» أي: أنه يحذف جوازاً بعد إذا الفجائية، وقد فصل الرضي هذا المثال عما يطول ذكره هاهنا، وتقدير المثال: خرجت فإذا السبع حاضر، وقيل التقدير: ففي ذلك الوقت السبع في الباب، ويقال الحذف في هذا الباب، ويكثر في مثل قوله تعالى: ﴿أَكَلَهَا دَأْبُهَا وَظَلَّهَا﴾ (الرعد: ٣٥) أي: دأبها، ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (المائدة: ٥) أي: حل لكم، ويُقال: من عندك؟، فتقول: زيد، أي: زيد عندي، ينظر: «شرح الرضي» (١/٢٤١).

(٢) يحذف الفعل وجوباً إذا وقع مفسراً بما بعد فاعله من فعل آخر أو ما يشبهه، يعمل في ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق، كما مثل المؤلف بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: ٦) فـ «أَحَدٌ» فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل الموجود، وهذا الفعل المفسر جيء به لتفسير المقدر، فلو أظهرناه، لم نحتاج إلى المفسر، لأن الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا الإبهام، لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض، وفائدة أخرى أن الغرض من الإبهام، ثم التفسير إحداث وقع في النفس، لهذا المبهم حتى تشوق النفس إليه إذا سمعته.

(٣) والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك، وأحد مرفوع بإضمار فعل كالذي بعده وهذا حسن في «إن»، وقبيح في أخواتها، والمعنى، وإن جاءك أحد من المشركين لا عهد بينك وبينه، فاستأمنك فأمنه. ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١٠٩/٢).

(٤) يحذف الفعل جوازاً في مواضع، أهمها ما يأتي:

١ - إذا وقع جواب استفهام ظاهر الأداة - كما مثل المؤلف - ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزخرف: ٨٧)، أي: خلقنا الله، وقد ذهب بعض النحويين في هذه المسألة إلى أن هذا الاسم يعرب مبتدأ، وهذا ما صوبه الرضي، حيث قال: في قولك: زيد لمن قال: من قام؟، الظاهر أن «زيد» مبتدأ لا فاعل، مطابقة الجواب للسؤال أولى.

٢ - إن أوجب به نفي، كقولك: «بلى زيد» لمن قال: ما قام أحد، أي: بلى قام زيد.

٣ - إذا كان في جواب استفهام ضمني مفهوم من السياق من غير تصريح بأداته، ودلالته نحو: نزل المطر فاشتد الفرح به... الزراع، الصناع، التجار، أي: فرح الزراع، فرح الصناع، فرح التجار.

- ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/٨٠)، «شرح الرضي» (١/١٧٢-١٧٦)، «شرح الكافية الشافية» لابن الحاجب (٢/٥٩٢-٥٩٣)، «أوضح المسالك» (١/٣٣٥)، «معجم الهوامع» (٢/٢٥٨)، «الدرر اللوامع» (١/٣٥٥-٣٦١)، «شرح التصريح» (١/٢٧٤-٢٧٥).

ولم يحذف الفاعل والنائب لما علمت من أن معنى الفعل فيهما<sup>(١)</sup>، فلا يتم الفعل إلا بهما احتمالاً لثقل الرفع قبل كثرة اللفظ بذكر المتعلقات<sup>(٢)</sup>، ولما كان أحدهما محلاً<sup>(٣)</sup> كان الأصل في كل منهما أن يلي محله، وإن جاز الفصل بينهما أو وجب لأغراض<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصل: «فيهما».

(٢) ذكر علماء النحو أن الفاعل علامة إعرابه الرفع ليفرق بينه وبين المفعول، وثمة أمر آخر وهو أن الفاعل لما كان واحداً لا يتعدد وأشبه المبتدأ وأقوى من المفعول، وأنه الأول أعطي الرفع، وأن الرفع أثقل والفتح أخف، فأعطوا الأثقل الأثقل، والأكثر الأخف ليكون ثقل الرفع موازياً لثقل الفاعل، ينظر: «أسرار العربية» (ص ٨٢)، «شرح ابن يعيش» (١/١٤).

(٣) في (ب) ولما كان محلاً للآخر.

(٤) الأصل أن يلي الفاعل الفعل، لأنه منزل من منزلة الجزء كالكلمة الواحدة مثل: يضربان وتضربون، ولما كان الفاعل كالجزم من الفعل وجب أن يترتب بعده، ولا يجوز أن يتقدم عليه خلافاً للكوفيين الذين جوزوا تقدمه، ولكن كما ذكر المؤلف قد يفصل بين الفعل والفاعل، وهذا الفصل جوازاً أو وجوباً، فأما جوازاً ففي حالة عدم وجود لیس كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ﴾ (الفر: ٤١)، فجاز توسط المفعول به بين الفعل والفاعل، وذلك لوجود قرينة تمنع اللبس، وكقول جرير بن عطية يمدح عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال:

جاء الخليفة أو كانت له قدراً      كما أتى ربه موسى على قدر

- فصل المفعول (ربه) بين الفعل (أتى) والفاعل (موسى) ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته، فقال: وشاع نحو خاف ربه عمر. وأما وجوب الفصل كما أشار المؤلف ففي حالتين اثنتين هما:

١ - أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة: ١٢٤)، فصل بين الفعل «ابتلى»، وبين الفاعل «ربه» بالمفعول به وهو «إبراهيم»، وهذا الفصل وجوباً لئلا يعود ضمير على المفعول، وهو متأخر لفظاً ورتبة.

٢ - أن يحصر الفاعل بـ «إنما»، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (ناظر: ٢٨)، فصل بين الفعل «يخشى»، والفاعل «العلماء» وجوباً بفواصل وهو المفعول به «الله»، لأن الفاعل محصور فيه الخشية بـ «إنما» والمعنى: ما يخشى الله من عباده إلا العلماء، وأوجب النحاة الحصر بـ «إلا» خلافاً للكسائي نحو: ما ضرب مرأى إلا زيد. ينظر: «أسرار العربية» (ص ٨٢)، و«شرح المفصل» (١/١٤)، و«أوضح المسالك» (١/٣٣٧)، و«شرح التصريح» (١/٤١٦)، و«معجم الهوامع» (٢/٢٥٩)، و«الدرر اللوامع» (١/٣٥٩).

## ثانياً - التصب:

والتصب زيادة في التخفيف لما عرفت من أن الإعراب كله تخفيف لزيادة اللفظ بكلمة أو أكثر<sup>(١)</sup> غير المسند والمسند إليه (للمسند إليه)<sup>(٢)</sup> بعد «لا» التي لنفي الجنس.

اعلم أن الاسم المستقل مفردًا كان أو مثنى أو جمعًا متحمل لمعنيين: الجنسية، والمقدار المفهوم من اللفظ، فلا التي لنفي الجنس<sup>(٣)</sup> إن دخلت على المفرد نفت وجود الماهية، ويلزم منه نفي كل مقدار، لأن نفي الأعم نفي الأخص.

(١) ذكر علماء النحو أن المفعول أخص بالتصب لعلامة تمييزه عن غيره، وكذلك أن التصب أخف من الرفع لتعدد المفعولات والفعل واحد. وخفف التصب موازية لكثرة المفعول ومثله مثل من نُصب بين يديه حجران، أحدهما خمسة أرتال والآخر عشرة أرتال، ثم قيل له: عالج إن شئت تخفيف عشر مرات، وإن شئت عالج الثقيل خمس مرات، فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلّة ممارسة الثقيل، جرياً على منتهاج العدل والحكمة. انظر «شرح المفصل» (١/٧٥)، «أسرار العربية» (ص ٧٧-٧٨).

(٢) لعل الجملة التي بين المعكوفتين مكررة في جميع النسخ؛ لأنه لا معنى لها، ينظر: «أسرار العربية» (ص ٧٧-٧٨)، و«شرح ابن عيش» (١/٧٥).

(٣) لقد انفرد المؤلف بقوله: «وإن دخلت - أي: لا النافية للجنس - على المثنى والمجموع؛ لا تكون لنفي الجنس، بل لنفي المقدار، وهذا بخلاف إجماع النحاة، فقد اتفق النحاة على أنها بالية على نفي الجنس؛ وإنما اختلفوا هل اسم لا النافية في المثنى والمجموع مفرد أو مثنى أو جمع، أي: هل لا تكون مع الاسم مثنى أو جمعاً فهما مفردان، وعلل ذلك أن الأسماء الثلاثة والمجموع بالاسم لا تكون مع قبلها اسماً واحداً، وقد ذهب جمهور البصريين إلى أن النافية في المثنى والمجموع لا تكون مع المثنى، وفي المثنى على الياء. وكذلك في جمع المذكر السالم.

ينظر: «المقتضب» للمبرد (١/٤٧) (١/٢٥٧). - لا عسول: ابن عسول، انظر «شرح المفصل» (١/٣١٨).

للخصائص: أبو جهمي (٣/١٦٨)، «الإيضاح» (٣/٣٦٦)، «أسرار العربية» (ص ٦٦٦).

التاريخ الرضوي: (١/٢٥٧)، «شرح التصريح» (١/١٢٥)، «جميع النسخ» (١/١٢٥)، «التصريح

الخصري» (١/٢٤١).

وإن دخلت على المثني والمجموع فينبغي أن لا تكون لنفي الجنس بل لنفي المقدار، لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد توجه الإثبات والنفي وغيرهما إليه، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، وقد زعم النحاة أن اسمها مبني ولا برهان لهم على ذلك، إلا حذف التنوين منه<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يكون حذفه لما فيه من الدلالة على معانٍ أخرى، كالتعظيم والإفراد، فلو ترك لأوهم توجه النفي إلى مدلوله دون الجنس.

### الحروف المشبهة بالفعل:

وبعد<sup>(٢)</sup>: «إن، وكان، ولكن<sup>(٣)</sup>، وليت، ولعل» ولا تكون هذه إلا صدر الجملة<sup>(٤)</sup> الاسمية، يعني: أن ما بعدهن باق على أنه جملة، و«أن» المفتوحة صدر

(١) لقد ذهب المؤلف في إعراب اسم «لا» النافية للجنس، والتي تسمى أحياناً، «لا» التبرئة، ونفى بناءه وهذا المذهب هو مذهب الكوفيين، وحجتهم في ذلك أن الاسم اكتفى بـ «لا» عن الفعل، إذ التقدير: لا أجد رجلاً في الدار، إذا قلت: لا رجل في الدار، فلما اكتفوا بـ «لا» من العامل نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناءً على الإضافة، وأيد هذا المذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني، وقالوا: إن المفرد مع «لا» معرب، وإنما حذف التنوين للتخفيف لا البناء.

- وذهب البصريون إلى بنائه لأنه جواب من قال: «هل من رجل في الدار؟»، فحذفت من اللفظ وركبت مع «لا»، فتضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى، وقالوا: إنما ذهب إليه الكوفيون غير صحيح، ولو كان صحيحاً لوجب أن تطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة والمنونة، وأما ما ذهب إليه الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني، فلو كان صحيحاً لكان حذفه من النكرة أولى، ولم يحذف التنوين إلا لمنع صرف أو إضافة، أو صف العلم بابتن أو ملاقاته ساكن، أو وقف أو بناء، وهذا ليس واحداً عما قبل البناء، فتعين أن يكون مبنياً.

- ينظر: «الإنصاف» (١/٣٦٦)، و«شرح الرضي» (٢/١٨٤)، «معجم الهوامع» (١/١٩٣).

(٢) أي: ويكون النصب بعد «أن» . . . فالواو معطوفة على قوله «والنصب . . .» في الكلام السابق.

(٣) في (ب): إن، ولكن، وكان.

(٤) في (ب) للجملة.

المفرد يعني، إنما دخلت عليه من الجملة في تأويل المفرد، لأنها تسبك الجملة بعدها مصدرًا يقع<sup>(١)</sup> فاعلاً<sup>(٢)</sup>، أو مفعولاً<sup>(٣)</sup>، أو مبتدأ<sup>(٤)</sup>، أو خبراً<sup>(٥)</sup>، أو مضافاً إليه<sup>(٦)</sup>.

وقد تخفف ذات<sup>(٧)</sup> النون، فلا ينصب<sup>(٨)</sup> المبتدأ بعدها<sup>(٩)</sup> في الأشهر<sup>(١٠)</sup>، وتتميز المفتوحة عند تخفيفها ودخولها على الفعل عن الناصبة للمضارع

(١) أضف إلى ما ذكره المؤلف: أن الفعل يسبك مع «أن» المفتوحة الثقيلة ليكون مصدرًا مرفوعًا يقع:

- ١ - نائب فاعل، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ (الجن: ١) أي: استماع نفر.
- ٢ - ويقع مجرور بحرف جر، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (الحج: ٦٢) أي: بحقه.
- ٣ - ويقع معطوفًا على ما قبله كقوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ (البقرة: ٤٧) أي: تفضيلكم.

٤ - ويقع أيضًا بدلًا، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَبْعُدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنهَذَا لَكُمْ﴾ (الأنفال: ٧) فإنَّ وما في حيزها بدل اشتمال من إحدى الطائفتين.

- ينظر: «أوضح المسالك» (١/٢٤٢)، «الجدول في إعراب القرآن» لمحمود صافي، ط دار الرشيد، «إعراب القرآن وبيانه» (٣/٥٣٢).

(٢) مثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ (المنكوت: ٥١) أي إنزلنا.

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُون أَنْكُمُ أُشْرِكْتُمْ﴾ (الأنعام: ٨١) أي: ولا تخافون إشراككم به.

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْك تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (نصت: ٣٩) أي: رؤيتك الأرض.

(٥) كقولك: اعتقادي أنه فاضل، أي: فضله.

(٦) كقول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَخَلْقٌ مِثْلُ مَا أَنْكُم تَنْطَفُونَ﴾ (الذاريات: ٢٣) أي: مثل نطقكم.

(٧) في (ب، ج) ذوات النون.

(٨) في (ب، ج) ينصب.

(٩) أراد المؤلف القول أن «إن» بفتح الهمزة وكسرهما إذا خففت لا تنصب المبتدأ بعدها في الأشهر، وهذا

قول الكوفي، بين وحجتهم في ذلك أنها لما خففت زال شبهها بالفعل، وبطل عملها، وذهب آخرون

أن المشددة من عوامل الأسماء والمخففة من عوامل الأفعال، وأما البصريون فقد احتجوا على أعمالها

بالتذليل في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّمْنَا لَنُؤَيِّنَنَّ رُبَّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (مرد: ١١١) في قراءة نافع وابن كثير فنصبت

«إن» «كلا» مع أنها مخففة، وبدل على إعمالها مخففة أيضًا ما ورد عن بعض العرب قوله: «إلا أن

أحساك ذاهب»، ينظر: «الإنصاف» (١/١٩٥-٢٠٨)، «شرح ابن يعيش» (٨/٧٢-٧٧)، «شرح

الرضي» (٤/٣٨٤-٣٨٧)

(١٠) أي: مفتوحة الهمز، لأن مكسورة الهمز المخففة لها أحكام أخرى.

بلزوم<sup>(١)</sup> دخول المخففة على «قد»، أو «السين»، أو «سوف»، أو «لو»، أو حروف النفي<sup>(٢)</sup> و<sup>(٣)</sup> لوقوعها<sup>(٤)</sup> بعد فعل العلم.

(ما، وإن، ولا) المشبهات بليس:

والنصب أيضاً يكون للمسند، وهو ثلاثة أقسام: إما خبر في الجملة الاسمية واقع بعد<sup>(٥)</sup> «ما»<sup>(٦)</sup>، و«إن»<sup>(٧)</sup>، .....

(١) ذهب ابن هشام ومن تابعه إلى أنها لا تحتاج إلى فاصل إذا كان خبرها جملة اسمية أو فعلية جامد أو دعاء، ﴿وَأَخْبَرُوا أَنَّهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠)، و﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: ٣٩)، و﴿وَالخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ (التور: ٩)، وما عدا ذلك يجب الفصل بقدر أو إحدى أخواتها. ينظر: «أوضح المسالك» (١/٢٦٦-٢٦٨)، و«شرح التصريح» (١/٣٣٠-٣٣١).

(٢) حروف النفي هي «لا، لن، لم» فمثال الحرف الأول قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَن لَ تَكُونَ فَتَةً﴾ (المائدة: ٧١)، ومثال الحرف الثاني قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ (البلد: ٥)، ومثال الحرف الثالث قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ (البلد: ٧).

(٣) الصحيح: «لوقوعها» لأن الواو لا معنى لها هنا.

(٤) في (ب) ووقوعها. (٥) في (ب): بعد، إن، وما، ولا.

(٦) «ما» تسمى ما الحجازية، وذلك لأنهم أجروها مجرى «ليس» في رفع الاسم ونصب الخبر، وحجتهم في أنها تشبه «ليس» في كونها للنفي، وداخله على المبتدأ والخبر، تخلص المحتمل للحال، وما ذهبوا إليه حجة قوية أيدها التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١)، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢)، وهذا ما ذهب إليه البصريون، أما الكوفيون فقد زعموا أن المرفوع بعدها باق على أصله قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط النباء، وهذه الحجة ساقطة، فكثير من الحروف إذا أسقطت لم تنصب بعدها الاسم، بل يرفع، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء: ١٦٦) التقدير: وكفى الله شهيداً. ينظر: «الإيضاح» (١/١٦٥)، و«معجم الهوامع» (١/٣٩٧)، «القطر» (ص ١٨٨).

(٧) «إن» من الحروف التي لا تختص، ولذلك اختلف النحاة في إعمالها، فمنع إعمالها الفراء، وأكثر البصريين والمغاربة، ونسب هذا القول إلى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وأبو حيان، وعللة إعمالها أنها تشارك «ما» في النفي، وكونها لنفي الحال، وأيضاً قد ورد عن العرب سماعاً واستدل أصحاب هذا الرأي بقول الشاعر:

إن المرء ميسراً بانقضاء حياته      ولكن بان يئس عليه فيخذلنا

- ينظر: «معجم الهوامع» (١/٣٩٤-٣٩٥).

و«لا»<sup>(١)</sup> الموضوعات لنفي الحكم؛ ولهذا تنصب<sup>(٢)</sup> مع شذوذه في «لا» واختصاص أهل الحجاز بنصبه فيها، كما أن النفي إذا توجه إلى الجنس أو مقداره انتصب دون الحكم؛ فهذا لا يشته<sup>(٣)</sup> بنو تميم لتمحيض<sup>(٤)</sup> النفي للجنس<sup>(٥)</sup>.

وأما «إن» وأخواتها فمعانيها متعلقة بالنسبة لا بالمنسوب ولا بالمنسوب إليه بخصوصه، فجعل تأثيرها في الجزء الأشرف من محل النسبة، أعني: المنسوب إليه<sup>(٦)</sup>.

### الأفعال الناقصة:

وينتصب الخبر في الاسمية أيضاً بعد الأفعال الناقصة: لمثل ما ذكر في «ما» وأختيها<sup>(٧)</sup>.

- (١) دلاء من الحروف غير المختصة أيضاً، وقد اختلف في إعمالها على أقوال ثلاثة كالآتي:
- أولاً - أنها تملك «ما» وإلحاقاً بـ «ليس»، وهو مذهب أهل الحجاز كما ذكر المؤلف، وبه قال ابن مالك، وقد استدلل هذا الفريق بقول الشاعر:
- تعزف فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقباً
- ثانياً - أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وهذا مذهب بنو تميم كما ذكر المؤلف وبه قال أبو حيان.
- ثالثاً - أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً، وبه قال الزجاج. ينظر: كتاب «سبويه» (٤/٢٢١)، «شرح الكافية الشافية» (١/٢٦٠)، «الإنصاف» (٢/٦٣٦)، «أسرار العربية» (ص ١٤٣)، «همع الهوامع» (٢/٣٩٧).
- (٢) في الأصل: نصب. (٣) في الأصل: يبينه.
- (٤) في (ب) لتمحيضه للجنس، وفي (ج) ليمحض.
- (٥) ينظر: «الكتاب» (٢/٣٠٧-٣٠٨)، و«أوضح المسالك» (١/٢٠٣)، و«شرح الرضي» (١/٢٦٠-٢٦١)، و«همع الهوامع» (١/٣٩٨-٣٩٩).
- (٦) يقصد به الخبر.
- (٧) ذهب المؤلف إلى أن «إن» وأخواتها عملت في الخبر وحده، وهذا خلاف ما عليه النحاة، فقد ذكر سيبويه: أنها بمنزلة الأفعال بعدها، وليست بأفعال، وقال الرضي: إنها تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي معنى، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلب الأفعال لفظاً من حيث كونها ثلاثة أحرف فصاعداً، والبصريون يقولون: لما شبهت الفعل وجب أن تعمل عمله، أي: يكون له مرفوع ومنسوب، وأما الكوفيون فمذهبهم أنها لا ترفع الخبر، لأن ذلك سيؤدي إلى التسوية بالفعل، وهي أضعف، وإنما نصبت الاسم لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه. ينظر: «الكتاب» (٢/١٣١)، و«الإنصاف» (١/١٧٦)، «شرح الرضي» (٤/٣٤٦).

والناقصة<sup>(١)</sup> هي: «كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وأض، وعاد، وغدا، وراح، وما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك، وما دام، وليس»<sup>(٢)</sup>، وكل فعل لا يتم بالرفوع بعده كلاماً مفيداً.

وإنما سلكتاه مسلك الخبر دون المفعول لعدم تعلق الفعل الناقص به تعلق الأفعال بمفاعيلها، بل الفعل نفسه قيد لخبره، فإن معنى «كان زيد قائماً» أن قيامه كان في الزمن الماضي<sup>(٣)</sup>، الذي هو مدلول كان، فكانت الجملة اسمية<sup>(٤)</sup>، وإن كانت في صورة الفعل، إذ<sup>(٥)</sup> الفعلية هي ما تم الفعل بفاعله كلاماً مفيداً، ويسمى<sup>(٦)</sup> هذا المنصوب خبرها، أي: خبر المذكورات، وإن كان خبر المبتدأ<sup>(٧)</sup> في الحقيقة.

(١) في الأصل: «الناقصة» وما أثبتناه من (ب، ج).

(٢) خلط المؤلف بين الأفعال الناقصة المستقلة، التي لها الدلالة الخاصة بها، وبين الأفعال التي تلحق معنى بعضها، فكان وأخواتها ثلاثة عشر، وهي: كان - وهي أم الباب - وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وزال - ماضي يزال، لا يزال -، وراح، وفتئ، وانفك، ودام. وأخت التحويين بصار ما كان بمعناها، وهي عشرة أفعال، وقد جمعها ابن مالك بقوله:

واجعل كـ «صار» ما بمعناه ورد

وحساز، وارتد، كـ «ذا تحولا

أض، رجع، عاد، استحال، وقعد

وهكذا غدا وراح جعللا

- ينظر: «أسرار العربية» (ص ١٣٢)، «شرح المفصل» (٨٩/٧)، «الكافية الشافية» (٣٨٠/١)، «شرح الرضي» (١٧/٤)، «أوضح المسالك» (١٦٣/١)، «شذور الذهب» (ص ١٧١)، «شرح التصريح» (١٨٣/١)، «مجمع الهوامع» (٦/٢)، «خزانة الأدب» (٣/٤).

(٣) في (ب، ج) أن قيامه في الزمان الماضي.

(٤) ذهب المؤلف في هذا الأمر مذهب سيبويه، وقد نص عليه بقوله: «وما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، ليت زيداً منطلقاً، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ على ما بعده. ينظر: «كتاب سيبويه» (٢٣/١).

(٥) في (ب) إذا.

(٦) في الأصل: وسمي، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٧) في الأصل: المبتدأ، وما أثبتناه من (ب، ج).

ومن الناقصة، أفعال المقاربة<sup>(١)</sup>، وهي: كاد، وأوشك، وجعل، وطفق، وعسى، إلا أنها تختص بأن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً.

### المصدر (المفعول المطلق):

وإما اسم حدث<sup>(٢)</sup>، أي: مصدر غير مسند إليه<sup>(٣)</sup> وصف الفاعلية والمفعولية، وإلا لرفع تأكيد<sup>(٤)</sup> فعله المذكور<sup>(٥)</sup> نحو: ضربت ضرباً، أو المحذوف وجوباً سماعاً، نحو: سقيا لزيد، أو حمداً<sup>(٦)</sup> لله، أو قياساً نحو: ﴿فَإِمَّا مَأْبَعْدُ وَإِمَّا﴾

(١) سميت هذه الأفعال بأفعال المقاربة، أي: تفيد وقوع الفعل الكائن في أخبارها، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما، دخولهما على ابتدأ والخبر، وإفادة المعنى في الخبر، فكان وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر.

وقيل: سميت أفعال المقاربة بهذا الاسم مع وجود أفعال الشروع وأفعال الترجي من باب تسمية الجزء بالكل، تسمية الكلام كلمة، وقيل: لأن أفعال المقاربة وسط بين الشروع والترجي، وقد اشترط النحاة - كما ذكر المؤلف - في أخبارها أن تكون أفعالاً مضارعة، لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فاتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض، وجرّد بعضها من «أن» لإرادة وقوع الفعل في الحال. ينظر: «شرح المفصل» (١١٥/٧)، «شرح كافية الشافية» (٤٤٩/١)، «شرح الرضي» (٢١١/٤)، «أوضح المسالك» (٢١٥/١)، «شرح التصريح» (٢٠٣/١)، «همع الهوامع» (١٣١/٢).

(٢) أكثر ما يكون المصدر مفعولاً مطلقاً، وسمي المفعول المطلق بهذا الاسم؛ لأنه لم يُقيد بحرف جر، كالمفعول به، وله، وفيه، وسمي المصدر بهذا الاسم؛ لأن الفعل يصدر عنه، وسيبويه يسميه «الحدث»، وربما سماه «الفعل»، والمؤلف وافق سيبويه في التسمية، ينظر: «الكتاب» (٣٤١-٢٣١-٣٢٢)، «شرح المفصل» (١٠٩-١٢٤).

(٣) كلام المؤلف فيه انقطاع واضطراب، فإنه «إما» التفصيلية لها خبر، فأين خبرها هنا؟، أو على أي شيء عطفها، ثم ما معنى قوله: «مصدر غير مسند إليه وصف الفاعلية والمفعولية!!!».

(٤) في (ب، ج) مؤكّد.

(٥) في الأصل: من قوله: المذكور إلى قوله: ﴿فَإِمَّا مَأْبَعْدُ﴾ محذوف.

(٦) في (ج) وحمداً.

فِدَاءٌ ﴿ (محمد: ٤) ، بعد قوله: ﴿ فَتُدُّوا أَلْوِثَاقَ ﴾ (محمد: ٤) <sup>(١)</sup> ، ونحو: مررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى ، ونحو: ما أنت إلا سيراً ، ونحو: علي ألف درهم اعترافاً ، ونحو: زيد قائم حقاً ، ونحو: لبيك وسعديك ، أو جوازاً <sup>(٢)</sup> كقولك لمن قدم: «خير مقدم» ، أو مبين مقداره ، أي: مقدار فعله ، نحو: ضربت <sup>(٣)</sup> ضربتين ، أو نوعه وبيانه إما بتعريفه ، نحو: ضربت الضرب ، أو إضافته ، نحو: ضرب الأمير ، أو وصفه نحو: ضرباً شديداً ، أو بنائه على وزن كثرة ، نحو: مئة ، ولو كان المصدر بغير لفظه ، أي: لفظ فعله ، نحو قعدت جلوساً ، أو كان المصدر أيضاً منوياً ، نحو: ضربته سوطاً ، فيقع نصبه ، أي: نصب النوي على ما بعده من آتته ، كما ذكر ، أو صفته نحو: قدمت خير مقدم ، أو ما يُضاف إليه .

ومنه أي: مما انتصب انتصاب المفعول المطلق ، فحذف ووقع إعرابه على ما يُضاف إليه التمييز <sup>(٤)</sup> : الذي يرفع الإبهام عن نسبة ، نحو: طاب زيد نفساً ، ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا ﴾ (النبا: ٢٩) <sup>(٥)</sup> ، فإنهما في تقدير: طاب طيب نفس ، وأحصيناه إحصاء كتاب <sup>(٦)</sup> ، فتاب المضاف إليه مناب المضاف المحذوف للعلم به في الانتصاب .

- (١) والشاهد فيها: أن «مَنَاءً» و«فِدَاءً» مصدران منصوبان بفعل لا يجوز إظهاره لأن المصدر متى سبق تفصيلاً وجب نصبه بإضمار فعل ، ينظر: «شرح الرضي» (١/٢٨٣-٢٨٤) ، «إعراب القرآن» للنحاس .
- (٢) مما يلحظ على المؤلف هنا كلام مضطرب فما فائدة التخيير ، وكذلك خلط للمعلومات في هذا الباب ، حتى يخيل للقارئ أن مؤلفه لم يستطع ترتيب أفكاره ، أو المادة العلمية ، لذلك نراه يخلط القواعد بعضها في بعض .
- (٣) في (ج) ضربته .
- (٤) انفرد المؤلف في هذا الباب ، ولم يسبقه أحد من النحاة - حسب علمي - ، حيث جعل التمييز صورة من صور المفعول المطلق ، ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/١٠٩-١١١) ، «المواهب» للمؤلف (ص ٥٨) .
- (٥) والشاهد فيها مجيء «كتاباً» مصدرًا من معنى أحصيناه ، أي: إحصاء كتاب ، فتاب المضاف إليه مناب المضاف المحذوف للعلم به ، كما ذكر المؤلف ، لأن أحصيناه بمعنى كتبناه لالتقاء الإحصاء والكتابة في معنى الضبط والتحصيل ، فيكون مصدرًا لأحصيناه ، ويجوز أن يكون حالاً بمعنى مكتوباً . ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٥/٢٨٥) ، «إعراب القرآن الكريم وبيانه» (١٠/٣٥٧) .
- (٦) في جميع النسخ «أحص كتابه» ولعله خطأ إملائي من النسخ .

ويسمى مفعولاً مطلقاً، إما لأنه أطلق عن<sup>(١)</sup> التقييد بحرف كالمفعول به والمفعول فيه؛ فإنه هو نفس الشيء المفعول للفاعل، ولهذا يسمى<sup>(٢)</sup> فعلاً<sup>(٣)</sup>، إما على الترادف وإما على أن الفعل بمعنى المفعول على خلاف بين أرباب المعقول، هل الفعل التأثير أو الأثر كما تقدم.

وإما لأنه أطلق على الفعل تابعاً له<sup>(٤)</sup> كأنه هو ورفع مع هيئة فعله نحو: «جَدَّ جدُّه»<sup>(٥)</sup>، أو «ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ»<sup>(٦)</sup>، مجاز لما علمت من أنه نفس الفعل، وتغاير المسند والمسند إليه واجب لامتناع حصول الشيء لنفسه، ولهذا سلكتنا في سلك المسندات؛ لأن تأكيد المسند وإيتاءه<sup>(٧)</sup> مسند مثله إلا مضمناً فعله معنى الإيجاد، فإن هيئة المنهي تسند إليه حقيقة لصيرورته منهي حقيقياً للإيجاد.



(١) في الأصل: على.

(٢) في الأصل: سمي.

(٣) هذه التسمية أخذها المؤلف من تعريف سيويه للمصدر، وسمي بالفعل من حيث كان حركة الفاعل، ينظر: «الكتاب» (١/٢٥١-٢٥٢)، «شرح ابن يعيش» (١/١١٠).

(٤) في الأصل «به».

(٥) «جَدَّه» هذا الاسم مصدر وقع فاعلاً، والفاعل - كما هو معلوم - ليس بفضله، والأصل «جَدَّ خَالِدٌ جَدًّا»، أريد به المبالغة في الوصف، فانتقل الإسناد إلى الجدد، وأضيف إلى ضمير زيد، ينظر: «القطر» (٣-٣).

(٦) المصدر: «ضرب» وقع نائب فاعل، ونائب الفاعل متى حل محل الفاعل أخذ حكمه، فهو ليس بفضله هنا، لأن الكلام لا يستغنى عنه، وإن حصل به بيان النوع.

(٧) في (ب) وبيائه، وفي (ج) وإبائه



خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً ﴿١١﴾ (الإسراء: ٧٦) <sup>(١١)</sup> بالنون لارتباط المعطوف عليه بالمعطوف <sup>(١٢)</sup>، ولا ينصب المضارع بعدها أيضاً <sup>(١٣)</sup> إلا إذا كان مستقبلاً لأن معناها الوعد بالجزاء.

والفاء تنصب المضارع بنفسها <sup>(١٤)</sup> إذا كان قبلها أمر <sup>(١٥)</sup>، نحو: أكرمني، فآكرمك، أو نهى: لا تشمتني فأضربك، أو استفهام: أين بيتك فأزورك؟، أو تمنٍ نحو: ليت <sup>(١٦)</sup> لي مالاً فأنفق منه، أو عرض: ألا تنزل بنا فنكرمك، ولا

(١) الشاهد فيها: ﴿وَإِذَا لَا يَلْتَوْنَ﴾ على قراءة الجمهور، حيث أبطل عمل «إِذَا» لأنها توسطت بين قسم ومقدر والفعل، ويحتمل أن تكون ﴿لَا يَلْتَوْنَ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف يدل عليه المعنى، وتقديره: «وهم إذن لا يلبثون» فالغيت لذلك.

- قال سيويه: وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف، ﴿وَإِذَا لَا يَلْتَوْنَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ وسمعا بعض العرب قراها، فقال: ﴿وَإِذَا لَا يَلْتَوْنَ﴾. وقال أبو حيان: وقرأ أبي: ﴿وَإِذَا لَا يَلْتَوْنَ﴾، ووجه القراءة: أن الرافعة عطفت فيها الفعل على الفعل، كما ذهب إلى ذلك المؤلف، وأما النصب في قراءة أبي وابن مسعود فعطف الجملة على الجملة. ينظر: «الكتاب» (١٣/٣)، «البحر المحيط» (٩٢/٧)، «راد المسير» (٧٠/٥)، «القراءات العشر» (٢٩٠).

(٢) في الأصل: لارتباط المعطوف بالمعطوف، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٣) في الأصل: بعدها إلا بدون «أيضاً»، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٤) في (ب) بنفسه.

(٥) وافق المؤلف، أبا عمرو الجرمي، والفارسي، وهو مذهب الكوفيين، أن «الفاء» تنصب الفعل المضارع بنفسها، وحجتهم في ذلك أنها خرجت عن باب العطف، وأصبحت ناصبة بنفسها، وقد قرر المؤلف ذلك وبسطها في كتابه «المواهب الوافية»، وذهب بعض الكوفيين: أن المضارع انتصب بعد الفاء، «بالخلاف»، وأما البصريون فقالوا: إن المضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد فاء السبية، لأن الفاء حرف عطفت، والعطف لا يعمل، لأنه يدخل على الاسم، ويدخل على الفعل، فوجب تقدير «أن» بعدها، لأن «أن» هي الأصل في عوامل النصب مع الفعل، فلو كانت عاملة كما ادعاه الكوفيون لصح دخول حرف العطف عليها، نحو: اتيني فآكرمك، وفأعطيك، فلما امتنع ذلك دل على أنها باقية على حكم الأصل، وأن الناصب غيرها.

- ينظر: «شرح المفصل» (٢١/٧)، «الإنصاف» (٧٦/٢)، «حاشية الصبان على الأشموني» (١٣٨٨/٣) «المواهب شرح الكافية» (ص ١٤٠).

(٦) في (ب) تمن: ليت.

ينتصب بعد المذكورات، إلا إذا قصد بها السببية، فتكون الفاء لها، لا للعطف، ويكون النصب دليلاً على ذلك، فإن المستنكر لا يكون إلا لئكتة<sup>(١)</sup>.

والواو تنصب المضارع بعدها بنفسها<sup>(٢)</sup>، إذا كان قبلها مثل ذلك الذي قبل الفاء، وقصد بها الجمعية، أي: المعية كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فقلت ادعي<sup>(٤)</sup> وأدعو إن أندى بصوت أن ينادي داعيان

ولمثل هذا انتصب ما بعد واو المعية في الأسماء، وهذه الواو هي واو الحال، الذي معناها الاقتران، كما سيأتي.

(١) ذكر المؤلف أن «الفاء» تنصب المضارع بنفسها إذا كان قبلها أمر أو نهي أو استفهام، أو تمن، أو عرض، وترك التحضيض، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ (الفرقان: ٧)، والترجي، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه: ٤٤)، وكذلك النفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه: ٨١)، وكذلك الدعاء مع أنه داخل في باب الأمر والنهي، عند النحاة لا عند الأصوليين، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِنَا وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِنَا فَمَا يُؤْمِنُوا﴾ (يونس: ٨٨)، فيكون مجموع ما يتقدم على الفاء أحد أمور تسعة جمعت في قولهم:

مر، وانه، وادع، وسل، واعرض، لحضهم تمن، وارج، كذلك النفي قد كمالا

(٢) أيد المؤلف قول أبي عمر الجرمي وهو من نحاة البصرة: أن الواو هي الناصبة بنفسها بالشروط التي ذكرها محتجاً بأن الواو خرجت عن باب العطف، فعملت في الأسماء النصب، كما في المفعول له وهي واو الحال، الذي معناه الاقتران، وقد ذهب الكوفون إلى أن الفعل بعد الواو منصوب على الصرف، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين. وأما البصريون فمذهبهم أن الفعل منصوب بعد واو المعية، بأن مضمرة، لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف كما ذكرنا في فاء السببية، وهو رد على الجرمي، فيما ذهب إليه. وأما قول الكوفيين لو أخذ به لسقنا في قولك: أحبيت زيداً، أن «زيداً» لم ينصب بالفعل، وإنما بكونه مفعولاً، وهذا من المستحيل، بل ما ذكره من مخالفة الثاني للأول موجب لتقدير «أن».

- انظر «الإنصاف» (٢/٥٥٥)، «حاشية الصبان» (٣/٩٣١٣).

(٣) ينب هذا البيت إلى الحطينة، الديوان - دار صادر بيروت، وهو من شواهد «الكتاب» (٤/٤٧)، و«أوضح المسالك» (٣/١٧٧).

(٤) في (ب) فقلت: ادع.

وقد دخلت على المضارع مثبت، وذلك أن الاخبار لما لم يصلح<sup>(١)</sup> عطفه بالواو على الإنشاء، غيرت صورة الإعراب، دلالة على عدم العطف، وذلك من تغيير حالة اللفظ تبعاً لتغيير<sup>(٢)</sup> حالة المعنى<sup>(٣)</sup> لاستقلاله<sup>(٤)</sup> المضارع كما علمت، لا كما زعم النحاة<sup>(٥)</sup> من أن تقدير (أن) لنصبه لاستلزامه عطف الاسم على صريح الفعل.

وإنَّ أول الفعل المتبوع بالاسم كان فيه من التكلف ما لا حاجة إليه، وإنما احتيج إلى تقدير «أن» مع حروف الجر للزوم دخولها على الأسماء، ولا كذلك حروف العطف لصحة دخولهما<sup>(٦)</sup> على الأسماء والأفعال.

و«أن» غير المخففة، وقد عرفت الفرق بينهما تنصب<sup>(٧)</sup> المضارع سواء كانت ظاهرة أو مقدره.

وإنما يقدر بعد «حتى»؛ لأنها حرف جر، وحروف الجر<sup>(٨)</sup> لا تدخل على الفعل المضارع الصريح، فقدرت بعدها «أن» لسبك الفعل مصدرًا يصح دخول

(١) في (ج) تصلح.

(٢) في (ب، ج) لتغيير.

(٣) وهذا الذي يسميه الكوفيون «الصرف»، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فالمراد: النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين، ولما كان الثاني مخالفاً للأول ومضروباً عنه نصب بالصرف على حد قولهم.

(٤) في (ب) لاستقلال، وهو الصواب.

(٥) هم البصريون ومن قال بقولهم كالأنباري، والأشموني، والصبان، وغيرهم، انظر «الإنصاف» (٢/٥٥٦)، «معجم الهوامع» (٢/٣١١)، «حاشية الصبان» (٣/١٣٩٣).

(٦) في (ب) وفي الأصل: دخولها، ويلاحظ هنا الخلط في تركيب الكلام وعدم دقته.

(٧) في الأصل: بنصب، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٨) في (ب، ج) وحرف الجر.

حرف الجر عليه<sup>(١)</sup>، وإنما تقدر إذا جعل الفعل<sup>(٢)</sup> غاية مقصودة<sup>(٣)</sup>، فتكون «حتى» بمعنى «لام كي» أو غير مقصودة<sup>(٤)</sup>، فتكون «حتى» بمعنى «إلى»، فتكون حينئذ حرف جر، يحتاج إلى تقدير «أن» أما إذا لم يرد كونه غاية نحو: مرض حتى لا يرجونه، لم يجب تقدير «أن» لكون «حتى» للابتداء لا بمعنى حرف الجر<sup>(٥)</sup>، وبعد لام كي المراد بها الغرض<sup>(٦)</sup>.

وبعد «لام» الجحود<sup>(٧)</sup> الواقعة بعد نفي داخل على كان، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> (الأنفال: ٣٣).

(١) ملاحظ هنا أن المؤلف قد أخذ بقول البصريين في أن «حتى» بتقدير بعدها «أن»، وأن المضارع لم ينصب به «حتى» كما رعم الكوفيون معنلاً ذلك بأن «حتى» حرف جر، وحروف آخر لا تدخل على الفعل الصحيح، وهو مذهب بصري، أخذ به المؤلف. ينظر: «الإنصاف» (٩/٢-٥١٩-٥٨٤)، وشرح ابن يعيش «(٧/٢٠-٢١)».

(٢) في (ب) جعل الفعل.

(٣) الغاية المقصودة: أن يكون الفعل الأول في زمان، والثاني في زمان آخر، غير متصل بالأول، وبمعنى آخر: أن ما قبل «حتى» علة لما بعدها كقولك: كلمته حتى يأمر لي بكتاب، والمعنى: كلمته لكي يأمر لي بكتاب، وكذلك قولك: أسلم حتى تدخل الجنة. ينظر: «شرح المفصل» (٧/٢٠) «القطر» (ص ٩٦).

(٤) غير المقصودة: أن يكون ما قبلها من الفعل متصلاً بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في متنها تقول: سرت حتى أدخلها، فيكون السير والدخول جميعاً، وقد وقع كأنك قلت: سرت إلى دخولها، فالدخول غاية لسيرك، والسير هو الذي يؤدي إلى الدخول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة: ٢١٤)، أي: زلزلوا إلى أن قال الرسول، فكان ما بعدها غاية لما قبلها، وقد تجتمع الغاية المقصودة وغير المقصودة، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ أَبِي لَهَبٍ وَآلَ ابْنَتِ أَبِي وَقِيَّةٍ الَّتِي آمَنَتْ بِإِسْحَاقَ بْنِ آلِ لَهَبِ بْنِ أَبِي قُحَيْشٍ الَّتِي كَانَتْ تَكْفُرُ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ (الحجرات: ٩)، فيحتمل أن يكون المعنى: لكي تنفي، أو إلى أن تنفي. ينظر: «شرح ابن يعيش» (٧/٢٠)، «القطر» (٩٦).

(٥) في الأصل: حرف الجر، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٦) في (ب): لام الغرض.

(٧) سميت «لام الجحود» بهذا الاسم: لاختصاصها بالنفي، وهي الواقعة زائدة عند الكوفيين أصلية عند البصريين، تفيد تقوية معنى النفي، فهي مؤكدة لصحة الكلام بدونها بعد «كون منفي» والكون المنفي، كان ويكون مع سبق نفي عليها، والنفي هنا وهو: «ما» كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال: ٣٣)، أو «لم» كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْجِرْ لَهُمْ﴾ (النساء: ١٦٨)، ومذهب البصريين: أن خبر كان محذوف، وليس الفعل، بل المصدر المنسبك من «أن» المضمره والفعل المنصوب بها في موضع جر، بينما مذهب الكوفيين، أن الفعل في موضع نصب على أن الخبر واللام زائدة للتوكيد. ينظر: «شرح المفصل» (٧/٢٨)، «معجم الهوامع» (٢/٢٩٨)، «النحو الوافي» (٤/٣٢٣).

(٨) ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/٩٦).

لأن اللامين<sup>(١)</sup> حرفاً جر فتحتاجان إلى تقدير «أن»<sup>(٢)</sup> لتسبك<sup>(٣)</sup> مدخولهما مصدرًا، كما تقدم مطلقًا، أي بغير شرط.

وبعد «أو»<sup>(٤)</sup>، إذا كانت بمعنى «إلى» نحو: لألزمك<sup>(٥)</sup> أو تعطيني حقي، لأنها حينئذ تكون حرف جر، فتحتاج ما عرفت.

وبعد العاطفة<sup>(٦)</sup> إذا كان المعطوف عليه اسمًا، لأن الفعل لا يعطف على الاسم فاحتيج إلى تقدير ما يسبكه مصدرًا، وهي «أن» كما عرفت كقولها<sup>(٧)</sup>:

لَلْبَيْسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشَّفُوفِ



(١) أي: لام كي، ولام الجحود، كما يظهر من السياق.

(٢) ذكر النحاة أن ظهور «أن» بعد لام الجحود تبيح، لأنه نقيض فعل ليس تقديره تقدير اسم ولا لفظه لفظ اسم، وذلك إذا قلت: ما كان زيد ليخرج، فهو قبل الجحود، كان زيد سيخرج، وسوف يخرج، فلو قلت: ما كان زيد لأن يخرج، بإظهار «أن»، فقد جعلت مقابل سوف يخرج وسيخرج اسمًا فكره النحاة إظهار «أن» لأن النفي يكون علي حسب الإثبات. ينظر: «شرح المفصل» (٢٩/٧).

(٣) في (ب) ليسبك.

(٤) «أو» تقع بمعنى: إلى أن، أو: إلا أن، وقال بعضهم: إذا صلح في موضعها «حتى» كما مثل المؤلف: لألزمك أو تعطيني حقي، أي: إلى أن تعطيني حقي، وإلا أن أدرك، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار. ينظر: «أوضح المسالك» (١٧٢/٣)، «شرح التصريح» (٣٧٢/٢)، «معجم الهوامع» (٣٠٤/٢)، «الدرر اللوامع» (١٧/٢).

(٥) في الاصل: «لاكرمنك» وما أثبتناه من (ب، ج).

(٦) أي: واو العاطفة كما يفهم من خلال استشاده بالبيت الشعري.

(٧) ميسون بنت بحدل الكلابية، وهو من شواهد «الكتاب» (٤٨/٣)، و«أوضح المسالك» (١٨٢/٣)، و«شرح التصريح» (٣٨٩/٢).

## النصب لغير المسند إليه والمسند

والنصب أيضاً يكون لغيرهما، أي: لغير المسند إليه والمسند، وهو أربعة أقسام: إما منهي<sup>(١)</sup>، وقد عرفته مجرداً<sup>(٢)</sup> عن موجب الجر لحدث مذكور صريحاً أو ضمناً كما في المشتقات، ويكون ذكره بغير هيئة منهاه، لأن المنهي يرتفع به، كما علمت، وأما نحو: أعطني زيداً درهماً، فالدرهم ليس منها للإعطاء، أعني مدلول الهمزة الذي هو جعله معطياً<sup>(٣)</sup>؛ ولذلك كان الإسناد إلى الأول من باب: أعطيت أولى من الثاني، والأولى الحكم بوجوده، كما لا يناب الثاني والثالث من باب: علمت وأعلمت لما ذكرنا، ولولا فائدة التثنية على هذه النكتة لكان في كون المقام لتقسيم غير المسند والمسند إليه، ما بغني عن هذا القيد، أو محذوف وجوباً سماعاً، نحو قولهم: «أهلك والليل»<sup>(٤)</sup>، أو قياساً كفعل التحذير نحو: «إياك والأسد»<sup>(٥)</sup>، وفعل النداء<sup>(٦)</sup>، نحو: «يا عبد الله».

- (١) المنهي: يقصد به المحل الذي انتهى إليه الحدث، فهو اسم مفعول، نحو: مضروب، لمن انتهى إليه الضرب.
- (٢) في جميع النسخ (مجرد) وهو خطأ نحوي.
- (٣) في جميع النسخ (عاطياً) وهو خطأ لغوي، والصحيح (معطياً)، لأنه من الفعل الرباعي، أعطى: معطاءً، ومعطياً، ينظر: «مختار الصحاح» مادة (عطا) (٤٤٠).
- (٤) هذا مثل يضرب في التحذير والأمر والحزم، ومعناه: اذكر أهلك وبعدهم عنك، واحذر الليل وظلمته، فهما منصوبان بإضمار الفعل، قال سيويه: كأنه قال: «بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل، والليل محذور منه، كما كان الأسد متحفظاً منه، ينظر: «الكتاب» (٢٧٥/١)، «مجمع الأمثال» (٨٦/١).
- (٥) هذا قول أورده سيويه في باب ما جري منه على الأمر والتحذير، فقولك: إياك والأسد، كأنك قلت: إياك فاتنين والأسد، ف«إياك» متقي، و«الأسد» متقي كذلك، ف«إياك» مفعول، و«الأسد» مفعول معه. ينظر: «الكتاب» (٢٨٣/١).
- (٦) اختلف النحاة في عامل نصب المنادي، فمذهب سيويه أن ناصبه الفعل المقدر وإنما حذف لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه، وذهب المبرد أن حرف النداء هو الذي نصب المنادي لسده مسد الفعل، وأغرب أبو علي حيث ذهب إلى أن حرف النداء اسم من أسماء الفعل، وقد أخذ المؤلف رأي سيويه في هذا الباب. ينظر: «الكتاب» (١٨٦/٢)، و«المقتضب» (٢٠٢/٤)، و«شرح ابن يعيش» (١٢٧/١)، و«شرح الرضي» (٣١٢/١).

وناصب الاسم الذي بعده فعله مشتغل<sup>(١)</sup> عنه بضم يره أو متعلقه، لو سلط هو أو مناسبة عليه لنصبه، نحو: زيداً<sup>(٢)</sup> ضربت، وزيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه، وزيداً حبست عليه، فإنه ينصب<sup>(٣)</sup> بمثل ما بعده، أو بما يناسبه، مثل: ضربت، وجاوزت، وأهنت، ولا بست، لعدم صحة انتصابه بما بعده، أو جوازاً كقولك: «زيداً» لمن قال: من أضرب؟.

إلا منادى مدعواً بـ «يا» وأخواتها، أو مندوباً متفجعاً عليه بـ «وا»، وبـ «يا» وأخواتها غير مضاف لفظاً، أو نية<sup>(٤)</sup>، نحو: يا زيد، يا زيدان<sup>(٥)</sup>، ويا زيدون، فإنه<sup>(٦)</sup> يرفع، أما لو كان مضافاً لفظاً، نحو: يا عبد الله، أو نية، نحو قول الشاعر:

أيا راكباً<sup>(٧)</sup> .....

(١) حقيقة الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل مشتغل عن الاسم المتقدم بعمله في ضميره أو في سبب ضميره، كما مثل المؤلف: «زيداً ضربت غلامه»، فـ «غلامه» هو السبب، بواسطة أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المفعول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣٠/٢)، و«أوضح المسالك» (٥-٤/٢).

(٢) قال سيويه: النصب عربي جيد، والرفع أجود منه، يعني: أن النصب في «زيد ضربته» عربي فصيح في كلام العرب، والرفع أجود، لأن الرفع لا يفتقر إلى إضمار ولا تقدير محذوف، والنصب يفتقر إلى إضمار فعل وفاعل، ينظر: «الكتاب» (١٣٣/١)، و«شرح المفصل» (٣٢/٢).

(٣) في (ب، ج) ينتصب . (٤) في (ب) لفظاً ونية .

(٥) في (ب): وزيدان .

(٦) لا يوجد في الأصل، وقد أثبتناه من (ب، ج) .

(٧) هذه الجملة جزء بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي .

فيا راكباً إما عرضت فبلغن ندماي من نجران ان لا تلاقيا

- ينظر: «الخزانة» وهو من شواهد الكتاب (٢٠١/٢)، و«شرح المفصل» (١٢٨/١)، و«شرح التصريح» (٤٤٥/٢).

في معنى: «أيا أي راكب» إذ لم يقصدوا راكبًا مخاطبًا، فإنه ينتصب، ولكن نصب المضاف نية تقع على المضاف إليه الباقي بعد حذف المضاف كما هي<sup>(١)</sup> القاعدة، ولا شبهه، أي: ولا يكون شبه المضاف، وهو ما ارتبط معناه بكلمة بعده، نحو: يا طالعًا جبلاً، ويا عشرين رجلاً، ووجه عدم النصب، في غير المضاف وشبهه قلة لفظ الجملة، حيث تمت بحرف واسم فاغتفر، فقل الضم بخلاف المضاف، فالجملة ثلاثية، ولا يُقال: إن حركة المضموم حركة بناء<sup>(٢)</sup>، لأنهم صرحوا في «يا أيها الرجل» أن ضمة «الرجل»، حركة إعراب مع حكمهم بأنه المنادى<sup>(٣)</sup>، وهو مفعول، وقد<sup>(٤)</sup> أعربوا المفعول بالرفع.

وأما الاستدلال بحذف التنوين<sup>(٥)</sup> من غير المعرف فلا يوجب بناءً كغير المنصرف، وربما كان الحذف لكثرة نداء الأعلام، كما في العلم الموصوف بـ «ابن».

- (١) في جميع النسخ هو، وهو خطأ لغوي.
- (٢) في (ب، ج) يا أي راكب انفرد المؤلف بأن المانع من النصب قلة لفظ الجملة، حيث تمت بحرف واسم فاغتفر، فقل الضم، وهذا - حسب علمي - اجتهاد من المؤلف لم يسبق إليه.
- (٣) قول المؤلف بأن «الرجل» في «يا أيها الرجل» منادى غير صحيح، وإنما هو نعت، فالمنادى، «أي» في «أيها»، والنعت غير المنادى؛ ولهذا فقد جوز النحويون فيها الرفع على اللفظ والنصب على المحل، ورجح الأنباري النصب، لأن الأصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ وقد بسط الرضي هذه المسألة وذهب إلى أن ما بعد «أي» في «أيها»، لا يكون إلا تابعًا لوصف «أي»، أي: أنه مرفوع، لأنه هو المنادى في الحقيقة كما ذكر، وأن «أي» وصلة إليه، ينظر: «أسرار العربية» (٩٣)، و«شرح الرضي» (٣٤٢/١).
- (٤) في (ب، ج) فقد.
- (٥) ما ذهب إليه المؤلف هو رأي الكوفيين الذين قالوا: إن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، وإنما حذف لكثرة نداء الأعلام، وقد رد البصريون ومن وافقهم على هذا. ينظر: «أسرار العربية» (٢٢٤)، و«شرح ابن يعيش» (١٢٨-١٢٩).

ويسمى اسم المنهى المذكور مفعولاً به، فالباء في «به» للإصاق أي: أُلصق الفعل به، ورفع مع هيئة الفاعل، نحو: رضيت عيشته، و﴿عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ﴾ (الحاقة: ٢١)<sup>(١)</sup> مجاز في النسبة

ويتبعها وصف الإعراب بالمجازية كما في مجاز الزيادة أو النقص الذي ستعرفه في البيان - إن شاء الله - .

وإما ظرف لتجدده زمنًا مطلقًا أو مكانًا مبهمًا، نحو: سرت يوم الجمعة، أو زمانًا، أو أمامك، وفسروا مبهم المكان بالجهات الست، وحملوا عليها «عند» و«لدى»، وشبههما لفظ «مكان»، وإنما فرقوا بين معنى الزمان والمكان، لأن ظرفية المكان تختص بالحدث كما أن ظرفية الزمان تختص بالحدث<sup>(٢)</sup>. ولهذا لا يقع ظرف الزمان خبراً عن جثة<sup>(٣)</sup>، وأما وقوع المكان خبراً عن الحدث<sup>(٤)</sup>،

(١) وكذلك من سورة القارة (آية ٧)، وقد ذكر العلماء أن «راضية» نعت لـ «عيشة»، وفيه ثلاثة أقوال: الأول - أنها ذات رضا، بمعنى ثابت لها الرضا ودائم.

الثاني - أنها على إظهار جعل المعيشة راضية لمحلها وحصولها في مستحقها وهذا من باب المجاز.

الثالث - أن هذا مما جاء فيه فاعل بمعنى مفعول، نحو: ﴿مَاءٌ دَافِقٌ﴾ (الطارق: ٦)، أي: مدفوق.

- ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١٧٥/٥)، و«إعراب القرآن» للدويش (٢٠٠/١٠).

(٢) الجثث: جمع جثة، والجثة ما كان شخصاً مريئاً، ويطلق عليه اسم الذات أو اسم العين، وهو ما دل على شيء محسوس قائم بنفسه كـ «زيد» و«رجل» و«خصمان» و«شجرة» وغيرها، وحدث: ما كان معنى كالمصادر، مثل: العلم، والقدرة، والكرامة، وغيرها.

(٣) لعدم الفائدة، لأنك حينما تقول: زيد اليوم، أو عمرو الساعة، لم تفد المخاطب شيئاً. لأن التقدير، زيد حال أو مستقر في اليوم، ومعلوم أنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم، إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون واحد، فعلى هذا فالجثث أشخاص ثابتة موجودة، لا اختصاص حولها بزمان دون زمان، ينظر: «شرح ابن عيش» (٨٩/١).

(٤) نحو: «القتال عندكم» لاستلزام القتال للمقاتلين (الجثة)، فكان الخبر عن المستلزم، أي: (لازم القتال) أو بمعنى آخر: جاز أن يخبر عن «الحدث» بالمكان والزمان، والسبب في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأماكن يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره، وكذلك «الحدث» تقول: زيد خلقتك، القتال أمامك، وتقول أيضاً: القتال اليوم.

- ينظر: «شرح ابن عيش» (٨٩/١).

فلاستلزام الحدث للجثة التي يقوم بها، فكان المكان خيراً عنها بخلاف الجثة، فإنها لا تستلزم الزمان<sup>(١)</sup> حتى يصح حمل الزمان عليها، كل ذلك لأنه إنما يحمل اللازم على الملزوم لا العكس، فلما كانت الجثة مستلزماً للمكان حمل عليها، ولما كان الحدث مستلزماً للزمان حمل عليه، فظهر أن المكان ليس من مقتضيات الحدث، فلا ينتصب به، وإنما انتصب مبهمه به بواسطة استلزام الحدث محلاً مستلزماً لمكان مبهم لما لا يخفى من أن<sup>(٢)</sup> الجثة لا تستلزم مكاناً معيناً لتقلها<sup>(٣)</sup> في الأمكنة بخلاف الحدث، فإنه يستلزم مكاناً معيناً لا يقوم بغيره، والعين يستلزم المطلق لاستلزام الأخص للأعم، وللنحاة هنا<sup>(٤)</sup> تعليل عليل<sup>(٥)</sup>.

وقوله<sup>(٦)</sup> «كذلك»، أي: مجرداً عما يوجب الجر، وأما موجب الرفع فقد علمت أن الكلام في غير المسند إليه.

(١) في الأصل وفي (ب) الحدث، وما أئتيته من (ج) هو الذي يدل عليه السياق.

(٢) في (ب، ج) كون.

(٣) في (ج) لتقلها.

(٤) في (ج) ها هنا.

(٥) في جواز أن يكون الزمان خيراً عن جثة، حيث قالوا: قد يأتي الزمان مخبراً عن جثة، إذا كان يشبه الحدث، أي: المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت، كقولك: الليلة الهلال، وأن يعلم إضافة معنى إليه تقديراً، نحو قول امرئ القيس: «اليوم خمر وغداً أمر» أي: شرب الخمر، وكذلك أن يكون الذات «الجثة» عاماً واسم الزمان خاصاً، كقوله تعالى: «لَيْسَ لَوْعَتِهَا كاذِبَةٌ» (الواقعة: ٢)، والتقدير: ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة، وقيل: ليس في وقت وقوعها تكذيب، فيكون خيراً عن الحدث، فبطل الاستدلال في المثال، وقد أجاز بعض النحويين أن تقول: «الليلة الهلال»، و«الربط شهري الربيع»، و«البلح شهري»، وضيطة أن يشابه الذات «الجثة» المعنى: الحدث، في حدوثه وقتاً دون وقت، وقيل: بل هو على تقدير حذف المضاف، وقد أنكر المؤلف كل ذلك، ووصفه بأنه تعليل عليل، وهذا من انفراداته ومخالفته للنحاة، ينظر: «شرح المفصل» (٤٩/١)، و«شرح الرضي» (٢١٨/١)، و«مجمع الهوامع» (٣٢٢/١).

(٦) على عادة المؤلف يقصد أنه يشرح متناً، وذلك لكثرة شروحاته في كثير من الفنون.

وسواء كان الحدث<sup>(١)</sup> الناصب له مذكوراً<sup>(٢)</sup> أو محذوفاً وجوباً<sup>(٣)</sup> نحو: يوم الجمعة سرت فيه، أو جوازاً نحو: «يوم الجمعة»<sup>(٤)</sup> جواباً<sup>(٥)</sup> للقائل: متى سرت؟، وإنما ينتصب الظرف المذكور<sup>(٦)</sup>، إذا كان غير مقرون بحرفه، أي: بحرف الظرفية، وهو «في»، أو «الباء» بمعناها، لأنهما حرفا جر لا يتخلف عملهما في المعرب، ويسمى مفعولاً فيه<sup>(٧)</sup>، ورفع بمظروفه<sup>(٨)</sup> مجاز، لما علمت من أن الهيتين إنما صيغتا لإسناد صفة الفاعلية أو صفة المفعولية، والظرفان المذكوران من حيث أنهما ظرفان ليسا بفاعلين، ولا مفعولين، ولهذا لا يشتق لهما من الفعل صفة، لأن الاشتقاق والإسناد إنما يكونان لمن قام به وجود الحدث.

فالفاعل قام به التأثير والمفعول قام به الأثر، فاشتق لهما اسم من الحدث<sup>(٩)</sup>، وأما اشتقاق اسم المكان والزمان<sup>(١٠)</sup> منه، نحو: «مضرب» فليس بوصف جار على الزمان والمكان، وقد زعم أئمة البيان أن إسناد هيئة المنهى إلى الطرفين والمصدر حقيقة، وفي قولهم ما سمعت، وقوله: «بمظروفه» احتراز عما لو سند إلى الطرفين غير مظروفها، نحو: «اتسع وقته» أو مكانه فإن ذلك الإسناد حقيقي.

(١) الحدث: أي: العامل.

(٢) وهو الأصل: تقول: سرت بين الشارعين ساعة.

(٣) ينظر: «أسرار العربية» (ص ١٧٧)، و«شرح المفصل» (٤٧/٢)، و«شرح الرضي» (٢٨/٢)، و«مع الهوامع» (١٠٢/٢).

(٤) أي: سرت يوم الجمعة.

(٥) أي: جوازاً ووجوباً.

(٦) المفعول فيه: هو اسم زمان أو مكان، أو اسم عرضت دلالاته على أحدهما، أو جرى مجرى الزمان، وضُمَّن معنى «في» باطراد، فاسم الزمان والمكان، نحو: سافر محمد ليلاً، ومشى عليٌّ ميلاً.

- ينظر: «شرح ابن يعيش» (٤١/٢)، و«شرح السيوطي على الألفية» (٢٥٧) دار السلام - القاهرة.

(٨) أي: بالفعل.

(٩) نحو: ضارب، ومضروب.

(١٠) في (ب، ج) اسم الزمان والمكان.

## المفعول له

وإما مصدر الفاعلية<sup>(١)</sup>، أي فاعل الحدث الأول معلل بنسبته<sup>(٢)</sup>، أي: جاء لتعليل نسبة الأول، نحو: ضربته تأديباً، والتأديب اسم حدث<sup>(٣)</sup>، وقع من فاعل الضرب المنسوب ومقارن له، أي: للمنسوب في الوجود، كما يقارن الضرب والتأديب ويسمى مفعولاً له<sup>(٤)</sup>، سواء كان غرضاً كالتأديب، أو غير غرض، نحو: قعدت عن الحرب جبناً.



(١) في (ج) الفاعلة.

(٢) في (ب) النسبته.

(٣) أي: مصدرًا حيث اشترط النحاة أن يكون مصدرًا، لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له، والداعي إنما يكون حدثًا لا عينًا، ينظر: «شرح ابن عيش» (٥٢/٢)، و«شرح الرضي» (٢٩/٢).

(٤) المفعول له: هو كل مصدر مُعلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل، ويسميه بعض النحاة المفعول لأجله، أو من أجله.

- ينظر: «شرح المفصل» (٥٢/٢)، و«شرح الرضي» (٢٩/٢)، و«مجمع الهوامع» (٢٩٢/٢).

و«أوضح المسالك» (٤٣/٢).

## الحال

وإما دال على اقتران نسبه، أي: نسبة الحدث<sup>(١)</sup> بوضعه<sup>(٢)</sup> نحو: ضربت زيداً قائماً، و«زيد أبوك عطوفاً»، وفي جعله قيداً للنسبة ما يفهمك صحة وقوع الحال عن المبتدأ فلا يحتاج الحال المؤكدة إلى تقدير الفعل<sup>(٣)</sup> بخلاف الطرفين، فإنهما قيد لحدوث المنسوب، لا لتعلقه الذي هو نسبه، وقوله: «مفرداً» احتراز<sup>(٤)</sup> عن الجملة الدالة على اقتران نسبة أخرى للدلولها، نحو: «جاءني زيد يضحك»، أو «وقد ضحك»، أو «وهو ضاحك»، أو «وعمر وعندي» أو نحو ذلك، فإن الجملة وإن كانت قيداً للنسبة، فقد علمت أنها مما لا يعرب<sup>(٥)</sup>، وإن قالوا: محلها النصب على الحال.

ومنه<sup>(٦)</sup> المفعول معه<sup>(٧)</sup>، فإن معنى قولك: «جئت وزيداً»<sup>(٨)</sup>: جئت مقارناً لزيد.

(١) أي: المشتق.

(٢) في (ب) بوضع.

(٣) وافق المؤلف أبا الحسن بن خروف، بأن العامل هو المبتدأ، أو وقع عن المبتدأ لتضمنه معنى التنبية، وهو بعيد لأن عمل المضمر والعلم مما لم يرد له مماثل ونظير في كلام العرب.

- فمذهب المؤلف في هذا الباب ضعيف لاستزامه المجاز، وكذلك تقديم الحال على الخبر، وهو ممنوع لعدم تمام الجملة، فالعامل في هذا الضرب من الحال - المؤكدة - محذوف وجوباً لتنزل الجملة منزلة البدل، لا ما ذكره المؤلف، فقولك: زيد أبوك عطوفاً، أي: أحقه عطوفاً، وقيل: بل العامل معنى الجملة، كأنك تقول: يعطف عليك أبوك عطوفاً، وإن كان جزاؤها جامدين إلا أن إسناد أحد جزأها إلى الآخر حصل من ذلك معنى الفعل. ينظر: «أسرار العربية» (١٩-٢٤٥)، و«شرح الرضي» (٨٩/٢)، و«شرح التصريح» (٦٠٦/١).

(٤) في (ب، ج) احترازاً.

(٥) أي: أن الجمل لا تظهر عليها علامات الإعراب ظهوراً بيئاً، وإنما تكون في محل نصب حال ينظر «شرح المفصل» (٦٧/٢)، و«همع الهوامع» (٢٤٦/٢).

(٦) أي: من المنسوب.

(٧) المفعول معه هو: اسم فضلة مذكور بعد واو التي بمعنى «مع» تالية لجملة ذات فعل أو شبهه، كما مثل المؤلف «جئت وزيداً» أو أنا سائر والطريق

- ينظر: «شرح الرضي» (٣٦/٢)، و«همع الهوامع» (١٧٥/٢)، و«التبصرة والتذكرة» (٢٥٦/١)، و«القطر» (٣١٢)، و«معجم النحو» (٣٦٥).

(٨) جمهور النحاة على أن النصب مختار هاهنا، لا أنه واجب، لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بدهن وجود فاصل قبيح لا يمنع، ينظر «شرح الرضي» (٣٦/٢).

والمنصوب بعد إلا وأخواتها «خلا، وعدا، وحاشا، وما خلا، وما عدا، وليس»، فإن معنى قولك: جاء القوم إلا زيد، جاءوا منفصلين عنه، لأن كون الحال مدلول حرف غير عزيز<sup>(١)</sup>، كما صرح به أئمة التفسير<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى: ﴿كَتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٠١)، ﴿قَالُوا مَعذْرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (الأعراف: ١٦٤)، هما<sup>(٣)</sup> صدرت الجملة حرف ترجّ أو تشبيه، أو نحوهما، فإن الحال هي مدلول الحرف، فلهذا يقدرونهما في الآيتين، مشبهين أو<sup>(٤)</sup> راجين، وأيضاً الحال في المعنى: صفة و«إلا» يقع صفة<sup>(٥)</sup>.

ولا يشترط فيها أن تتبع جمعاً منكوراً غير محصور، لأن الاستثناء ليس لإخراج ما تحقق دخوله، لأن<sup>(٦)</sup> ذلك مبني على أن للعموم ألفاظاً موضوعة دالة على كل فرد، وذلك ممنوع بل الاستثناء لمجرد دفع توهم الدخول، ولهذا شاع<sup>(٧)</sup> المقطع لجواز<sup>(٨)</sup> توهم المخاطب مشاركة غير الجنس له في الحكم، فيدفع التوهم بالاستثناء.

(١) عزيز: أي غير قوي.

(٢) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٢/٢٩)، ط: دار الكتب العلمية، و«فتح القدير» للشوكاني (١/١١٩) ط: مصطفى الحلبي، و«مغني اللبيب» (١/٢٥٢).

(٣) وفي (ب): فما.

(٤) في الأصل: وراجين.

(٥) قوله: «يقع صفة» يشير إلى ما قاله العلماء في إعراب: «إلا» في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) ف«إلا» وما بعدها صفة لـ «آلهة»، لأن المراد نفي الآلهة المتعددة، وإثبات الإله الواحد الفرد، ولا يصح الاستثناء بالنصب، لأن المعنى سيكون: لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وهذا ظاهر البطلان والفساد. فتكون «إلا» صفة بمنزلة غير، ولا تكون للاستثناء من جهة المعنى، بل ولا حتى من جهة اللفظ لأن (آلهة) جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، ولغير المصنف من النحاة توجيهات في إعراب المستثنى والناصب له، على أن «إلا» حرف على أصلها، والحرف لا يعرب «حالا» إنما يتضمن معنى الاستثناء، وبهذا المعنى ينتصب المستثنى، وهكذا هي حروف المعاني، ولهذا فالمستثنى مفعول به على أرجح التوجيهات، فيكون منصوباً مفعول أو بالفعل و«إلا» ينظر «مغني اللبيب» (١/٩٩)، و«إعراب القرآن وبيانه» (٦/٢٩).

(٦) في (ب): فإن

(٧) في (ج): ساع

(٨) في الأصل: بجواز، وما أثبتناه من (ب، ج)

وقوله: «بغير إبدال»، لما بعدها مما قبلها، كما إذا كان المستثنى منه مذكوراً، في كلام غير موجب، نحو: «ما رأيت أحداً إلا زيداً» فإن ما بعدها ينتصب<sup>(١)</sup> على أنه بدل مما قبلها، ولا تفرغ<sup>(٢)</sup> للعامل الذي قبلها، ليعمل فيما بعدها، نحو: «ما ضربت إلا زيداً» حيث حذف مفعول<sup>(٣)</sup> «ضربت» ليعمل في «زيد».

وقوله: «لغيره» أي: لغير الدال على اقتران النسبة بوصفه<sup>(٤)</sup>، إما لوقوع<sup>(٥)</sup> العامل له نحو: «ما جئت إلا راكباً»، فهو حال أيضاً، ويسمى هذا المنسوب حالاً، لكونه دالاً على وقوع النسبة في حال من أحوال أحد جزأيه<sup>(٦)</sup>.

ولا يرتفعان، أعني<sup>(٧)</sup> المعلل للنسبة والدال على اقترانها<sup>(٨)</sup> بوصفهما<sup>(٩)</sup> ما دام قيدين للنسبة، لأنهما إنما يأتيان بعد كمالها بطرفيها لبيان هيئة المنسوب إليه<sup>(١٠)</sup> فكيف يرتفعان بالمنسوب<sup>(١١)</sup> وقد ارتفع به<sup>(١٢)</sup> غيرهما<sup>(١٣)</sup>، والفعل لا يكون له مرفوعان، كما علمت<sup>(١٤)</sup>.

(١) في (ج): منتصب.

(٢) في (ب) معمول.

(٣) في (ب) لوفرع.

(٤) ذهب المؤلف في غير هذا الكتاب إلى أن «إلا» واقعة موقع الحال، لأن «إلا» في قوة الحال يقول: «والذي أرى أن «إلا» واقعة موقع الحال، «فجاءني القوم إلا زيداً»، في قوة جاؤني خارجاً منهم زيد ونحوه، لأنها إخراج، كما صرح النحاة بخلا وعدا وليس، ولا يكون واقعاً في الاستثناء موقع الحال لكن لما لم يصح أن يظهر الإعراب عليها حمل على ما بعدها كما إذا كانت صفة

- ينظر «المواهب» (ص ٦١)

(٥) في (ب، ج) أي.

(٦) في (ب، ج) بوصفه.

(٧) (١٢) أي: بالفعل.

(٨) (١٣) أي: الفاعل.

(٩) في (ب) اقترانه.

(١٠) (١٠) أي: الفاعل.

(١١) ينظر: «أسرار العربية» (ص ٢٠١)، «شرح الرضي» (١١١/٢)، و«معجم الهوسع» (١٨٠)،

و«المواهب الوافية» (ص ٦٠-٦٥) مخطوط

## الجرب حروف الجر وبالإضافة

والجر يكون للاسم<sup>(١)</sup> بعد: (من، إلى، حتى، في، الباء، واللام غير المعرفة<sup>(٢)</sup>، رب، وواوها)، كقوله<sup>(٣)</sup>:

وِلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيَسُ

وبالقسم وواوه المبدلة من «الباء»<sup>(٤)</sup> لتقارب معنيهما، فإن معنى الباء الإلصاق ومعنى الواو الجمع<sup>(٥)</sup>، والمتلاصقان مجتمعان، وتائه المبدلة من الواو، كما في: تجاهك<sup>(٦)</sup>، ونحوه، وعن، وعلى، والكاف الدالة على تشبيه شيء بشيء، ومذ، ومنذ، وحاشا، وخلا، وعدا.

(١) في (ب، ج) لاسم.

(٢) أي: غير لام التعريف التي تكون دلالة على اسمية الاسم، وأنه معرفة لا نكرة.

(٣) ينسب لعامر بن الحارث المعروف بجران العود، وليس في ديوانه، وهو من شواهد «الكتاب» (٣٢١/١)، و«الدرر» (١٦٢/٣).

(٤) في الأصل: التاء، وما أثبتناه من (ب، ج) وهو الصحيح.

(٥) أي: مطلق الجمع.

(٦) هذا مثال من المؤلف يدلل فيه أن «التاء» قد تدخل على غير لفظ الجلالة «الله» وهو من النادر الشاذ، كما قال جمهرة النحويين منهم سيبويه، حيث قال: «لا تجر - أي التاء - سوى لفظ الجلالة «الله»، ونذر «الرحمن» و«تحياتك»، وقال ابن يعيش: «وأما التاء فمبدلة من الواو، فقد كثر إبدالها منها في نحر: تكأة، وتراث، ونورات، وتخمة»، إلى أن قال: «ولا تدخل - أي التاء - على المضمرة لانحطاط الفرع عن درجة الأصل، لأنه من المرتبة الثانية، والتاء لما كانت بدلاً عن الواو، وكانت في المرتبة الثالثة انحطت عن درجة الواو فاختصت باسم الله تعالى لكثرة الحلف به»، يقول الرضي: «والتاء مبدل من الواو، كما في «وراث، وتراث، ووكلت، وتكلمت»، إلى أن قال: «وحكى الأخفش: تربي، وترب الكعبة»، وهو شاذ

- ينظر «كتاب سيبويه» (٥٩/١)، «شرح المفصل» (٣٤/٨)، «شرح الرضي» (٣٠٩/٤)، «معجم الهوامع» (٣٩٣/٢).

والجر أيضاً لاسم ضم إليه اسم قبله بحذف تنوين الأول، أو بدله، وهو نون الثنية والجمع، لبيان كون الثاني جنساً له، أي: شاملاً للأول وغيره، نحو: «خاتم الفضة» فإن الخاتم إنما ضم إلى الفضة بحذف تنوينه، ليفيد الضم<sup>(١)</sup>، بيان جنس الخاتم، أو لبيان كون الثاني ظرفاً له، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ (سبا: ٣٣)، أو لبيان كون الثاني ملابساً له، أي: متصلاً<sup>(٢)</sup> به أيضاً، لا متكرراً نحو: غلام زيد، وكوكب الخرقاء<sup>(٣)</sup>.



(١) لو قال: «ليفيد ضم» لكان أحسن حتى يستقيم الكلام.

(٢) في (ب): اتصالاً متكرراً.

(٣) هذه الجملة جزء بيت بلا نسبة من (الطويل) وقامه:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب

- ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ٢٧)، و«الأشباه والنظائر» (٣/ ١٩٣)، و«خزانة الأدب» (٣/ ١٠٧).

## جزم الفعل المضارع

والجزم حذف نون التثنية، أو جمع المذكر، أو المخاطبة، أو حرف العلة، في غير ما اتصلت النون المذكورة به أو الحركة والمراد بحذف الحركة، عدم الإتيان بها في قولهم: «ضيق فم الركبة» من آخر الأمر، نحو: اضربا، اضربوا، اضربن، أغز، أرم، إخش، إضرب، وإنما جعلنا ما حذف من آخر الأمر إعراباً لما سبق لك من أن الأمر مضارع مجزوم بتقدير اللام، كما ذهب إليه الكوفيون<sup>(١)</sup>.

وزعم البصريون أن أصله أعني: المضارع، وإنما أعرب لمشابهته<sup>(٢)</sup> الاسم بأحد حروف (نأيت)، ولما زال الحرف في الأمر رجع إلى البناء الذي هو: قياس ما وضع للنسبة يقتضيها النسوب، وفي قولهم نظر: لأن المقدر كالملفوظ في كثير من المواضع ولهذا يعرب المعرب عند تقدير عامله، مع انتفاء سبب الإعراب، هو التركيب إلا تقديراً، وأيضاً سبب إعراب المضارع ما تقدم لك من دلالة أصله على معناه بنفسه، وذلك باق مع تقدير الحرف<sup>(٣)</sup>.

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الأمر مجزوم بلام محذوفة، وهي لام الأمر فقولك: اضرب، اضربا، اضربوا، اضربي، فأصله: لتضرب، لتضربا، لتضربوا، لتضربي، وإنما حذف اللام تخفيفاً، وما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ فكان معرباً مجزوماً بذلك الحرف المقدر، وأيدوا قولهم: أنك إذا أمرت من الأفعال المعتلة نحو: يغزو، يرمي، ويخشى - كما مثل المؤلف - حذف لاماتها كما تفعل في المجزوم من نحو: ليغز، ليرم، ليخشى، والبناء عندهم لا يوجب حذفاً، ينظر: «الإنصاف» (٥٢٤/٢)، و«شرح ابن يعيش» (٥٨٧/٥٩).

(٢) في (ب، ج) لمشابهة.

(٣) ينظر: «الإنصاف» (٥٢٤/٢)، و«شرح المفصل» (٥٨٧/٦٢).

وتحذف المذكورات<sup>(١)</sup> للجزم من آخر المضارع بعد الأمر نحو: أسلم تدخل الجنة<sup>(٢)</sup>، والنهي: لا تشتمني<sup>(٣)</sup> أكرمك، وشبههما التمني والاستفهام: ليت لي مالا أنفق منه، وأين بيتك أزرک، وأما العرض فمولد من الاستفهام<sup>(٤)</sup> إذا جيء بالمذكورات لقصد السببية، أي: لقصد أن يكون المطلوب بالخمسة<sup>(٥)</sup> سبباً لما بعدها من المضارع، فيكون فيها حيثنذ معنى الشرط الذي هو تعليق ما بعدها بها فيجزم كما يجزم جزأ الشرط.

ما يجزم فعلاً واحداً:

وتحذف المذكورات من المضارع أيضاً للجزم بعد حرفيهما<sup>(٦)</sup>، أي: بعد حرف الأمر<sup>(٧)</sup>، وهو اللام<sup>(٨)</sup> نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾

(١) أي: نون التثنية، ونون جمع المذكر، وياء المخاطبة، وحروف العلة والحركة.

(٢) الفعل المضارع «تدخل» مجزوم، وقد اختلف النحاة في الجازم له على أقوال:

(١) أغلب المتأخرين من النحاة يقولون: إنه مجزوم بالطلب، لأنه يتضمن معنى الجزاء مع عدم وجود الفاء.

(ب) ذهب سيويه إلى أن الجازم لهذا الفعل هو الجواب للطلب نفسه، وأما الخليل فيذهب إلى أن فعل الطلب فيه معنى (إن) فلذلك انحزم الجواب، لأن الطلب تضمن معنى حرف الشرط.

(ج) ذهب السيرافي وأبو علي الفارسي إلى أن الجازم هو الطلب نفسه، وعلا بأن الطلب ناب مناب حرف الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به، لأنه ناب عن الفعل.

(د) مذهب الجمهور من النحاة أن الجازم للفعل هو الأداة المقدرة، وهذا ما ذهب إليه المؤلف فيما يبدو لي. ينظر: «كتاب سيويه» (٣/٩٣-٩٤)، و«قطر الندى» (ص٩-١٠).

(٣) في الأصل: بياض.

(٤) كقولك: «ألا تنزل تُصبُ خيراً»، فهي مولدة من قولك: «أين تنزل تُصبُ خيراً». ينظر: «كتاب سيويه» (٣/٩٣).

(٥) وهي: الأمر والنهي والتمني والاستفهام والعرض.

(٦) في (ب، ج) بعد حرفيهما.

(٧) في (ج) أي حرف الأمر.

(٨) أي: اللام المطلوب بها الفعل.

فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ﴿٧﴾ (الطلاق: ٧)، وحرف النهي، وهو: «لا»<sup>(١)</sup>، نحو: لا تضرب، وبعد: (لم، ولما).

### ما يجزم فعلين:

وحرف المجازاة (إن) الشرطية، سميت حرف مجازاة، لدخولها على فعلين آخرهما جزاء على فعل أولهما، نحو: «إن تكرمني أكرمك»، فيجزمان معاً، وقد لا يجزم الثاني إذا كان الأول ماضياً<sup>(٢)</sup>، وما ضمنها أي: ما وقعت<sup>(٣)</sup> (إن) الشرطية في ضمنه، وهو ﴿مَهْمَا﴾ نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (الاعراف: ١٣٢)، وإذما، وحيثما، وأين، ومتى، مجردتين عن: «ما»، ومعها «ومن»، وما، وأي، وأيان<sup>(٤)</sup>، سواء كان المضارع الذي دخلت عليه المذكورات شرطاً أو جزاء مجرداً عن الفاء الداخلة على الجزء، أما لو دخلت عليه الفاء، نحو: «إن تشمتني فلا أوأخذك»، لم يجزم لأنه حينئذٍ خبر لمبتدأ مقدر<sup>(٥)</sup>.

(١) معنى لا النهاية: طلب ترك الفعل سواء أكان المطلوب منه مخاطباً كما مثل المؤلف بقوله: «لا تضرب» أو كان غائباً، كقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ (آل عمران: ٢٨)، تأتي بمعنى الدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تَأْخُذْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦).

- ينظر: «أوضح المسالك» (٣/ ١٨٥-١٨٧)، و«شرح الرضي» (٤/ ٨٩).

(٢) مثال ذلك: إن قام محمد يقوم علي، وقول زهير بن أبي سلمى:

وإن آتاه خليل يوم مسائة يقول: لا غائب مالي ولا حرم

فرفع الشاعر جواب الشرط (يقول) لأن فعل الشرط ماض.

- ينظر: «كتاب سيبويه» (٣/ ٧٥-٧٨)، «المقتضب» للمبرد (٢/ ٧٠)، «الإنصاف» (٢/ ٦٢٣)، و«أوضح المسالك» (٣/ ١٩٠)، «شرح التصريح» (٢/ ٤٠٢).

(٣) في (ب) أي: وما وقعت. (٤) في جميع النسخ: «أيا» حيث سقطت النون.

(٥) من المعلوم أن جواب الشرط إذا قرن بالفاء، فإن الفعل بعده يرفع وجوباً سواء كان فعل الشرط ماضياً كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (المائدة: ٩٥)، أم مضارعاً كما مثل المؤلف: «إن تشمتني فلا أوأخذك، ويرجع رفعه لسببين:

(١) أن الفاء تمنع ما قبلها، أن يعمل فيما بعدها؛ لأن فيها معنى الاستئناف.

واعلم أن فاء الجزاء يمتنع دخولها، إذا كان ماضيًا بغير (قد) ظاهرة أو مقدره<sup>(١)</sup>، ويجوز دخولها وحذفها، إذا كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بلا. ويجب دخولها فيما عدا ذلك<sup>(٢)</sup>.



(ب) أن هذا الفعل المرفوع هو خبر لمبتدأ محذوف، كما ذكر المؤلف، فتقدير المشال الذي استشهد به المؤلف: فأنا لا أؤاخذك، ولا يقع الاسم في جواب الشرط إلا بالفاء، وقد تحذف هذه الفاء للضرورة في الشعر فقط، كما قال سيويه، وقد استدل بقول حسان:

من يضل الحسنات الله يشكرها والشرب بالشر عند الله مثلان

والتقدير: «فالله يشكرها» فالفاء إذا داخله على مبتدأ مقدر.

- ينظر: «الكتاب» (٧٣/٣)، «التبصرة والتذكرة» (٤٠٩/١)، «وهمع الهوامع» (٤٥٩/٣)، و«شرح الأشموني» (٢٦٤/٣)

(١) يظهر من كلام المؤلف أنه منع اقتران الماضي بالفاء بغير «قد» ظاهرة أو مقدره مطلقًا والامر ليس على إطلاقه، فالماضي المنصرف المجرد على ثلاثة أضرب:

(١) نوع لا يصح اقترانه بالفاء إذا كان يدل على استقبال معنى، ولم يقصد به وعد، ولا وعيد، كان تقول: إن قام خالد قام سعيد.

(ب) نوع يجب اقترانه بالفاء إذا كان ماضيًا لفظًا ومعنى، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًى مِنْ قَبْلِ فَصَدَّقْتَ﴾ (يوسف: ٢٦).

(ج) نوع لا يجوز اقترانه بالفاء، والأكثر خلوه منها إذا دل على الاستقبال معنى وقصد به وعد أو وعيد، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَيْتٌ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ (النمل: ٩٠).

- ينظر: «شذور الذهب» (ص ٣٢)، و«شرح الكافية الشافية» (١٥٩٥/٣)، و«شرح الأشموني» (٣٦٤/٣)، و«شرح التصريح» (٤٠٤/٢).

(٢) أي: فيما يمتنع أن يكون شرطًا، فإن الفاء تجب فيه، وذلك إذا كان الجواب جملة اسمية أو طلبية، أو كان الفعل جامدًا، أو مقرونًا بقدر أو تنفيس أو لن أو ما.

- ينظر: «شرح الرضي» (١١٥/٤)، و«أوضح المسالك» (١٩٣/٣).

## فصل

## أقسام الإعراب

\* يشتمل على تعيين أشخاص الإعراب ومواضع كل شخص منها.

## أولاً - الرفع:

الرفع مختلف في غير ما لا يتعين<sup>(١)</sup>، فإذا كان للأسماء فهو ألف في المثني، نحو: «رجلان» وشبهه<sup>(٢)</sup> «أثنان، وكلا»، مضاف إلى ضمير المثني، نحو: كلاهما، وكلاهما.

وواو في الأسماء الستة، وهي: أب، وأخ، وحم، وهن، وفم، وذو، بمعنى صاحب، ولا يكون الواو رفعاً إلا إذا كانت مضافات أملاً لو كانت مقطوعات فالحركات إعرابها<sup>(٣)</sup>، وتكون الإضافة أيضاً إلى غير ياء المتكلم، لما عرفت من لزوم ما قبلها لحالة واحدة<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ب) يتغير.

(٢) هناك ألفاظ تشبه المثني، وليست بمثنى حقيقة، بسبب فقد شرط التثنية. ينظر: «شرح الكافية الشافية» (١/١٨٥-١٩٠)، و«معجم الهوامع» (١/١٣٤-١٤٩).

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ (النساء: ١٢)، وقوله: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ (يوسف: ٧٨)، وقولهم للمرأة «حماة»

(٤) ذكر المؤلف شرطين من شروط إعراب الأسماء الستة، وبقي من الشروط ما يأتي:

١ - أن تكون مكبرة، فلو صغرت أعربت بالحركات، كقولك: هذا أخيك محترم.

٢ - أن تكون مفردة لا مشاة ولا مجموعة.

- ينظر: «أوضح المسالك» (١/٢٨)، «شرح السيوطي على الألفية» (٤٥).

وكذا واو، في جمع المذكر السالم، وشبهه<sup>(١)</sup> «أولو»، وعشرون وأخواتها، كما تقدم وضمه فيما عدا ذلك من المفردات والجموع<sup>(٢)</sup>.

والرفع الذي للمضارع «نون» في المتصل به ضمير مرفوع بارز للثنائية نحو: يضربان، وجمع المذكر، نحو: يضربون<sup>(٣)</sup>، والمخاطبة نحو: تضربين، وضمه فيما عدا ذلك<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً - النصب:

والنصب للأسماء، ياء في المثني وشبهه، وجمع المذكر السالم وشبهه، وألف في الأسماء الستة، التي تقدم شرطها، وكسرة في جمع المؤنث السالم، وفتحة فيما عدا ذلك<sup>(٥)</sup>.

والنصب للمضارع حذف النون<sup>(٦)</sup> المقدم ذكر محلها، وفتحة فيما عداها، أي: ما عدا محلها<sup>(٧)</sup>.

(١) هناك ألفاظ تلحق جمع المذكر السالم في إعرابه ولم تتوفر فيها شروط صياغتها، منها ما ذكره المؤلف، ومنها أيضاً: «أرضون، وستون، وبنون، وأهلون، وعليون» ينظر: «الشافعية الكافية» (٧٥/١-٨٠)، و«شرح التصريح» (٦٩/١-٧٣).

(٢) أي: جمع المؤنث السالم، وجمع التكسير فإنهما يرفعان بالضممة.

(٣) إذا اتصل المضارع بآخره ألف الاثنين أو واو الجماعة (فله معها صورتان) أحدهما أن يكون مبدوءاً بياء المخاطب، نحو: تضربان، وتضربون، والآخرى أن يكون مبدوءاً بياء الغائب نحو: يضربان، ويضربون. - ينظر: «الشافعية الكافية» (٨٣/١-٨٤)، و«همع الهوامع» (١٨١/١-١٧٣).

(٤) أي: إذا لم يتصل بآخره شيء، فإنه يرفع بضممة ظاهرة، وهو الصحيح الآخر، وأما إذا اتصل بآخره حرف من حروف العلة، فيرفع بضممة مقدرة على الألف أو الواو أو الياء.

(٥) أي: في جمع التكسير وفي الاسم المفرد.

(٦) أي: ينصب المضارع بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، واتصل بأوله حرف ناصب، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَأَلَّوْا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُفَقُّوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ (آل عمران: ٩٢).

- ينظر: «أوضح المسالك» (٥٤/١-٥٥)، و«همع الهوامع» (١٧١/١).

(٧) أي: إذا كان المضارع صحيح الآخر، ودخل عليه حرف ناب، فينصب بفتحة ظاهرة، كقوله تعالى: ﴿لَنْ يَبَالَ اللَّهُ لِحُومِهَا وَلَا دِمَائِهَا﴾ (الحج: ٣٧)، وكذلك إذا اتصل بآخره حرفا العلة الواو أو الياء نحو قوله =

## ثالثاً - الجر:

والجر ولا يكون إلا للأسماء، كما عرفت «ياء» في الأسماء الستة، والمثنى، وشبهه، وجمع المذكر السالم، وشبهه، وكسرة فيما عدا ذلك إلا غير المنصرف، غير مضاف، ولا «ذي لام»<sup>(١)</sup>.

أما المضاف و«ذو اللام» فيجران بالكسرة، فجره فتحة<sup>(٢)</sup> بلا تنوين، وهو أي: غير المنصرف، إما علم، والعلم ما وضع لشخص لا يستعمل بذلك الوضع لغيره إذا كان مع تأنيث معنوي، أو بالتاء، نحو: زينب، وفاطمة، أو مع تركيب مزجي<sup>(٣)</sup>، أي: مزج الأسمان اسماً واحداً، نحو «بعلبك» أو مع عجمة إذا كان ذلك الاسم متحرك الحرف الأوسط، نحو: «ملك»<sup>(٤)</sup>، اسم لأبي نوح عليه السلام أو زائدة على الثلاثة الأحرف، نحو: «إبراهيم» أو مع ألف ونون زائدة، نحو «عمران» أو مع هيئة للاسم، أو زيادة في أوله يختصان في الأصل، أي: قبل النقل إلى الأسماء بالفعل نحو: «شمّر»<sup>(٥)</sup> علم لفرس، وأحمد، ويحيى، وتغلب أعلاماً

= تعالى: ﴿لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ﴾ (الكهف: ١٤)، وقولك: لن يقضي القاضي بالجور، وأما إذا اتصل بآخره ألف مقصورة، فإنه يفتحة مقدرة، كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى﴾ (البقرة: ١٢٠).  
- ينظر: «شرح ابن عيشر» (١٥/٧)، و«شرح الرضي» (٢٦/٤).

(١) أي: الاسم المعروف بأداة التعريف، ومذهب المؤلف أن أداة التعريف «اللام» فحسب.

(٢) أي: وإذا لم يضاف أو يعرف، فجره بفتحة بلا تنوين، وهو الممنوع من الصرف.

(٣) سبب منع التركيب المزجي من الصرف، أنه منع مع العلمية، لشبهه بهاء التأنيث في أن عجزه يحذف مع الترخيم، كما تحذف، وأن صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه، ويفتح آخره كما يفتح ما قبلها.  
- ينظر: «همع الهوامع» (١٠٩/١).

(٤) ذكر ابن كثير في تاريخه: أن اسم والد نوح عليه السلام «لامك» ويكون بهذا لا استشهاد به، بينما الطبراني في تاريخه ذكر بأن اسمه «ملك». ينظر: «تاريخ الطبري» (١٧٣/١)، و«شرح الرضي» (١٢٥/١)، و«البداية والنهاية» (٩٣/١)، و«همع الهوامع» (١٠٩/١).

(٥) شمّر: على وزن «فعل»، وقد تكسر الشين، وهذا الاسم كان اسم فرس جد جميل بن معمر العذري، وقد قال جميل للحجاج مفتخراً: وجدي يا حجاج فارس شمراً.  
- ينظر: «شرح الرضي» (١٤١/١)، و«شرح التصريح» (٣٣٥/٢).

ونرجس<sup>(١)</sup>، إذا جعل علماً، أو مع خروج الاسم عن صيغته الأصلية، تقديرًا نحو: عمر، فإنه لم يتحقق فيه غير العلمية، ومنعوه<sup>(٢)</sup>.

فوجب تقديرًا أن أصله «عامر»، لئلا يتقضى قولهم: أن الممتع لا يتمتع إلا لعلتين، لأن العلمية لا تقوم مقامهما، وإلا لوجب منع كل علم.

فأما وصف أصلي، أي: موضوع في الأصل للوصفية (لا لو كان إنمًا)<sup>(٣)</sup> وصف به استعمالاً، وهو في الأصل غير وصف مع «ألف ونون» زائدتين، لا تقبلان التاء، نحو: سكران، لأنه لا يقال فيه: سكرانة، واحترز به عن نحو ندمان<sup>(٤)</sup>، لقولهم في مؤنثه «ندمانة»، أو مع عدل تحقيقًا نحو: ثلاث مثلث المعدولين عن ثلاثة<sup>(٥)</sup> وكذا «آخر» جمع (الأخرى)<sup>(٦)</sup> عدل به عن قياسه الذي لا

(١) نرجس: كلمة أعجمية ليس لها وزن في أجناس الكلمة العربية فهي ممنوعة من الصرف لذلك.

(٢) في (ب، ج) وقد منعوه.

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو ساقط المعنى، مخلل التركيب.

(٤) إذا كانت الكلمة «ندمان» مأخوذة من المنادمة، فهي مصروفة كما قال المؤلف، لأن مؤنثها «ندمانة»،

وإن كانت مشتقة من «الندم»، فهي ممنوعة من الصرف. ينظر: «شرح الرضي» (١/١٣٨-١٤).

(٥) اعلم أن الفاظ العدد معدولة من أحاد إلى عشار على الصحيح، وهي على وزن «فعال» وتستعمل

على وزن «فعال» من واحد إلى عشر، مع «ياء النسب»، تقول: «الخماسي والسداسي إلى العشاري»،

وذكر: أنه سُمع عن العرب «أحاد وموحد»، واختلف هل يُقاس عليها: سداس وسدس، وسباع

ومسبع، وثمان ومثمان، وتساع ومتسع، على أقوال عدة لا فائدة من الإطالة فيها.

- ينظر: «شرح الرضي» (١/٩٩-١٠١).

(٦) ذكر العلماء أن «آخر» جمع «أخرى» التي هي مؤنث «آخر»، بدليل تصرف الكلمة في التأنيث،

والثنية، والجمع تقول: آخر، آخران، وأواخر، إلى غير ذلك، ومعنى آخر: أشد تأخرًا، مثل:

جاءني زيد ورجل آخر، أي: أشد تأخرًا من زيد وسبب منع «آخر» من الصرف أنه معدول عن ذي

اللام «الأخرى» لفظًا ومعنى، وقيل: بسبب تجرده عن اللام والإضافة أن يستعمل بـ «من».

- ينظر: «شرح الرضي» (١/١٠٢-١٠٣).

يستعمل إلا معه، أعني: «من»، أو «اللام»، أو الإضافة، و«جَمَع» جَمَع «جمعاء»، المعدول عن قياس فعلاء الاسمية، أعني: جَمَاعِي، أو جمعاوات<sup>(١)</sup>.

وإنما كان العدل التحقيقي في الوصف، لأن الأعلام لا تتغير عن صيغتها<sup>(٢)</sup> الأصلية، وإنما يتغير اسم الجنس، فلا يتحقق العدل إلا فيه، أو مع زيادة فعل لا يقبل معها «التاء» احترازاً<sup>(٣)</sup> عن «جمل يعمل»<sup>(٤)</sup>، فإنه يُقال في مؤنثه: ناقة<sup>(٥)</sup> يعمل، فيصرف مذكراً أو مؤنثاً.

وإما الصيغة القصوى في الجموع، وهي أن يكون ثالث حروف الجمع ألفاً بعده حرفان أو بعده ثلاثة حروف أو وسطها<sup>(٦)</sup> ساكن، وإنما كانت قصوى صيغ

(١) ينظر: «شرح الرضي» (١٠٤/١-١٠٧).

(٢) في (ب، ج) صيغها.

(٣) في الأصل: احتراز.

(٤) اليعملة من الإيمل: النجبة المتعملة المطبوعة على العمل، ولا يُقال ذلك إلا للأنثى، هذا قول أهل اللغة، وقد حكى أبو علي «يَعْمَل» ويعملة، واليَعْمَل عند سيبويه اسم؛ لأنه لا يُقال: «جمل يعمل»، ولا ناقة يعمل، إنما يُقال: يعمل، ويعملة، فيعلم أنه يعني بها البعير والناقة، ولذلك قال: لا نعلم «يفعلأ» جاء وصفاً، وقال في باب ما لا ينصرف: إن سميت بـ «يعمل» جمع «يعملة» فحجّر بلفظ الجمع أن يكون صفة للواحد المذكر، وبعضهم يرد هذا، ويجعل «اليعمل» وصفاً.

- ينظر: «كتاب سيبويه» (٢١٨-٢٢٨/٣)، و«لسان العرب» مادة (عمل) (٤٧٦/١١)، و«شرح الرضي» (١١٣/١).

(٥) ذكر النحاة: أن العلة لصرف ما تلحقه تاء التانيث أن الوزن بهذا التاء يخرج عن أوزان الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هذه التاء، وترجح التاء في الجر، لأن الوزن في الاسم، ولذلك يصرف مثلاً «أرمل، يعمل، وجمل» مع الوصف المانع من الخلل والوزن المشروط بتقدير الزيادة، وذلك لأنه يجوز إلحاق التاء، فتقول: أرملة ويعملة.

- ينظر: «اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري (٥٠٠-٥٢٤)، ط: دار الفكر، و«شرح

الرضي» (١٤٤/١)، و«معجم الهوامع» (١٠٦/١-١٠٧).

(٦) في (ب، ج) ثلاثة أو وسطها.

الجموع، لأنها تكون جمعاً للجمع<sup>(١)</sup> نحو: أكلب، تجمع على: أكالب، وتكون هي أيضاً بغير «تاء» ليخرج نحو: ملائكة، فإنه منصرف<sup>(٢)</sup>.  
وإما إحدى ألفي التأنيث الممدودة أو المقصورة<sup>(٣)</sup>.



(١) أي: أنه يجمع الاسم جمع التكرير جمعاً بعد جمع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه، جمع تكرير كما مثل المؤلف، ف«أكلب» تجمع «أكلب»، و«أكلب» تجمع على «أكالب»، فأصبح هذا الجمع غاية جموع التكرير، وسمي صيغة منتهى الجموع، ومنع من الصرف لذلك، وقام مقام سببين لقوته، ولكونه لا شبيه له في الأحاد العربية. ينظر: «شرح الرضي» (١/١٢٦).

(٢) لأن التاء المربوطة في «ملائكة» تدني اللفظ من صيغة المفرد، فهي على وزن اللفظ المفرد، مثل: علانية، أو كراهية، وغيرهما.

(٣) يظهر من سياق المؤلف أن هناك حذفاً في الكلام قد يتوهم القارئ أنه سقط من إحدى النسخ، ولكن عند تصفح النسخ الثلاثة لا نجد أثر السقط، ويبدو أن الكلام محذوف مقدر وتقديره: وأما إحدى ألفي التأنيث الممدودة أو المقصورة، فتقوم كل واحدة منهما مقام سببين للزومهما الكلمة، وبناء الكلمة عليهما، بخلاف تاء التأنيث، وقد ذكر بعض النحاة أن وجود ألف التأنيث في الكلمة علة، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان، فهو بمنزلة علة ثانية، وهذا الذي عبر عنه الزمخشري بالتكرير، أي: تكرير السبب الواحد وتنزيله منزلة تأنيث ثان.

- ينظر: «شرح المفصل» (١/٧١)، «شرح التصريح» (٢/٣١٧).



نحو: «ضربت ضربياً»<sup>(١)</sup>، وإن قالوا المصدر تأكيد للفعل فتسامح، لأن الفعل معناه نسبة الحدث، كما تقدم لك، لا الحدث نفسه، أو مبيئاً لذاته، كما هو شأن اسم الإشارة نحو: «هذا الرجل».

### ثانياً - البدل:

وكذا بدل<sup>(٢)</sup> البعض والاشتمال، في نحو: قطعت زيدا يده، وسلبته ثوبه، لأنه مجاز عن اليد والثوب، وإلا لكان من بدل الغلط، فهما بيان للمراد منه، أو مبيئاً<sup>(٣)</sup> لمعنى فيها، أي: في الذات، كما هو شأن النعت.

(١) ذكر النحاة: أن المراد بـ «التأكيد» هنا المصدر الذي هو مضمون الفعل، بلا زيادة شيء عليه من وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً، فتقول: ضربت، بمعنى: أحدثت ضربياً، فلما ذكرت بعده «ضرباً» أصبح بمنزلة قولك: أحدثت ضربياً ضربياً، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل. ينظر: «شرح الرضي» (١/٢٦٧).

(٢) البدل: لغة: العوض، واصطلاحاً: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ويطلق عليه البصريون «بدلاً» بينما الكوفيون يسمونه بـ «الترجمة والتبيين» قال ابن كيسان: ويسمونه بالتكرير. - فائدة البدل: الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز.

(٣) أي: بدل مابينة، أو بدل المابين للمبدل منه، ولا يحتاج هذا القسم إلى ضمير أو غيره يربطه بالمتبوع، وقد أنكر المبرد هذا القسم مع سعة حفظه وجلالة علمه، وقال: هذا لا يكون في كلام الله ولا في شعر، ولا في كلام مستقيم، وكذلك أنكره خطاب وغيرهما من العلماء.

- وقد ذكر سيويه هذا القسم في كتابه، وسماه «بدل الغلط» وقسمه إلى ثلاثة أقسام: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل البداء، ويمكن أن ينطبق قولك: خذ نبلاً مدي، على الأنواع الثلاثة، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدي فسبق لسانه إلى النبل، «فبدل غلط» وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدي، فبدل النسيان، وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدي، وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأفضل أن يؤتى فيهن بـ «بل».

- ينظر: «الكتاب» (١/١٥٠-٤٣٩)، و«شرح ألفية ابن معطي» (٢/٧٩٩)، و«شرح المفصل» (٣/٦٣)، و«معجم الهوامع» (٣/١٤٧)، و«شرح الأشموني» (٣/٣)، و«النحو الوافي» (٣/٦٦٩).

ثالثاً - عطف البيان وبدل الكل، ومخصوص باب: نعم:

ومنه <sup>(١)</sup> عطف البيان <sup>(٢)</sup>، وبدل الكل <sup>(٣)</sup>، ومخصوص باب: نعم، لأن المراد بالمعنى ما هو أعم من المعنى الحقيقي والاعتباري، فإن الإخوة في جاني زيد أخوك، والتعيين <sup>(٤)</sup> بالعلمية في متبوع عطف البيان، وفاعل باب: نعم، معنى اعتباري.

رابعاً - الوصف:

ثم الوصف <sup>(٥)</sup> بحال متعلق الذات، نحو: «رجل كريم أخوه» من الوصف الاعتباري <sup>(٦)</sup>، وإلا لما حصل به تخصيص <sup>(٧)</sup>، ولا يصح الوصف بالجمل

(١) أي: ومن التابع.

(٢) عطف بيان: سمي بيان لأنه تكرر للأول بمرادفه لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه، وقد عرفه العلماء بأنه: التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة.  
- ينظر: «أوضح المسالك» (٣٢/٣)، «شرح الرضي» (٤١٣/٢)، و«شرح التصريح» (١٤٨/٢)، و«همع الهوامع» (١٣١/٣).

(٣) بدل الكل من كل: اعترض ابن مالك على هذه التسمية معللاً ذلك بأن هذا الاسم يقبل التجزئ، والله سنزه عن ذلك، فحين نقرأ قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهُ﴾ (إبراهيم: ١-٢) بالجر للفظ الجلالة، ونقول في إعرابها: «الله بدل من العزيز» بدل مطابق، ولا نقول: بدل كل من كل، لأن الله منزه عن التبعض، والتجزئ.

- وهذا النوع لا يحتاج إلى ضمير يربط بين البدل والمبدل منه، لأنه نفس المبدل منه بالمعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرباط نحو قوله تعالى: ﴿الْحَافَةُ ۝ مَا الْحَافَةُ﴾ (الحاقة: ١-٢).  
- وقد سماه ابن جمعة شارح «الفية ابن معطي»: «بدل الشيء من الشيء» معللاً بأن «ال» لا تدخل على كل. ينظر: «شرح ابن معطي» (٧٩٩٢/٢).

(٤) في (ب) التعيين. (٥) في (ب) الوصف بمتعلق الذات.

(٦) الوصف ينقسم إلى قسمين: وصف عام، ووصف خاص، وبهنا هنا الأخير، ونعني به الوصفية المتعلقة بالذات، وقد سماه المؤلف، «الوصف الاعتباري»، ومثل له بقوله: «رجل كريم أخوه» من قولك: «مررت برجل كريم أخوه» ينظر: «شرح ابن عبيش» (٤٧/٣)، و«شرح الرضي» (٣١١/٢).

(٧) في (ب، ج) تخصيص ولا توضيح.

الإنشائية<sup>(١)</sup>، لعدم حصول معنى منها للذات حقيقي ولا اعتباري، ومثل ذلك الخبر والحال والصلة، وقولنا: بلا إضافة، احترازاً من نحو<sup>(٢)</sup>: خاتم حديد، ونحوه، فإن المضاف إليه مبين للذات، وسيأتي تحقيقه.

#### خامساً - عطف النسق:

أو منسوقاً<sup>(٣)</sup> معه، أي: منظوماً مع ما جاء هو بعده في حكم الثابت له بالواو والفاء، وثم، وحتى، هذه الأربع تدل على: اجتماع ما قبلها، وما بعدها<sup>(٤)</sup> في الحكم الذي منه<sup>(٥)</sup> يجب تساويها في الإعراب<sup>(٦)</sup> والثلاث الآخر يدل

(١) الأمور التي ينعت بها أربعة: المشتق، والجملة، والجامد، والمصدر.

- وقد تعرض المؤلف للجملة باعتبار أن الجملة تنقسم إلى قسمين: خبرية، وهذا جاز بلا خلاف. وإنشائية، وهذا الخلاف فيه وارد، وهو مع المانعين حيث ذكر أنه: لا يصح الوصف بالجملة الإنشائية لعدم حصول معنى منها للذات حقيقي ولا اعتباري، فلا يوصف بها، فلا تقول: مررت برجل أضربه، ولا بعبد بعتك، فإن جاء ما ظاهره ذلك أوّل على إضمار القول؛ لأن الطلب والإنشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب، فيتخصص، ولهذا على رأيه لا يصح أن تقع الجملة الإنشائية خيراً ولا حالاً ولا صلة.

- ينظر: «أسرار العربية» (ص ٢٩٣)، و«شرح الرضي» (٢/٣١١-٣٥٣)، و«شرح التصريح» (٢/١٠٧-١٣١)، و«معجم الهوامع» (٣/١١٧-١٣٥).

(٢) في الأصل: احتررت نحو.

(٣) عطف النسق: من التوابع، ويسمى عطفًا بحرف، ويسمى نسقًا أو منسوقًا، كما سماه المؤلف، فالمعطف من تعبيرات البصريين، والنسق من إطلاقات الكوفيين، ومعنى المعطف: الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل، وهو مصدر، تقول: عطفت الشيء على الشيء، إذا أملت إليه، وعطفت زمام الناقة إلى كذا، وعطف الفارس عنانه، أي: ثناه وأماله. ينظر: «الكتاب» (١/٥٠٢) (٢/٤٠٠).

(٤) في (ج) ما بعدها وما قبلها. (٥) في (ب، ج) عنه.

(٦) لأن هذه الأحرف الأربعة تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وهو الاشتراك في الفعل تقول: قام زيد وعمرو، وضربت زيداً وعمراً، فالقيام قد وجب لهما، والضرب قد وقع بهما وهكذا الفاء، وثم، وحتى، تكون على هذا المعنى، تقول: ضربت زيداً فعمراً، وذهب زيد ثم أخوه، رأيت الطلاب حتى علياً، وهذا من ناحية تساويها في الإعراب كما ذكر المؤلف.

- أما الواو: أصل الحروف، لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين ليس إلا بخلاف بقية الحروف، فلها معان أخرى على ما توجه الواو، وبهذا نقول: شاركت الواو الثلاثة في وجوه الإعراب، وفي المعنى وهو مثلاً المجيء من قولك: جاء زيد أو فزيد، أو ثم زيد.

- ينظر: «شرح ابن عيش» (٣/٧٤-٧٥)، «شرح الرضي» (٢/٣٥٤)، و«شرح التصريح» (٢/١٥٣).

على: تأخر ما بعدها، عما قبلها في الحكم، حقيقة في «الفاء» و«ثم»<sup>(١)</sup> وادعى في «حتى»<sup>(٢)</sup>.

و«أو»، و«إما»، و«أم»، تدل الثلاث على حصول الحكم لواحد فقط غير معين، ومعنى النسق أنهما<sup>(٣)</sup>: استويا في صلاحية النسبة إلى كل منهما<sup>(٤)</sup> ولا،

(١) قول المؤلف: والثلاث الآخر تدل على تأخر ما بعدها عما قبلها في الحكم حقيقة، بمعنى أنها تدل على الترتيب والتعقيب، كما هو الحال في «الفاء» والمراد بالترتيب أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه، تقول: سأله محمد أباه، فقال: أعطني ثوباً، وأما التعقيب، فهو: أن يكون المعطوف بها متصلاً، بلا مهلة، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنَا فَاقِرٌ﴾ (عبس: ٢١)، وكثيراً ما تكون «الفاء» للتسبب بمعنى: أن المعطوف بها متسبباً عن المعطوف عليه، وأما «ثم» فللترتيب والتراخي، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْبِرَ﴾ (١٦) ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرَهُ﴾ (عبس: ٢١-٢٢)، فالقصد بالتراخي وجود مهلة بين المعطوف بها والمعطوف عليه. - ينظر: «شرح التصريح» (٢/ ١٦٠-١٦٥)، و«شرح السيوطي على الألفية» (٤٠٥-٤٠٨).

(٢) قول المؤلف: «وادعى في حتى» هذا كلام يقلل من عمل «حتى»، وأنها لا تتصرف تصرف نظرائها في العطف، فهي غير راسخة القدم في هذا الباب، حيث أن العطف بها قليل عند نحاة البصريين، بينما الكوفيون ينكرونها بالكلية، ويقولون في قولك: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك، ومررت بالقوم حتى أبيك، على أنها هنا ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل، وقد جعل النحويون شروطاً أربعة حتى تكون عاطفة: احدها - أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها.

الثاني - أن يكون جزءاً من المعطوف عليه، قول: أكلت السمكة حتى رأسها، وقدم الحجاج حتى المشاة. الثالث - أن يكون المعطوف ظاهراً لا مضمراً، فلا يجوز أن تقول: قام الناس حتى أنا. الرابع - أن يكون غاية لما قبلها في زيادة حسية، كقولك: زيد يعطي الأعداد الكثيرة حتى الألف أو معنوية، كقولك: مات الناس حتى الأنبياء، أو في نقص حسية كقولك: المؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال ذرة، أو نقص معنوي كقولك: غلبك القوم حتى النساء والصبيان. - ينظر: «أوضح المسالك» (٣/ ٤٠-٤٦)، و«شرح التصريح» (٢/ ١٦٥-١٦٧).

(٣) في الأصل: بهما.

(٤) أراد المؤلف أن يقول: إن هذه الحروف الثلاثة تجمع في أن الحكم المذكور مستند بها إلى أحد الاسمين المذكورين لا بعينه، فقولك: «كل عباً أو موزاً»، «اقرأ إما فقهاً، وإما نحواً»، «أحمد في المكتبة خالد؟» لم تعين واحداً بعينه، وإنما أردت أحد الشئيين في الأمثلة السابقة، فإما هذا أو ذلك. - ينظر: «الكتاب» (١/ ٥٠٢-٥٠٥)، و«أسرار العربية» (ص ٣٠٢)، و«شرح المفصل» (٣/ ٧٤)، و«شرح الرضي» (٢/ ٣٥٤)، و«أوضح المسالك» (٢/ ٣٢)، و«شرح التصريح» (٢/ ١٥٣).

وبل، ولكن: تدل الثلاث على حصول الحكم لواحد معين، وهو الذي بعد «بل» و«لكن»، والذي قبل «لا»<sup>(١)</sup>.

ومعنى النسق في «لا» و«لكن» التساوي في النسبة في ذهن المخاطب، فإنهما من أداة القصر المستلزم لاشتراكهما في ذهن المخاطب، وكذا «بل» إن تقدمها النفي، وكان المعنى: «ما جاء زيد بل عمرو جاء»، إن كان قصر أفراد، أو يكون معناها التساوي في النسبة إلى أحدهما في ذهن المخاطب، وإلى الآخر في ذهن المتكلم، إن كان قصر قلب.

وأما إن تقدمها الإثبات فلتساويها في نسبة اللفظ، وإن كانت الأولى في حكم الغلط.



(١) هذه الاحرف الثلاثة متواخية، وذلك لتقارب معانيها، فما بعدها مخالف لما قبلها، فلا يوجد في حروف العطف ما يشارك ما بعده ما قبله في المعنى إلا (الواو، والفاء، وثم، وحتى)، فقط، فـ «لا» هنا تخرج الثاني، مما دخل فيه الأول، تقول: «مررت برجل لا امرأة»، فهي لا تقع بعد نفي، فلا تقول: ما قام زيد لا عمرو، لأنها لإخراج الثاني.

- وأما «بل»: فللإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني سواء كان الحكم إيجابياً أو سلبياً، فالإيجاب تقول «قام زيد بل عمرو»، وتقول في النفي أو السلب «ما قام زيد بل عمرو»، كأنك أردت الإخبار عن عمرو، فسبق لسانك لذكر «زيد»، فأثبت بـ «بل» مضرباً عن زيد، ومثباً ذلك الحكم لعمرو.

- أما «لكن»: فمعناه الاستدراك، وإنما تعطف بعد النفي، كقولك ما جاء زيد لكن عمرو، فتوجب بها بعد النفي، ولا يجوز: «جاءني زيد لكن عمرو»، لأنه إيجاب في الأول، وأنت تريد أن يكون الثاني في الجملة خلاف معنى الأول

- ينظر «شرح ابن عيش» (٨/ ٤)، و«معجم الهوامع» (٣/ ١٥٥)

## بعض أحكام التوابع

إذا عرفت هذا فحكم ما جاء<sup>(١)</sup> للتأكيد، أو للبيان، أو منوفاً بهذه الحروف حكم المستقل بنسبة ما نسب إلى متبوعه إليه، أو نسبه إلى<sup>(٢)</sup> ما نسب إليه متبوعه، فيجري فيه أحكام المنسوب<sup>(٣)</sup>، والمنسوب إليه نسبة إسنادية، أو تقيديه إلا تابعاً لذي محل أصلي، قد تغير بإعراب آخر، كما في المعطوف على اسم «إن» المكسورة ونحوه أو مقطوعاً عن التبعية، أي: أراد المتكلم استثنائه، وعدم إعرابه على متبوعه فيخالف لفظ متبوعه جوازاً نحو: «إنَّ زيداً أو عمرو قائم» عطفاً على المحل الأصلي<sup>(٤)</sup>.

وأما قطع التبعية مطلقاً<sup>(٥)</sup>، فنحو: «الحمد لله الحميد» برفع الحميد، على أنه خبر مبستدأ محذوف ونصبه بفعل للمدح أو الاختصاص، ونحو ذلك<sup>(٦)</sup>، أو

(١) في (ب، ج) فحكم كل ما جاء.

(٢) في الأصل: نسبه ما نسب.

(٣) بمعنى: أن التابع يتقيد في نوع إعرابه للمتبوع، بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع، فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق هو: الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، وجب أن يكون الثاني مسابراً له في ذلك، سواء كان الإعراب في الأول لفظياً أم تقديرياً أم محلياً.

- ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣/٣٨)، و«أوضح المسالك» (٣/٤).

(٤) أي: معطوفاً على «زيد» قبل دخول «إن» عليه فكان أصلها: «زيد أو عمرو قائم».

(٥) اعلم أن جواز القطع مشروط بالأ يكون النعت للتأكيد، نحو قوله تعالى: «فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ» (الحاقة: ١٣)، لأنه يكون قطعاً للشيء المتصل به معنئياً، أو أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت، ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك المنعوت لبيّنه ويميزه.

- وكذلك لا يصح القطع إذا كان النعت وحيداً، والمدحوت نكرة محضة لشدة الحاجة إليه نحو: «كُرِّمَتْ طَلَبَاتٌ أَذْكَبَاءٌ»، أو إذا تعدد النعت لواحد، وكان المنعوت نكرة محضة وجب اتباع النعت، وإذا تعدد المنعوت لواحد معرف، فإن تعين مسماه بدونها كلها، جاز اتباعها جميعاً وقطعها جميعاً، وإذا لم يتعدد النعت، وكان المنعوت معرفاً معلوماً بدونها جاز الاتباع والقطع تقول: «أنت الشريك الوديع»، وما ينبغي أن يعلم أن النعت المقطوع جملة مستقلة مستأنفة، وأن سبب القطع بلاغي محض، وهو توجيه الذهن إلى النعت المنتقع والاهتمام به، وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعي هذا التوجيه. ينظر: «الكتاب» (٥٧-٦٤)، و«المنتخب» (٣/٢١٨)، و«شرح الرضي» (٢/٣٤٤)، و«النحو الوافي» (٣/٤٨٨).

(٦) في (ب) نحو.

(٧) كان قطع الصفة لمجرد المدح أو الذم أو الترحم وجب حذف المبتدأ والفعل، كما مثل المؤلف: «الحمد =

وجوباً كما في ما إذا تعذر البدل على اللفظ<sup>(١)</sup>، نحو: «ما جاءني من أحد إلا زيد»، و«لا أحد فيها إلا زيد»، و«ما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به»<sup>(٢)</sup>، لأن «من» لا تزداد بعد الإثبات<sup>(٣)</sup>، و«ما»، و«لا» لا تقدران عاملين بعده<sup>(٤)</sup>.

ومنه أي: مما يخالف التابع لتبوع وجوباً التمييز عن مفرد، فإن معنى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ (البقرة: ٢٦)، ماذا أراد بهذا المثل<sup>(٥)</sup>، وإن الوصف نكرة، والموصوف معرفة؛ لأن تغيير الإعراب بتغيير<sup>(٦)</sup>

= لله الحميدُ بالرفع بإضمار «هو» والنصب بإضمار «أذم» كقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (السد: ٤)، وإن كان لغير ذلك جاز ذكره تقول: «مررت بزيد التاجر»، بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول: «هو التاجر» و«أعني التاجر».

- ينظر: «الكتاب» (٦٥/٢)، و«أوضح المسالك» (١٤/٣)، و«معجم النحو» (ص ٢٠٨).

(١) يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع:

١ - في المجرور بـ «من» الاستغرافية.

٢ - وفي المجرور بالياء الزائدة لتأكيد غير الموجب تقول: «ما زيد بشيء»، أو «ليس زيد بشيء»، أو «هل زيد بشيء».

٣ - وفي اسم «لا» الجنسية إذا كان منصوباً أو مبنياً، تقول: «لا غلام رجل في الدار»، و«لا رجل في الدار».

٤ - في الخبر المنصوب بـ «ما» الحجازية.

- ينظر: «شرح الرضي» (١٤٠/٢)، «معجم الهوامع» (١٤٧/٣).

(٢) اعلم أنه لا يجوز نصب «شيء» إذا جاء بعد «إلا»، وإنما حكمه الرفع، وذلك لأن مبتدأ والخبر يترافعان، وإن غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر إلا إذا اضطر إليه، كما في هذا المثال، ولم يبق طريق إلا اعتبار ذلك المقدر، وقد سهل ذلك الاعتبار ضعف «ما» الحجازية في العمل، وقد ألغها بنو تميم.

- ينظر: «شرح الرضي» (١٤٣/٢).

(٣) لأنها في الأصل وضعت لتفيد أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور بها، وسواء باشرت المجرور كما مثل المؤلف: «ما جاءني من أحد إلا زيد»، أو كان المجرور بها تابعاً لمباشرها، تقول: «ما جاءني من رجل ولا امرأة»، ف «إلا» بعد غير الموجب ناقصة لعدم الإيجاب، ومع بطلان عدم الإيجاب فلا يشمل الأفراد ما بعدها. ينظر: «شرح الرضي» (١٤٠/٢).

(٤) لأن إعمال لفظ اسم «لا» وخبر «ما»، فيما بعد «إلا»، يقتضي بقاء نفيها بعدها، لأنهما لا يعملان إلا للنفي ومجيء «إلا» يزيل نفيهما بعدها، فيحصل التناقض. ينظر: «شرح الرضي» (١٤٢/٢).

(٥) في الأصل، وفي (ب) بهذا مثلاً. (٦) في (ج) بتعيين.

الاتباع جرى على تغيير<sup>(١)</sup> غيره من تعريف، كما في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ (الهمزة: ١-٢)<sup>(٢)</sup>، أو ثنية أو جمع، كما في منوان سمناً، وعشرون رجلاً، لأن التقدير فيهما قدر منوين، وقدر عشرين.

فالتمييز للمضاف المحذوف، وتحقق ذلك<sup>(٣)</sup> تقدير التمييز عند إضافة المميز إليه لمن فاته في ذلك التقدير صفة للمميز قطعاً، وإن قالوا الصفة متعلق الجار والمجرور، فالتحقيق أن الموصوف به هو المجرور، كما في «ذو مال».

وبذلك يتضح لك أن التمييز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري<sup>(٤)</sup> للتمييز، والمضاف، وقد ثبت عند أئمة المعقول أنهما من المركب التقييدي، كالوصف بالمركب الإسنادي<sup>(٥)</sup> لا يفتقر إلى تقدير متعلق له فعلاً ولا شبهه كما زعموه، بل «زيد في الدار» في تقدير «زيد ذو حلول الدار» كما أن زيداً أبوه قائم، في تقدير «زيد ذو أب قائم»، وحققنا ذلك في شرحنا لرسالة الوضع<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ب) تعيين.

(٢) الشاهد في الآيتين: ﴿لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ الذي... ووجه الاستدلال من ذلك: أن النعت يتبع منوعته في التعريف والتكثير، كما هو معلوم، بيد أن ابن خالويه، وبعض الكوفيين قد أجازوا وصف النكرة بالمعرفة، فيما فيه مدح أو ذم مطلقاً، واستدلوا على ذلك بهذه الآية، حيث وصفت النكرة وهي: ﴿هُمَزَةٌ لُّمَزَةٌ﴾ بالمعرفة وهو ﴿الَّذِي﴾ وردّ مذهبيهم بأن ﴿الَّذِي﴾ يحتمل أن تكون بدلاً، والبديل لا تلزم فيه المطابقة مع البديل منه في التعريف والتكثير، كما يجوز أن يكون ﴿الَّذِي﴾ نعتاً مقطوعاً لمجرد الذم، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف أو مفعولاً به لفعل محذوف، والنعت المقطوع يجوز أن يختلف مع منوعته تعريفاً وتكثيراً.

- ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ٣٣١-٣٤٥-٤٠٩)، وإعراب شواهد القطر» (٢٤٨).

(٣) سقط من الأصل من قوله: «ذلك» إلى قوله: «قطعاً».

(٤) انفرد المؤلف بهذا القول: في أن التمييز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري، حيث لم أجد - حسب علمي - من قال بهذا الرأي، ينظر: «شرح ابن عبيش» (٢/ ٧٠)، و«شرح الرضي» (٢/ ٩٠-١٠٠).

(٥) المركب الإسنادي: هو كل كلمتين أسندت إحداهما ووضعنا علماً ك «تأبط شوا» و«برق نحره» وحكمه الحكاية على ما كان قبل التسمية به. ينظر: «القطر» (١٣٣).

(٦) هذه الرسالة هي شرح لرسالة «الوضع لعضد الدين في المنطق» للمؤلف، وما زال مخطوطاً، ويتكون هذا المخطوط من ثلاث نسخ برقم (١٨) أصول فقه، وفي مجموعتي (٢٨، ٣٠) المكتبة الغربية.

- ينظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (٣٠٠).

## خلاصة الكتاب

وما ذكرنا في هذه النبذة جمهور وظيفة المعرب:  
وأكثر ما يذكر من غيره، وظيفه لغوي كبيان معاني الحروف،  
وبعض أحكام أسماء العدد، وتعداد أسماء الأفعال، والأصوات،  
وبيان المعرفة والنكرة، ونحو ذلك.

أو صرفي كبيان صيغ المشتقات، ومغير الصيغة من المعتل، وما  
يحذف لاتصال نون التوكيد، ولعلامة الجمع، وما يقرب لعلامة التثنية،  
وجمع المؤنث السالم، ونحو ذلك، أو غير واجب كما في قاعدة  
التنازع، وتعريف المبتدأ، وتقديم مرجع ضمير الغائب، والفرق بين  
الإضافة المعنوية واللفظية<sup>(١)</sup>، وغير ذلك مما اختلف النحاة في وجوبه،  
والواجب هو الواجب، والحمد لواجب الوجود.



(١) في (ب) اللفظية والمعنوية.

## الخاتمة

ونسأله دوام فيض كرمه والجود، فهو الصمد  
المعبود، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم<sup>(١)</sup>، وصلى  
الله على محمد سيد السادات، ومعدن الشرف والرسالات، وعلى آله  
الأكرمين أهل السعادات صلوات<sup>(٢)</sup> تملأ الأرض والسموات<sup>(٣)</sup>.  
انتهى الكتاب المسمى بـ (الإغراب بتيسير الإعراب)<sup>(٤)</sup> والحمد لله رب  
العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي  
العظيم، اللهم صلِّ على سيدنا محمد وآله وصحبه.



(١) في (ب) بدون: ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(٢) في (ب) صلوات.

(٣) في (ج) بعد (السموات) انتهت بحمد لله رب البريات.

(٤) قوله: انتهى الكتاب المسمى «بالإغراب بتيسير الإعراب» في (ب) فقط.

## المصادر والمراجع

- ١ - «إتحاف النبیه في دولة بني القاسم وبنیه، للقاضي المؤرخ العمراني (مخطوط) بحوزة الفقيه المؤرخ وليد الربيعي .
- ٢ - «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن دبيق العيد المتوفى (٧٠٢هـ)، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ٣ - «اسرار العربية، تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣-٥٧٧هـ) تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- ٤ - «إسماعيل بن القارئ حياته وشعره، الدكتور: طه أحمد أبو زيد - رسالة ماجستير - الناشر: دار الأدب - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- ٥ - «إعراب القرآن، تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس المتوفى سنة (٣٣٨هـ) تعليق عبد المنعم خليل إبراهيم - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .
- ٦ - «إعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحيي الدين الدرويش - دار ابن كثير - دمشق، الطبعة الخامسة (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- ٧ - «إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تأليف الدكتور: رياض بن حسن الخوان - عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .

- ٨ - «اعلام المؤلفين الزيدية» تأليف عبد السلام بن عباس الوجيه - الناشر مؤسسة الإمام زيد بن علي - الأردن - عمان، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ٩ - «أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك» تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثامنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ١٠ - «الأشباه والنظائر في النحو» لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال، جلال الدين السيوطي (٨٤٩هـ - ٩١١هـ) دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ١١ - «الأصول في النحو» لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة (٣١٦هـ) تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة.
- ١٢ - «الاقتراح» للسيوطي، تحقيق: عبد الرؤوف سعد - مكتبة الصفاء (١٢٧) ميدان الأزهر - القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ١٣ - «الأمالي النحوية» (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب (٥٧٠هـ - ٥٦٤هـ) تحقيق هادي حسن حمودي - عالم الكتب - الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٤ - «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين» تأليف الإمام أبي البركات الأنباري النحوي (٥١٣هـ - ٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الرابعة (١٣٨٠هـ - ١٩٦١م).
- ١٥ - «الإيضاح في علوم البلاغة» للشيخ الإمام الخطيب القزويني (٦٦٦هـ - ٧٣٩هـ) تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، ط: المكتبة العربية - صيدا - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).



- ١٦ - الأيوبيون في اليمن، د. محمد عبد العال - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٧ - البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي  
الغرناطي (٦٥٤هـ - ٧٥٤هـ) تحقيق: زهير جعيد، المكتبة التجارية - مكة  
المكرمة.
- ١٨ - براءة الذمة في نصيحة الأئمة، للحسن بن أحمد الجلال (١٠١٤هـ -  
١٠٨٤هـ) تحقيق حسين العمري، ط: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان -  
الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ١٩ - البداية والنهاية، تأليف أبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (٧٠١هـ -  
٧٧٤هـ) ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٨هـ -  
١٩٩٨هـ).
- ٢٠ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف: محمد بن علي  
الشوكاني (١١٧٣هـ - ١٢٥٠هـ) ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان،  
الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ٢١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو  
الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - «بدون تأريخ الطبع».
- ٢٢ - البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها - تأليف: عبد الرحمن حسن  
حبنكة الميداني، ط: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ -  
١٩٩٦م).
- ٢٣ - البلاغة الواضحة، تأليف علي الجارم ومصطفى أمين، ط: دار المعارف -  
مصر.

- ٢٤ - «بهجة الزمن، المسمى: «يوميات صنعاء في القرن الحادي عشر» للمؤرخ يحيى بن الحسين القاسمي، تحقيق: عبد الله الحبشي - منشورات المجمع الثقافي - أبو ظبي - الإمارات.
- ٢٥ - «تاريخ الطبري»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤هـ - ٣١٠هـ)، ط: دار المعارف - مصر.
- ٢٦ - «تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد، وتاريخ المذاهب الفقهية»، لمحمد أبي زهرة، ط: دار الفكر العربي.
- ٢٧ - «التبصرة والتذكرة»، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع، تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى علاء الدين - دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ٢٨ - «التطبيق المصرفي»، تأليف: الدكتور عبده الراجحي - دار النهضة العربية - بيروت - لبنان (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٢٩ - «تقارير نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف»، إعداد ونشر مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء.
- ٣٠ - «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، تأليف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العثماني (١٣١٣هـ - ١٣٨٦هـ) تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض.
- ٣١ - «جامع بيان العلم وفضله»، لابن عبد البر أبي محمد يوسف بن عبد الله (٣٦٨هـ - ٤٦٣هـ) ط: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الرابعة (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ٣٢ - «جامع الدروس العربية»، تأليف: مصطفى الغلاييني، مراجعة وتنقيح الدكتور: عبد المنعم خماجة، ط منشورات المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، الطبعة الثامنة عشر (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)

٣٣- «الجدول في إعراب القرآن وصرفه، تصنيف: محمود صافي، ط: دار الرشيد - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٣٤- «جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تأليف السيد: أحمد الهاشمي، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تأريخ الطبع).

٣٥- «حاشية الخضري، تأليف: محمد الدمياطي الشهير بالخضري (١٢١٣هـ - ١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل (٧٠٠هـ - ٧٦٩هـ) للألفية، ط: شركة مصطفى البابي الحلبي - مصر - الطبعة الأخيرة (١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م).

٣٦- «حاشية الصبان على شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك لمحمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ - ١٧٩٢م) ط: دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

٣٧- «الحسن بن احمد الجلال، حياته وآثاره (دراسة ونصوص محققة)، تأليف: الدكتور: حسين بن عبد الله العمري، والعلامة القاضي ابن أحمد الجرافي، ط: دار الفكر - دمشق - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٣٨- «خزانة الأدب ولبان لسان العرب»، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ - ١٠٩٢هـ) تحقيق محمد نبيل طريف، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

٣٩- «الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٤٠- «الدرر اللوامع على همع الهوامع، شرح وجمع الجوامع، تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي (١٣٨٩هـ - ١٣٣١هـ) ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

٤١- «ديوان الحطيئة، جرول بن أوس بن جواية، دار صادر - بيروت - تاريخ الطبعة (١٤٠١هـ - ١٩١٨م).

٤٢- «ديوان شيخ الإسلام ابن تيمية، (٦٦١هـ - ٧٢٨هـ) جمع وشرح وترتيب محمد عبد الرحيم، ط: دار الجيل - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م).

٤٣- «زاد المسير في علم التفسير» تأليف أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨هـ - ٥٩٧هـ) ط: المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

٤٤- «الزبيدية نشاتها ومعتقداتها» تأليف: القاضي إسماعيل بن علي الأكوخ - ط: دار الفكر - دمشق - سوريا، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٤٥- «س صناعة الإعراب» تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، ط: دار القلم للنشر - دمشق - الطبعة الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

٤٦- «سير اعلام النبلاء» تأليف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣هـ - ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، ط: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

٤٧- «شذا العرف في فن الصرف» تأليف: أحمد الحملاوي (١٢٧٣هـ - ١٣٥١هـ) ط: دار القلم - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية (بدون تاريخ الطبعة).

٤٨- «شرح ابن عقيل» بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري الهمداني (٧٠٠هـ - ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الاتحاد العربي للطباعة، الطبعة الخامسة عشرة (١٩٦٧م).

- ٤٩- «شرح الأشموني، علي بن محمد الأشموني (٨٣٨هـ - ٩٠٠هـ) تحقيق: حسن حمد، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ٥٠- «شرح الفية ابن معطي، تحقيق ودراسة الدكتور: علي موسى الشوملي، ط: مكتبة الخريجي - الرياض - الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٥١- «شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى (٨٣٨هـ - ٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل العود، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ٥٢- «شرح التهذيب، للعلامة الحسن بن أحمد الجلال، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء.
- ٥٣- «شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (٧٠٨هـ - ٧٦١هـ) ط: المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، تأريخ الطبعة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- ٥٤- «شرح السيوطي على الفية ابن مالك، المسمى: «البهجة الرضية» تحقيق: محمد صالح الغرسي - ط: دار السلام - مصر، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ٥٥- «شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي المتوفى (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفرات، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، تأريخ الطبعة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

٥٦- «شرح الشافية الكافية، تأليف: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هويدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

٥٧- «شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: جمال الدين بن هشام الأنصاري (١٣٠٩هـ - ١٣٦٠هـ) تحقيق: يوسف البقاعي، ط: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٥٨- «شرح كافية ابن الحاجب، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي المتوفى (٦٨٦هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٥٩- «شرح المفصل، تأليف الشيخ: موفق الدين بن يعيش النحوي المتوفى (٧٤٨هـ - ١٣٧٤م)، ط: عالم الكتب - بيروت (بدون تأريخ الطبع).

٦٠- «شواهد المغني للسيوطي، تصحيح: محمد محمود الشنقيطي، ط: لجنة التراث العربي.

٦١- «صحيح الجامع الصغير وزيادته، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ - ١٩٩٣م).

٦٢- «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، تأليف: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ط: دار القلم - دمشق، الطبعة الرابعة (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

٦٣- «ضوء النهار المشرق على حدائق الأزهار، تأليف: الحسن بن أحمد الجلال، مكتبة غمضان لإحياء التراث اليمني - صنعاء (بدون تأريخ الطبع).

- ٦٤ - «طبق الحلوى وصحائف المن والسلوى، لعبد الله بن علي الوزير، مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء.
- ٦٥ - «طبقات الزيدية الكبرى، تأليف: السيد إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله (١٠٦٦هـ - ١١٥٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بن عباس الوجيه، ط: مؤسسة الإمام زيد الثقافية - عمان - الأردن، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- ٦٦ - «طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيقك محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر، الطبعة الثانية.
- ٦٧ - «العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، تأليف: العلامة صالح بن مهدي المقبل اليمني (١٠٤٧هـ - ١١٠٨هـ) ط: مكتبة دار البيان - دمشق (بدون تأريخ الطبع).
- ٦٨ - «علم المعاني، لعبد العزيز عتيق، ط: دار النهضة العربية - بيروت، تأريخ الطبع (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٦٩ - «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تأليف: محمد بن إبراهيم الوزير (٧٦٥هـ - ٨٤٠هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: دار البشير - عمان - الأردن، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ٧٠ - «غاية النهاية من طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري المتوفى (٨٣٣هـ)، تحقيق: ج. براحتراسر، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة (١٣٥١هـ).
- ٧١ - «فتح القدير الجامع بين فني الدراية والرواية من علم التفسير، تأليف: العلامة محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣هـ - ١٢٥٠هـ) ط: دار ابن كثير - دمشق - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

- ٧٢ - «فهارس كتاب سيبويه» دراسة له - صنع : محمد عبد الخالق عظيمة، ط: دار الحديث - القاهرة، الطبعة الثالثة (١٩٩٣م).
- ٧٣ - «فهرسة مخطوطات مكتبة الجامع الكبير، صنعاء، لمجموعة من الباحثين، ط: الكاتب العربي - دمشق - شارع خالد بن الوليد.
- ٧٤ - «فيض الشعاع الكاشف للقناع عن أركان الابتداع» للحسن بن أحمد الجلال، طبع بالقاهرة عام (١٣٢٨هـ) لصاحبها محمد منير الدمشقي.
- ٧٥ - «القاموس المحيط» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٧٢٩هـ - ٨١٧هـ) ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ٧٦ - «القراءات العشر المتواترة» لمحمد كريم راجح، ط: دار المهاجر للنشر والتوزيع - دمشق، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٢م).
- ٧٧ - «الكامل في النحو والصرف والإعراب» تأليف: أحمد قبش، ط: دار الجيل - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية (١٩٧٤م).
- ٧٨ - «كتاب سيبويه» أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٤٨هـ - ١٩٤هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، مصورة عن طبعة بولاق.
- ٧٩ - «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» تأليف: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧هـ - ٥٨٣هـ) ط: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- ٨٠ - «الكشاف عن وجوه القراءات» لمكي بن أبي طالب النعيسى.
- ٨١ - «الكواكب الدرية على متممة الأجرومية» شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١٩٨٧م).

- ٨٢ - **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري (٥٣٨هـ - ٦١٦هـ) تحقيق: غازي مختار طليمات، ط: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- ٨٣ - **لسان العرب في معرفة كلام العرب**، للعلامة ابن منظور (٦٣٠هـ - ٧١١هـ) ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ٨٤ - **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الجيل - بيروت، تأريخ الطبع (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ٨٥ - **مجموع بلدان اليمن وقبائلها**، جمعة محمد بن أحمد الحجري اليماني، ط: دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - صنعاء، الطبعة الثانية (١٤١٦ - ١٩٩٦م).
- ٨٦ - **مختار الصحاح**، للشيخ: الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، ط: دار الفكر - بيروت.
- ٨٧ - **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، تحقيق: محمد المولى والبجاوي ومحمد أبي الفضل، ط: دار الجيل، بيروت (بدون تأريخ الطبع).
- ٨٨ - **المستقصى في أمثال العرب**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ط: حيدر أباد - الهند (١٩٦٢م).
- ٨٩ - **مصادر الفكر الإسلامي والعربي في اليمن**، للأستاذ: عبد الله محمد الحبشي - مركز الدراسات اليمنية - صنعاء.

- ٩٠ - «معجم البلدان لياقوت الحموي»، (٦٢٦هـ - ١٢٢٨م)، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، تاريخ الطبعة (١٩٩٥م).
- ٩١ - «معجم النحو» تأليف: عبد الغني الدقر - ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ٩٢ - «المعجم الوسيط» تأليف: مجمع اللغة العربية، د. إبراهيم أنيس، ط: دار الدعوة، إستانبول - تركيا.
- ٩٣ - «مغني اللبيب عن كتب الأعراب» لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (٧٠٨هـ - ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمة الله، ط: دار الفكر، الطبعة السادسة - بيروت (١٩٨٥م).
- ٩٤ - «المقتضب» لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠هـ - ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ط: عالم الكتب (بدون تاريخ الطبع).
- ٩٥ - «المتع في التصريف» لابن عصفور الأشيلي (٥٩٧هـ - ٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، ط: دار المعرفة - بيروت - لبنان، ودار الباز ودار المعرفة، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).
- ٩٦ - «المواهب الوافية بمراد طالب شرح الكافية» لابن الحاجب (مخطوط) للحسن بن أحمد الجلال.
- ٩٧ - «موقف أهل السنة من الزيدية» لفیصل العماد - بحث لنيل درجة الماجستير - جامعة أم القرى - قسم الدراسات العليا - شعبة العقيدة.
- ٩٨ - «میزان الاعتدال» للإمام الذهبي (٧٤٨هـ - ١٣٧٤م) ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

٩٩- «النحو الوافي، لعباس حسن، ط: دار المعارف - مصر، الطبعة الخامسة (بدون تاريخ).

١٠٠- «نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، ط: عالم لكتب - بيروت.

١٠١- «نشر العرف لزيارة، نشر مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء (بدون ذكر الطبعة والمطبعة).

١٠٢- «نظام الفصول، للحسن بن أحمد الجلال، «شرح الفصول اللؤلؤية» للعلامة صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير (مخطوط).

١٠٣- «نفحات طيب العنبر، للحمي (مخطوط).

١٠٤- «هجر العلم ومعاقله في اليمن، تأليف: القاضي إسماعيل بن علي الأكوخ، ط: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٨م).

١٠٥- «همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩هـ - ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

١٠٦- «اليمن الحديث، تأليف: محمد يحيى الحداد، ط: دار التنوير للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).